مجلة مركز التخطيط الفلسطيني

تصدر عن مركز التخطيط الفلسطيني

السنة الرابعة عشر – العدد 52-53 يناير - أبريل2017

مدير التحرير

أ. جمال البابا

سكرتير التحرير

أ.عاطف المسلمي

إشراف فني :

أ. أحمد الطيبي

إعداد وتنسيق:

أ.محمد حمودة

هيئة التحرير

د. مازن العجلة

د. عبد الحكيم حلاسه

د. إبراهيم المصري

أ. غادة حجازي

أ. مطيع بسيسو

أ. سمية السوسي

رئيس التحرير

د. خالد شعبان

مركز التخطيط الفلسطيني

تأسس مركز التخطيط الفلسطيني في عام 1968 بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة، المنعقدة في القاهرة في تموز 1968، كمؤسسة دراسية تتبع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. انتقل المركز، في عام 1982، أسوة ببقية مؤسسات المنظمة، من بيروت إلى تونس، ثم انتقل ثانية في عام 1994 إلى ارض الوطن، وصدر قرار باعتباره مؤسسة دراسية تابعة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلى جانب تبعيته لرئيس اللجنة التنفيذية. وفي العام 2005 تم اتباعه بوزارة التخطيط الفلسطينية كمركز دراسي وبحثي مستقل في مقره بمدينة غزة ، وفي عام 2006 أعيد المركز باعتباره دائرة سياسية من دوائر منظمة التحرير الفلسطينية إلى وضعه الطبيعي وتحت رئاسة عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه المجلة أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

المحتويات

دراسات

احتجاجات اليهود الشرقيين في إسرائيل.....	د.خالد شعبان أ. سليم ماضي	5
مستقبل العلاقات السعودية الروسية في ضوء التغيرات الاقليمية.....	د. إبراهيم المصري	66
الزواج المبكر " تَزويج الأطفال" في المجتمع الفلسطيني.....	أ.غادة حجازي	77
دور الشباب في الحياة السياسية والحركة الوطنية الفلسطينية.....	أ.منصور أبو كريم	100
مفهوم الاعتقال الإداري في القانون الدولي وموقف إسرائيل منه.....	أ.محمود القدرة	123

تقارير

مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية: الواقع والمأمول.....	أ.يحيى قاعود	152
المشاركة السياسية للنازحين في الانتخابات المحلية لعام2016	أ.إبراهيم قاسم	167

مراجعات

قراءة في كتاب داعش من الجذور إلى الحلول..... أ.سمية السوسي 178

ترجمات

استراتيجية التدويل الفلسطينية – نهاية الطريق..... أ.زهير عكاشة 188

ترحيب نتنياهو بانتخاب صديقه ترامب..... أ.نهال ثابت 194

دراسات

احتجاجات اليهود الشرقيين في إسرائيل

د. خالد رجب شعبان

أ. سليم عبد السلام ماضي

المقدمة:

شكلت الحالة الاجتماعية (الإثنية) في إسرائيل قضية مركزية للمجتمع الإسرائيلي، حيث فشلت محاولات الدمج التي قامت بها الحركة الصهيونية. ونتج عن ذلك بروز انقسام عميق بين الأشكناز والسفارديم، جعلت السفارديم يشعرون بالظلم والدونية. وهذا الحال ينسحب على السفارديم المتدينين، حيث الهيمنة الدائمة للأشكناز؛ الأمر الذي أدى إلى التمرد، وقيام حركات احتجاج وظهور حركة "شاس" ممثلة للسفارديم المتدينين (الشرقيين). ولم تكن حركة شاس أول تمثيل للحالة السفاردية الحريدية فقد سبقها حركة (تامي) إلا أنها لم تحقق النجاح الذي نالته شاس، بل كانت تامي تجربة ممهدة لشاس، دعمت أمال السفارديم الحريديم نحو إقامة حزب أكثر التزاما وأوسع قاعدة.

يرجع هذا التقسيم الاثني إلى أصل هذه الجاليات، فكلمة "أشكناز" عبرية تعني ألمانيا. والأشكنازي هو اليهودي المنحدر من أصل ألماني، ثم توسع استعمالها ليضم كل أوروبا وحتى الولايات المتحدة. وجمع الكلمة بالعبرية أشكنازيم[1]. أما "سفارد" فتعني أسبانيا، وسفاردي تعني الأسباني، وجمعها "سفارديم" بالعبرية. وتطلق هذه التسمية بالأصل على اليهود المنحدرين من الجاليات اليهودية التي طردت من أسبانيا والبرتغال. كما يطلق على يهود الدول العربية أسماء مختلفة منها سفارديم "أبناء طوائف الشرق" و"يهود الشرق" و"يهود آسيا وإفريقيا"، وغيرها من الأسماء[2]. وهكذا فإن عبارة اليهود الشرقيون تطلق اليوم في إسرائيل على كل من: يهود فلسطين، واليهود السفارديين الذين عاش بعضهم في شمال أفريقيا ودول المشرق منذ هروبهم من أسبانيا عام 1492، واليهود الشرقيين الذين عاشوا منذ أكثر من ألفي عام في العراق واليمن وسوريا وكردستان وإيران والهند ومصر[3].

تتمحور مشكلة الدراسة حول الاحتجاجات التي قام بها اليهود الشرقيون في إسرائيل للمطالبة بالمساواة مع اليهود الغربيين. ويدور التساؤل الرئيس للدراسة حول:

أهم الاحتجاجات التي قام بها اليهود الشرقيين في إسرائيل، وما هي أسبابها ومدى تأثيرها على النظام السياسي الإسرائيلي؟

وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على الانقسام الاثني داخل المجتمع الإسرائيلي، وتبين مدى الاضطهاد والتمييز الذي يعاني منه اليهود

[1] درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس بين الاثنية والدين، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1998، ص8.

[2] درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس، مرجع سابق، ص8.

[3] صايغ، هولدا شعبان، التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل، بيروت، مركز الأبحاث– م. ت. ف، بالتعاون مع وزارة التعليم السورية، 1971، 22–25.

الشـرقيون مـن قبـل اليهـود الغـربيين، وردات فعلهـم مـع خـلال الاحتجاجـات والمظاهرات الصاخبة ضد الغربيين.

كمـا تـأتي أهميـة الدراسـة فـي أنهـا تكشـف زيـف الادعـاءات الإسـرائيلية بأنهـا نظام ديمقراطي متحضر يقوم على احترام التعددية السياسية والاجتماعية.

كمـا تبـين هـذه الدراسـة مـدى هشاشـة وضـعف البنيـان الاجتمـاعي ومـا يعـاني منه من تصدعات وانقسامات بنيوية.

وتهـدف هـذه الدراسـة الكشـف عـن الانقسـام الاثنـي داخـل المجتمـع الإسـرائيلي. والتعـرف علـى أهـم الاحتجاجـات التـي قـام بهـا اليهـود الشـرقيون ضـد اضطهاد وتمييز اليهود الغربيين.

وتقسم الدراسة إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: الانقسام الاثني داخل المجتمع الإسرائيلي.

أولاً: الانقسام الاثني بين المجموعات اليهودية.

ثانياً: الانقسام الاثني الديني.

المبحث الثاني: احتجاجات اليهود الشرقيين.

أولاً: أسباب الاحتجاجات

ثانياً: أهم الاحتجاجات.

ثالثاً: مستقبل اليهود الشرقيين في النظام السياسي الإسرائيلي.

المبحـث الأول: الانقسـام الاثـني داخـل المجتمـع الإسرائيلي.

يتكـون المجتمـع الإسـرائيلي مـن مجموعـة اثنيـات وأعـراق وطوائـف مختلفـة، سـوف نتنـاول فـي هـذا المبحـث التنـوع الاثنـي سـواء علـى المسـتوى الاجتمـاعي بـين

المجموعات اليهودية، أو الانقسام على المستوى الديني داخل المجموعة الاثنية الشرقية نفسها.

أولاً: الانقسام الاثني بين المجموعات اليهودية.

يتميز المجتمع "الإسرائيلي" بتعدديته الأثنية؛ فهو يتكون من أغلبية يهودية (81.4% سنة 1993)، وأقلية عربية فلسطينية (18.6% مع سكان القدس العربية وهضبة الجولان ونحو 15.4% من دونهم). بالإضافة إلى تقسيم سكان "إسرائيل" إلى جماعتين قوميتين، بالإمكان تقسيم كل جماعة قومية إلى جماعات إثنية (أو فرعية)؛ فاليهود ينقسمون إلى عدد كبير من الجماعات، بحسب المنطقة أو البلد أو القارة التي جاؤوا منها، والفلسطينيون العرب ينقسمون إلى ثلاث جماعات دينية: مسلمون وهم أغلبية الساحقة، ومسيحيون، ودروز. وقد درج العديد من الباحثين إلى تقسيم المجتمع اليهودي من الناحية الاثنية حتى نهاية الثمانينيات إلى جماعتين إثنيتين رئيسيتين: يهود شرقيون ويهود غربيون. "واليهود الشرقيون (المزراحيم بالعبرية) الذين تغلب عليهم صفة السفارديم من الناحية المذهبية الدينية، هم، باختصار، أولئك اليهود الذين سكنوا دائماً في آسيا وإفريقيا منذ نفي أجدادهم من أرض إسرائيل" (بواسطة الرومان سنة 732 قبل الميلاد). وكان اليهود الشرقيون (أو الذين هم من أصل شرقي) يشكلون في أواسط القرن التاسع عشر الأغلبية الساحقة من يهود فلسطين. لكن بعد تدفق المهاجرين الصهاينة إلى فلسطين، منذ أواخر القرن التاسع عشر، من دول أوروبا، ولاسيما دول أوروبا الشرقية، تقلصت نسبتهم في فلسطين، فأضحوا أقلية ضئيلة (أقل من 10%) بين مجموع سكان فلسطين اليهود قبل سنة 1948. لكن بعد قيام "إسرائيل"، هاجر عدد كبير منهم فشكلوا أكثر من نصف سكان "إسرائيل" اليهود[4]،

[4] مرتضى إحسان: إسرائيل– الإثنيات، العرقيات والطوائف اليهودية، ط2، بيروت: باحث للدراسات، 2007، ص98.

ولكن مع بداية التسعينيات وهجرة اليهود من بلدان الاتحاد السوفيتي، وغالبيتهم يتكلمون اللغة الروسية، واستقدام أعداد من اليهود الإثيوبيين (الفلاشا)[5] عبر عمليتين لنقلهم بجسر جوي من أثيوبيا إلى إسرائيل، أصبح الحديث عن أربع مجموعات إثنية بارزة في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، وهي الاثنية السفاردية، والاثنية الأشكنازية، واثنية اليهود الروس، واثنية اليهود الاثيوبيين[6].

لقد رافق انقسام اليهود إلى طائفتين مختلفتين متنافرتين، هذا الانقسام الذي تعود جذوره إلى القرون الوسطى، اختلافات في العقائد والطقوس الدينية والثقافية واللغة والعادات والتقاليد. ومن الجدير بالذكر إحساس السفارديم بالتميز والتفوق واعتبروا أنفسهم أعرق وأكثر ثقافة وانفتاحاً من اليهود الأشكناز. وقد رافقتهم هذه الفروقات حتى أثناء تواجد السفارديم في أوروبا أو أمريكيا، فقد رفض السفارديم الأشكناز في مجتمعاتهم كما رفضوا التزاوج معهم، حتى أن السفاردي كان يطرد من طائفته إذا تزوج أشكنازية، ولم يكن يسمح للأشكنازيم أن يدفنوا موتاهم في مقابر السفارديم، ولا يسمح لهم بالصلاة معهم أيضاً. وقد قلبت هذه الصورة في بداية هذا القرن، وبدأ الأشكناز يأخذون الصدارة ومراكز القوة[7].

لقد تكونت الدولة الصهيونية عند إنشائها من أعضاء ينتمون إلى جماعات يهودية كثيرة. ولتبسيط الأمر قليلاً، يمكن تقسيمهم إلى قسمين أساسيين[8]:

---

[5]الفلاشا: تعني (المنفيين) ترجع أصولهم إلى قبلئل أجاو الأثيوبية، وهم ليسوا ساميين، وانتشرت بينهم اليهودية بواسطة يهود الجزيرة العربية، واضموا لليهودية وهم لا يعرفون العبرية، يبالغون في الطهارة، وأعلن الحاخام شلومو غورون عام 1973 بأنهم من أحفاد قبيلة دان، يقال إن يوسف اللاوي اكتشفهم عام 1868، وكانوا يعتقدون بأنهم آخر سلالات اليهود، ونقلوا بواسطة (طائرات عملية موسى) سنة 1948–1985، وكان عددهم (8000)، لم يعترف بهم الأغودات، ونقل الباقي بواسطة (عملية سليمان) سنة 1990 عددهم (14000). أبو شومر، توفيق: الصراع في إسرائيل، غزة: دار فلسطين للطباعة والنشر، 2006، ص239.

[6] عبد العالي، عبد القادر: التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص139.

[7]أبو شومر، توفيق: الصراع في إسرائيل، مرجع سابق، ص239.

[8] مرتضى إحسان: إسرائيل– الإثنيات، العرقيات والطوائف، مرجع سابق، ص98.

1-اليهود الغربيون: الذين ينتمون حضارياً إلى العالم الغربي بغض النظر عن أصولهم سواء أكانت أشكنازية أم سفاردية. ومن ثم يشار إلى جميع المهاجرين من أمريكا أو من الاتحاد السوفييتي بأنهم "غربيون"، وقد يضم إليهم يهود أشكناز من جورجيا وسفارد من هولندا.

2-يهود شرقيون: وهؤلاء يضمون يهود الشرق والعالم الإسلامي والعربي، والجماعات اليهودية المتفرقة.

ومضمون المصطلحين ثقافي، فيهود جنوب أفريقيا يعتبرون غربيين نظراً لانتمائتهم إلى الجيب الاستيطاني الأبيض. ولكن يبدو أن الأدبيات الصهيونية تؤثر استخدام مصطلحي "سفاردي وأشكناز" على "شرقي" و "غربي"، وذلك للأسباب التالية:

1-كلمتا "شرقي" و"غربي" كلمتان عامتان، أما مصطلحا "سفاردي" و"أشكنازي" فهما خاصان ومقصوران على اليهود، كما أنهما مأخوذان من تراثهم اللغوي والديني. والحديث عن "سفارد" و"أشكناز" هو حديث عن "يهود في يهود". أما الحديث عن "شرقيين" و"غربيين" فيشير إلى اختلافات حضارية حقيقية وعميقة تتجاوز الإطار المرجعي اليهودي.

2-كلمتا "سفارد" و "أشكناز" ليس لهما حدود دلالية واضحة، بل متداخلتان، الأمر الذي يجعل استخدامهما كأدوات تحليلية أمراً صعباً.

3- هذا التصنيف الثنائي يخدم الصهاينة بشكل خاص، فهو يستبعد عشرات الجماعات اليهودية التي لا ينتمي أعضاؤها إلى أي من الفريقين، مثل الفلاشاه وبني إسرائيل، ويبسط الأمر تماماً، فيصبح اليهود جماعتين اثنتين كل منهما تشبه الأخرى في نهاية الأمر[9].

وينظم اليهود الشرقيون، أو الذين هم من أصل شرقي، في "إسرائيل" إلى عدد من الطوائف ("عدوات"، بالعبري). والطائفة ("عداه") هي جماعة من

[9] منصور، كمال، (تحرير): "دليل إسرائيل العام 2004"، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، حزيران 2004.

المهاجرين اليهود يرجع أصلها إلى بلد معين أو منطقة معينة، وربما مدينة معينة في العالم العربي أو العالم الإسلامي. وهكذا، فإن مصطلح "طوائف" ينطبق أساساً على جماعات المهاجرين الشرقيين[10].

من أهم الطوائف الشرقية طائفة اليهود "الإسبان" أو اليهود الذين هم من أصل إسباني ("سفارديم" بالعبرية). ويرجع أصل هؤلاء اليهود إلى فتح العرب لإسبانيا (أو الأندلس) في القرن الثامن الميلادي، واستيطان فرع من اليهود الشرقيين في ذلك البلد. وبعد أن استرجع الإسبان والبرتغاليون شبه الجزيرة الأيبيرية في منتصف القرن الخامس عشر، بقي اليهود في أماكن سكناهم، لكنهم استبدلوا اللغة العربية باللغة الإسبانية، فتمكنوا من لغة "لادينو"، وهي لغة إسبانية أدخلت كلمات عبرية عليها. وبعد طردهم من إسبانيا سنة 1492، نزلوا في شمال إفريقيا وأراضي الدولة العثمانية وبعض المناطق الأوروبية، واستمروا في استعمال لغة "لادينو" . وبالنسبة الشرقية، لكن بحسب البلد الأصلي الذي ولدوا فيه. ومع ذلك، فإن عددهم في أوساط القرن التاسع عشر يقدر بنحو نصف عدد اليهود الذين كانوا في فلسطين. وبسبب عملية الدمج المذكورة، فإنه من الصعب جداً تقدير عددهم أو نسبتهم في فلسطين قبل سنة 1948، وفي "إسرائيل" اليوم. ومن أكبر الطوائف الشرقية في إسرائيل اليوم طائفة اليهود المغاربة، يليها بحسب الترتيب العراقيون واليمنيون والإيرانيون، وبصورة عامة فإن أبناء هذه الطوائف يتكلمون، أو يفهمون لغات الأقطار التي جاؤوا منها إضافة إلى تكلمهم اللغة العبرية[11].

إن تعدد هذه التسميات إنما يدل في الأساس على البلبلة القائمة من قبل الدولة تجاه هذا المجتمع والتي تحمل في طياتها معان سياسية ذات أبعاد اجتماعية وثقافية. ولكن يعتبر مصطلح "مزراحيم" بالعبرية أو "الشرقيين" بالعربية

[10] مرتضى إحسان: إسرائيل– الإثنيات، العرقيات والطوائف اليهودية، مرجع سابق، ص102.

[11] مرتضى إحسان: إسرائيل– الإثنيات، العرقيات والطوائف اليهودية، مرجع سابق، ص102.

أكثر المصطلحات شيوعاً واستعمالاً في الشارع الإسرائيلي والأوساط الأكاديمية والتنظيمات السياسية.

ثانياً: الانقسام الاثني الديني.

إن الانقسام الديني في إسرائيل لا يتعلق فقط بالانقسام على أساس التعدد الديني بين الديانات في حد ذاتها، فإسرائيل دولة متعددة دينياً، لكنها تعرف نفسها على أساس ديني، فالديانة اليهودية هي هوية الدولة: "دولة يهودية أو دولة يهود"، بل هناك دور رئيسي للديانة اليهودية في مؤسسات الدولة من خلال وجود وزارة خاصة بالأديان ومجلس أعلى للحاخامية.

والانقسام الديني الذي يثير اهتمام الدارسين هو التصدع القائم في المجتمع اليهودي القائم بين المتدينين والعلمانيين، وانطلاقاً من هذا البعد، يقسم الكثير من الدارسين مستويات التدين في المجتمع الإسرائيلي اليهودي إلى ثلاث فئات أساسية هي: المتدينون وهم الذين يلتزمون بالتعاليم الدينية بصفة مستمرة في كل جوانب حياتهم، والفئة الثانية يطلق عليها التقليديين أو "الماسوريم" بالعبرية وهم يلتزمون بالتعاليم الدينية التي لها جانب اجتماعي مثل الاحتفال بالأعياد الدينية وممارسة احتفال البلوغ لدى الأطفال (بار متزفا) وتقاليد الزواج وعادات الأكل ومراسيم الدفن وفق الشريعة اليهودية، مع الالتزام جزئيا بالتعاليم الأخرى مثل حضور الصلاة في الكنيس (مكان العبادة اليهودي) في المناسبات، والفئة الثالثة وهي غير الملتزمين بالدين وهم يتفاوتون في موقفهم من الديانة اليهودية من عدم المبالاة بالطقوس الدينية إلى معارضتها[12].

ويصنف الباحثون هذه الفئات إلى مجموعتين أساسيتين هما: المتدينون (داتيم) وتشمل مجموعتين فرعيتين، هما المتدينون الصهيونيون وهم أكثر انفتاحا وتقبلا للمجتمع اليهودي الذي أنشأته الصهيونية في فلسطين، والمتدينون الحراديين وهم أكثر انعزالا وتشددا عن بقية المجتمع. وكلا الفئتين هما أقلية في المجتمع

[12] عبد العالي، عبد القادر: التصدعات الاجتماعية في إسرائيل، مرجع سابق، ص 155.

اليهـودي لا يتجـاوز 20%. أمـا المجموعـة الثانيـة فهـم العلمـانيون أو "الحيلـونيم" بمعنـى الـدنيويون كمـا يطلـق علـيهم بالعبريـة، وهـم يشـملون بقيـة فئـات المجتمـع اليهودي من التقليديين وغير الملتزمين وهم يمثلون الأغلبية[13].

ومـا يلاحـظ علـى هـذا التصـدع القـائم علـى انقسـام المجتمـع الإسـرائيلي إلـى هـاتين الفئتـين أن هنـاك اسـتقطاب قـائم بـين المتـدينين والعلمـانيين، قـد ازداد مـع مـرور الـزمن. ففـي أبحـاث مسـحية مختلفـة، مـن بينهـا مـا قـام بـه معهـد غوتمـان، أن هنـاك تزايـداً فـي نسـبة الـذين يعرفـون أنفسـهم أنهـم متـدينون مـن جهـة، والـذين يعرفـون أنفسـهم علـى أنهـم غيـر متـدينين مـن جهـة أخـرى، وأن هنـاك تقلـص ملمـوس فـي مجموعـة التقليـديين. وهـذا يشـير إلـى عمليتـين متناقضـتين تولـدان زيـادة فـي التـوتر بـين المجمـوعتين، الأولـى هـي عمليـة العلمنـة فـي المجتمـع مـن خـلال التخلـي عـن مظـاهر التـدين وهـي العمليـة الأكثـر انتشـاراً مـن العمليـة الثانيـة وهـي التوجـه نحـو التدين، لا سيما على الطريقة الحريدية[14].

وينبـع هـذا الصـراع مـن طبيعـة الـدين اليهـودي ومـن مكانتـه فـي إطـار الدولـة الإسـرائيلية بوصـفه عنصـرا وظيفيـا فيهـا ومؤسسـا لهـا. والجـدل القـائم فـي إسـرائيل لا يـدور بصـفة أساسـية حـول الفصـل يـبن الـدين والدولـة، علـى الـرغم مـن وجـود مـن ينـادي بـذلك وهـم أقليـة، بـل الخـلاف يـدور حـول المـدى الـذي تقـف عنـده الدولـة فـي دعمهـا ومسـاعدتها للمؤسسـات الدينيـة اليهوديـة[15]، هـذا بـالرغم مـن تصـريح بـن غوريـون الـزعيم التـاريخي للدولـة الإسـرائيلية الـذي حـاول أن يجعـل منهـا دولـة

---

[13] عبد العالي، عبد القادر: التصدعات الاجتماعية في إسرائيل، مرجع سابق، ص155.

[14] عبد العالي، عبد القادر: التصدع الديني العلماني من خلال الحالة الإسرائيلية، مجلة انسانيات، الجزائر: المجلة الجزائرية في الأنثربولوجيا والعلوم الاجتماعية، نسخة الكترونية.

[15] Hazany, Reuven, "Religion and politics in Israel: the rise and fall of the consocionalism model", in ReuvenHazanY& Moshe Maor, (Eds), *Parties, elections and cleavages: Israel in comparative and theoretical perspective*, London, Franc Cass, 2000, p. 113.

علمانية، وأن يبعد الدين عن الحكومة والسياسة[16]، هذا بالإضافة إلى دور العقيدة الدينية اليهودية في الأيديولوجية الصهيونية. فحسب روجي غارورديفإن:"الحركة الصهيونية لا يمكن أن تتماسك إلا بالعودة إلى الموزاييك الديني، أحذفوا مفاهيم الشعب المختار وأرض الميعاد فستنهار أسس الصهيونية... إن ضرورة الترابط الداخلي للبنية الصهيونية لإسرائيل فرض على قادتها تعزيز سلطة رجال الدين، فإقرار الدروس الدينية الإلزامية في مناهج الدراسة مثلا لم يأت من الأحزاب الدينية مباشرة وإنما جاء بضغط مارسه بن غوريون على حزبه الماباي"[17].

والديانة اليهودية كما يطرحها المتدينون اليهود ليست عقيدة فحسب، بل هي نمط حياة حسب نظرهم، تستند إلى تعاليم الشريعة اليهودية (الهلاخا)، التي تشمل العديد من مظاهر الحياة وفق ما جاء في التلمود. وإلى جانب ارتباط اليهود الإسرائيليين، خصوصاً اليهود الشرقيين بدرجات متفاوتة بالتدين التقليدي أكثر من الجمهور الأشكنازي، يشتغل هذا بدوره على تعزيز التصدع الاثني بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، بل إن تعريف الهوية الأشكنازية والسفاردية قائمة على أساس مذهبي ديني. إذ يختلف المذهب السفاردي الذي يعتنقه أغلبية اليهود القادمين من الأقطار العربية والإسلامية وبلدان البلقان عن المذهب الأشكنازي في الكثير من التشريعات والطقوس الدينية مثل عادات الأكل والأذكار والترانيم المذكورة في الصلاة وكيفية إعداد الذبائح[18].

وقد انتهج الحريديم أو غلاة الأرثوذكسية اليهودية، سواء من اليهود الشرقيين أو الأشكناز، استراتيجية العزلة للحفاظ على نمط الحياة اليهودي الديني، من خلال عزلتهم في أحياء منفصلة

[16] المسيري، عبد الوهاب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975، ص.ص.154-155.

[17] غارودي، روجيه، ترجمة: م ع كيلاني، الجزائر: دارهومة للنشر، 1997، ص. 164.

[18] لاندو، دافيد: الأصولية اليهودية: العقيدة والقوة، القاهرة: مكتبة مدبولي، (د.ت)، ص12-13.

في مستوطنة بني براك، أكبر مستوطنة دينية في إسرائيل، وحي مائة شعاريم في مدينة القدس ومدن أخرى، كطبرية وصفد، حيث تمثل البيشيفا (المدرسة الدينية العليا) والكنيس مركز حياتهم الاجتماعية، وحيث يكرس العديد من المتدينين حياتهم لدراسة التلمود، ولا يمارس العديد من دارسي الشريعة أي نشاط إنتاجي. وهم نتيجة لهذا الانغلاق الاجتماعي مجتمع أكثر انضباطاً وطاعة لقادته الدينيين، ومجتمع سريع التعبئة من قبل القيادات الدينية، حين يشعرون أن منظومتهم الدينية معرضة للتهديد أو للهجوم عليها[19].

والصراع الديني العلماني في المجتمع اليهودي الإسرائيلي له جذور تاريخية ترجع إلى محطتين: المحطة الأولى وهي تواجد اليهود في مجتمعاتهم الأصلية وهي مرحلة نتجت عن التغيير الذي واجهه الغيتو اليهودي الذي كانت تحكمه السلطة الدينية بفعل التحديث والتحرر أثناء بروز الدول الحديثة، ومنحها المواطنة لكل الرعايا على الأساس القومي بدل الديني، وترجع إلى العلاقة التي زادت توترا بين رجال الدين اليهود وبين المفكرين اليهود الذين تخرجوا من الجامعات العلمانية في أروبا الشرقية وألمانيا، الذين شكلوا حركة الاستنارة أو "هاسكالاه"، ومن أبرز مؤسسيها موسى مندلسون. فقد دعا هؤلاء إلى التفتح على المجتمع والاندماج في الدول التي ينتمون إليها، وإجراء تعديلات واجتهادات في الشريعة اليهودية ومراجعة نقدية في النصوص الدينية، تبلورت في الحركات الدينية الاصلاحية والمحافظة والتي أكدت على الجانب الديني لليهودية. وقد عارضتها اليهودية الأرثوذكسية التي رأت في هذه التيارات خروجا على تعاليم التلمود وكبار الربانيين[20].

---

[19] Dieckhoff, Alain, « Les visages du fondamentalismejuif en Israël », *Cahier d'étudesur la méditerranéeorientaleet le monde turco-Iranien*, N° 28, Juin-décembre, 1999.

[20] عبد العالي، عبد القادر: التصدع الديني العلماني من خلال الحالة الإسرائيلية، مرجع سابق.

والمحطة الثانية ارتبطت بظهور الحركة الصهيونية التي عارضتها الجماعات الدينية اليهودية في شرق أوربا، أدى ذلك إلى انقسام اليهود المتدينين إلى تيارين: تيار متعاون مع الصهيونية، أضفى عليها شرعية دينية باعتبارها مقدمة وأداة إلهية لتحقيق الخلاص عبر جمع المنفيين. ونجد ذلك في تعاليم الحاخام الأشكنازي الأول في فلسطين أبراهام كوك، وهو الأب الروحي الإيديولوجي لحركة غوش امونيم ذات التوجهات الدينية القومية الاستيطانية. أما المجموعة الثانية من اليهود المتدينين ويطلق عليهم الحرداديين، وقد عارضته هذه المجموعة عارضت الصهيونية واعتبرتها خطراً على الوجود اليهودي ومخالفة لتعاليم التوراة. لذا فالمجموعتان الدينيتان انتهجتا أسلوبين تجاه الجمهور اليهودي ذي الأغلبية الصهيونية العلمانية[21]. ويمثل التيار الديني الصهيوني في الأحزاب الدينية على الساحة السياسية الإسرائيلية: حزب (البيت اليهودي). كما يمثل التيار الديني اللاصهيوني حزبي أغودات إسرائيل ويهدوت هتوراة (أحزاب أشكنازية)، وحركة شاس (حزب شرقي).

الأحزاب الدينية التي تشكلت على خلفية الانقسام الاثني الديني

تشكلت مجموعة من الأحزاب الدينية على أساس اثني، نتيجة الانقسام وسياسة التمييز التي ينتهجها الأشكناز بشكل عام والقيادات الأشكنازية داخل المؤسسة الرسمية بشكل خاص. وكان من بين هذه الأحزاب حركتي تامي وشاس الاثنيتين الشرقيتين.

حركة تامي (حركة تقاليد إسرائيل– حركة شرقية إسرائيلية)

بعد أن بدا للجميع بأن حركة الفهود السود فشلت في إقناع الأغلبية الشرقية في إسرائيل بالانضمام إلى صفوفها، كنتيجة للمضايقات والتهديدات التي

[21]شاحاك، إسرائيل، نورتون، متسفياسكي، "الأصولية اليهودية في إسرائيل"، ترجمة: ناصر عفيفي، القاهرة، مؤسسة روز اليوسف،2001، ص 37.

كانت من نصيب أعضاء هذه الحركة، ونتيجة خروج بعض أعضاء الحركة بالتهجم على الحركة الصهيونية كحركة استعمارية غربية، كان لابد من البحث عن تنظيم آخر يستطيع تكتيل الغالبية الشرقية حوله. وبالفعل، فقد تأسس حزب تامي سنة 1981م نتيجة صراعات اثنية وليست لخلافات أيديولوجية، حيث قامت مجموعة من أبناء الطوائف الشرقية بقيادة أهارون أبو حصيرة بالانشقاق عن حزب المفدال[22]؛ احتجاجاً على عدم تمثيل اليهود الشرقيين في الحزب، وقد حاول الحزب استقطاب الجماعات الدينية من اليهود الشرقيين بخاصة يهود شمال أفريقيا والمغرب بالذات، إلى درجة أن بعضهم أطلق عليه اسم مفدال شمال أفريقيا[23]. شارك الحزب في انتخابات الكنيست العاشرة عام 1981، وفاز بثلاثة مقاعد، وانضم أبو حصيرة إلى الحكومة الائتلافية برئاسة بيغين، وزيراً للعمل والرفاهية، إلى أن استقال في 30 أبريل 1982 على أثر إدانته بفضيحة مالية[24]. ولم يحصل الحزب إلا على مقعد واحد في انتخابات 1984م، وبعدها تراجع إلى أن تم حله وانضم أنصاره إلى الحركات الدينية الأخرى[25].

وكما أظهرت الدراسات المختلفة، فإن انسحاب الناخبين الشرقيين من صفوف حزب المفدال في أعقاب استقالة أهرون أبو حصيرا كان عبارة عن احتجاج على الاضطهاد الذي يعانونه في إطار الصهيونية الدينية. والشيء المثير للانتباه هو اجماع الباحثين حول مسألة انسلاخ الناخبين الشرقيين من

---

[22] السعدي، غازي: "الأحزاب والحكم في إسرائيل"، عمان: دار الجليل، 1989، ص352.

[23] الشرعة، محمد، و بركات، نظام: "الأحزاب الدينية ودورها في السياسة الخارجية في إسرائيل– دراسة خاصة للموقف من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 22، العدد 1، الأردن: جامعة اليرموك، آذار 2006، ص196.

[24] الشامي، رشاد: "القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة" الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994، ص114.

[25] الشرعة، محمد، و بركات، نظام: "الأحزاب الدينية ودورها في السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص197.

صفوف حزب المفدال كان انسلاخاً اثنياً وليس أيديولوجياً. لكن ذلك لا يعني البته أن اليهود الشرقيون منسجمون أيديولوجياً مع القوى الأخرى، بل أنهم يشعرون بالغربة والاستياء من جميع الأيديولوجيات القومية– الدينية والحريدية اليمينية واليسارية في إسرائيل. وهذا يرتكز على حقيقة التطور التاريخي– الثقافي لليهود الشرقيين. فمن سمات اليهود الشرقيين البارزة عدم تطرفهم في أمور الدين، فهم أناس تقليديون بعيدون كل البعد عن التعصب الديني الحريدي من جهة، وبعيدون كل البعد عن التطرف القومي الديني من جهة أخرى. فهم غير متعصبين بل براغماتيين وتقليديين[26].

لقد ظهرت من حين لآخر حركات شرقية صغيرة على الساحة الإسرائيلية، ولكنه من الواضح جداً أن جميع هذه الحركات لم تستطع جلب أغلبية اليهود الشرقيين إلى صفوفهم، الشيء الذي يتطلب تفسيراً متكاملاً. لا يوجد هناك أي بحث متكامل حول هذه القضية، وليس تفسير شامل لهذه الظاهرة. ربما أن المشكلة تكمن في أزمة الهوية التي مر بها، وما يزال يمر بها، أبناء اليهود الشرقيين في إسرائيل. وهي أزمة تتمخض، أيضاً، عن أزمة اجتماعية وسياسية وثقافية في إسرائيل.

انشقاق اليهود الحريديم الشرقيين من حزب أغودات إسرائيل.

لقد ظهرت حركة شاس كنتيجة لصراع "ديني– ديني" شكل أهم قضايا النزاع المجتمعي في (إسرائيل) (اثني)، وهو صراع قديم عاصر الدولة الصهيونية من قبل إنشائها وما زالت مظاهر هذا التمييز تسود المؤسسة الرسمية في إسرائيل رغم المحاولات التي بذلتها وتبذلها حكومات متعددة للقضاء على هذه الظاهرة، وقد أصبحت شاس مع مرور الوقت إحدى الظواهر المميزة للصراع الاثني داخل المجتمع الديني الإسرائيلي، خاصة وإنها أنشئت ردا على التمييز بين الأشكنازيم والسفارديم داخل حركة أغودات إسرائيل.

[26] درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس، مرجع سابق، ص74.

حركة شاس (حراس التوراة الشرقيين).

شاس (شومري توراه سفارديم/ السفارديون حراس التوراة) هو حزب ديني متزمت (حريدي)". أسسه قبيل انتخابات 1984 الأعضاء السفارديون (أبناء الطوائف اليهودية الشرقية) في حزب أغودات إسرائيل، بتشجيع من الحاخام اليعيزر شاخ، الزعيم الروحي للطوائف الليتوانية، وبمبادرة من الحاخام عوفاديا يوسف، الحاخام الأكبر السابق لليهود السفارديين، احتجاجاً على الهيمنة الأشكنازية (أبناء الطوائف الغربية) على الحزب ورفضهم إعطاء السفارديين تمثيلاً ملائماً في مؤسسات الحزب وفي قائمة مرشحيه للكنيست[27].

تتكون قاعدة شاس الانتخابية العريضة في الأساس من أفراد من أبناء الطوائف الشرقية، متدينين وغير متدينين. ويمثل شاس بالنسبة إليهم أكثر من مجرد حزب ديني... والصوت الثاني اثني. والاثنية التي يبثها شاس- على الرغم من زعامته الحريدية- هي اثنية ذات ارتباط بالتقاليد، ولا تلزم تحديدا بأداء الفرائض الدينية كما هو مألوف في عالم الحريديم[28]، فظهور شاس في بادئ الأمر كحركة نضالية شرقية بثوب "حريدي" مكنها من الدخول بهدوء إلى الساحة السياسية. لم تنزع "شاس" في ما بعد أيضاً رداء الأشكنازية الحريدية، لكنها تحررت من "الثوب" السلطوي الأشكنازي، عقب تمردها على الوصايا الأشكنازية، وظهورها علانية بحلتها الجديدة: حركة شرقية يهودية دينية[29]. على ذلك نجاح شاس في الحلبة السياسية كامن في خصائص اجتماعية واقتصادية لمصوتي شاس. يقول البروفسور شموئيلا يزنشتاد: "شاس هي من نتاج البلاد، ازرق ابيض

---

[27] خليفة، احمد: دليل إسرائيل العام 2011، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011، 226.

[28] خليفة، احمد: دليل إسرائيل العام 2011، مرجع سابق، ص228.

[29] شطريت، سامي شالوم: "النضال الشرقي في إسرائيل: بين القمع والتحرر بين التماثل والبديل 1948-2003"، ترجمة: سعيد عياش، ط1، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، تشرين أول 2005، ص368.

(هذه ألوان العلم الإسرائيلي. وهذا رمز للثقافة الإسرائيلية البعيدة عن "الشتات")، وتعرض برنامجا ضد

جبهتين: ضد هيمنة الشريعة للأشكناز، وضد البرنامج الحضاري الأتوبي للصهيونية. وأيضا خلافا للأحزاب المتدينة للحريديم الأشكنازية والذي نموذجها مهجري"[30].

على ذلك فإن "شاس" تجسد جماعة شرقية في (إسرائيل)، سواء على الصعيد الديني السفاردي- حاخامات من أصل شرقي يترأسهم الحاخام يوسيف، وهو الأب الروحي للحركة من أصل عراقي، أو على الصعيد السياسي، حيث يتواجد داخل الحركة أعضاء كنيست ورؤساء مدارس دينية ومدراء مؤسسات ونشطاء ميدانيون قاسمهم المشترك الجامع بينهم يتمثل في كونهم يهود شرقيين.

أسباب انشقاق شاس عن حزب أغودات إسرائيل الأشكنازي

في أعقاب تولي مناحيم بيغن رئاسة الحكومة سنة 1977م، سمعت أصوات كثيرة في الشارع الحريدي تصف ذلك بتولي "أول يهودي لرئاسة حكومة إسرائيل". فحكومات ماباي كانت بمثابة حكومة غرباء وسلطة معادية، وبيغن وحزبه "حيروت" يكنون احتراماً كبيراً للديانة اليهودية ويعتمدون عليها في أيديولوجيتهم القومية. أسفر هذا الاحترام للدين تدفق الميزانيات الخاصة للمجتمع الحريدي، واستطاعت "أغودات إسرائيل" عبر سنوات من ائتلافها مع حكومة الليكود الحصول على 40 مليون دولار لجمهورها الحريدي ولكن أيا من هذه الميزانيات لم تصل إلى الحريدي الشرقيين وإنما للحريديم الأشكناز. لم يحظ الحريديم الشرقيون بأي تمثيل في "مجلس علماء التوراة" ولا في الكنيست تحت

[30] إمارة، محمد: "المشهد السياسي والحزبي"، تقرير مدار الاستراتيجي 2005: المشهد الإسرائيلي في العام 2004، اسعد غانم (تحرير)، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005، ص82.

قائمة "أغودات إسرائيل" إلا خلال سنتين فقط. فلم تحترم "أغودات إسرائيل" الاتفاق الموقع مع الحاخام إليوهو رفول، وهو يهودي من أصل مغربي[31].

لقد انشقت حركة شاس عن حركة أغودات إسرائيل على أثر قيام أغودات إسرائيل في بداية الثمانينيات بعرض قائمة مرشحين انتخابية، كلها من النخبة الغربية (أشكنازيم)، بعد أن كانت أغودات إسرائيل على مدار التاريخ تقدم النخبة الشرقية (سفارديم) على النخبة الغربية (أشكنازيم)[32]،سبب آخر أدى إلى الانقسام عندما طالب الحاخام عوفاديا يوسف بتعيينه في "مجلس علماء التوارة" أجابه الحاخاميون الأشكناز بأن ذلك "غير ممكن، لأن المحادثة تتم في المجلس بلغة الأيديش، وأنك لن تفهم شيئا"، والحقيقة هي أنه ليس هناك حاخاماً شرقياً يلبي متطلبات الحاخامات الأشكناز بحيث يتم تعيينه في "المجلس".

وقد خاضت شاس انتخابات سنة 1984 بقائمة مستقلة تحت اسم "شاس" وحصلت في الانتخابات الأولى لها على أربعة مقاعد، مقابل مقعدين لقائمة أغودات إسرائيل[33]. وقد ظهرت حركة حريدية شرقية شبيهة بشاس في حي "بني براك" عرفت باسم "حاى"، برئاسة "روفائيل بنحاسي" وبمباركة الحاخام "مناحيم شاخ" رئيس مجلس عظماء التوراة آنذاك[34]. وفي عام 1984 اندمجت شاس مع كل من "حاى"، وقائمة أخرى ظهرت في طبريا باسم "زاخ"، وتم الإعلان عن قيام حزب سياسي تحت اسم "شاس" بزعامة "إسحاق بيرتس". وقد انضم إلى الحزب الجديد يهود من الطائفة اليمنية أيضاً[35].

---

[31] أريان، اشر: "السياسة والحكم في إسرائيل"، تل أبيب: زموريا بيتان، 1985، ص140.

[32] درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس، مرجع سابق، ص75.

[33] أريان، اشر: "السياسة والحكم في إسرائيل"، تل أبيب: زموريا بيتان، 1985، ص140.

[34] جبور، سمير: (إعداد)، "انتخابات الكنيست الحادي عشر1984: الأبعاد السياسية والاجتماعية"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1985، ص108-109.

[35] ماضي، عبد الفتاح محمد: "الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية"، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999م، ص263.

أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى انشقاق الحريديم الشرقيين وتأليفهم قائمة خاصة بهم. وكان وراء الانشقاق سبب أخر كبير ألا وهو الشعور العميق باضطهاد الأشكناز لهم، وخاصة لدى أولئك الذين قدموا إلى البلاد في الخمسينيات الذين ألقي بهم واخوانهم في صحراء النائية ووصفوا بأنهم متخلفون وعليهم أن يخجلوا من ثقافتهم لأنها ثقافة عرب وأنهم يشبهونهم[36].

المبحث الثاني: احتجاجات اليهود الشرقيون.

أولاً: أسباب الاحتجاجات

يمكن اعتبار بداية المشكلة الإثنية التي نشأت في إسرائيل بين اليهود الغربيين أو الأشكناز، واليهود الشرقيين، تقوم على أساس التمييز بينهم في جميع مجالات الحياة، وهي مشكلة بين من يمتلك السلطة ومن لا يمتلكها، أو المشكلة بين الأغنياء والفقراء، أو بين الأقوياء والضعفاء، أو بين التقدم والتخلف، نظراً لأن المجتمع الإسرائيلي الذي استوعب المهاجرين الشرقيين كان مجتمعاً أشكنازياً ذا ثقافة غربية.ورغم أن اليهود الشرقيين شكلوا الأكثرية من عدد المهاجرين إلى إسرائيل في الخمسينيات، لكن السلطة ظلت في يد اليهود الأشكناز الذين طبقوا سياسة تمييز في حق جماعات اليهود الشرقيين جعلتهم في مرتبة أدنى.

النظرة العنصرية لقيادات الحركة الصهيونية لليهود الشرقيين

قامت "دولة إسرائيل" على أيدي مستوطنين يهود هاجروا من أوروبا وأمريكيا (اليهود الأشكناز)، إلى فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني (1919– 1948)، وهم الذين أنشأوا ورسخوا النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي سادت في إسرائيل بعد إقامتها، ومازالت فعلياً قائمة حتى أيامنا هذه. كانت المرة الأولى التي تم فيها التفكير في جلب يهود شرقيين[37]

---

[36] درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس، مرجع سابق، ص75.

[37] عملت الحركة الصهيونية بشتى السبل والوسائل على تهجير اليهود الشرقيين إلى "إسرائيل"، وفق خطة مدروسة، ولجأت إلى العمليات الارهابية كما حدث في العراق، لدفع يهود العراق للهجرة إلى "إسرائيل"،

في الخمسينيات من القرن العشرين، واستحقاقاً مباشراً لإقامة "دولة إسرائيل"، بدأت موجات كثيفة من المهاجرين اليهود بالوصول من آسيا وإفريقيا (شرقيون أو سفارديم)، وسرعان ما تحول هؤلاء إلى الغالبية الساحقة من اليهود الذين وصلوا إلى "إسرائيل"، مؤدين بذلك إلى تغيير التوازن الديمغرافي بين الأشكناز والشرقيين في إسرائيل. ولد هذا التغيير الديمغرافي الكثير من المخاوف بخصوص طابع المجتمع والدولة، وأدى إلى تخوف من فقدان السيطرة الأشكنازية[38]. كما يخبرنا توم سيجف. ويعتمد سيجف على قول بن غوريون عندما سئل عن رأيه في الكارثة حيث قال: "المعنى الحقيقي للكارثة يكمن في أن هتلر أعاق إقامة الدولة اليهودية التي لم يعاصرها، أكثر من إصابته للشعب اليهودي الذي عرفه وكرهه بشدة. فقد قدم هتلر الموضوع والقوة الأساسيين للدولة. لقد قامت الدولة ولم تجد الشعب الذي توختّه، والذي من شأنه أقيمت. وفي نظرة عنصرية مقيتة وصف بن غوريون اليهود الشرقيون كحيوانات إنسانية ووصف هجرتهم، أو بالأصح تهجيرهم إلى فلسطين كالزنوج الذين يأتون إلى أمريكيا كعبيد. نقل عن بن غوريون أيضاً قوله "احذروا التشريق"[39].

وقد تجدر هذا الموقف السلبي حيال اليهود الشرقيين بتبلور صور نمطية سلبية عن العديد من مجموعات اليهود الشرقيين، فقد وصف اليهود المغاربة على أنهم جميعاً مجرمون. ففي عام 1949 صرح بن غوريون أن اليهود المهاجرين من المغرب متوحشون، ووصف تلفظ اليهود الشرقيين للعبرية من الحلق بأنه يحمل نغمة عربية، كما جرت حادثة في العام نفسه (1949)، إذ اختفى قرابة

وخصوصاً بعد أيام (الفرهود) التي أدت إلى عمليات تهجير أطلق عليها "عزرا ونحميا". زيناتي، أنور: يهود البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ، 2014، ص182.

[38] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل– تحدي الهيمنة الأشكنازية، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005، ص231.

[39] سيجف، توم: الإسرائيليون الأوائل، ترجمة: مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، القدس: دومينو، 1984، ص156.

350 رضيعاً من أصول يمنية من العيادات، ولم يتضح هل توفوا أم بيعوا إلى عائلات أشكنازية لأغراض تبنيهم[40]. وابتداءً من الخمسينيات شهدت إسرائيل ظهور مجتمعين يهوديين متميزين: الأول أشكنازي يطلق عليه "إسرائيل الأولى"، والثاني سفاردي يطلق عليه "إسرائيل الثانية".

كما وينظر اليهود الأشكناز إلى اليهود الشرقيين على أنهم همج وفلاحون أو عمال بسطاء من غير ذوي الثقافة، أتوا من مجتمعات بدائية متخلفة[41]، وأن مساهمتهم الاجتماعية والثقافية تناقض السمة الأوروبية، وقدمت دراسة فرانكشتاين عن شباب المزراحيم "المجرمين" دليلاً على "القدرة الادراكية المنخفضة" لليهود الشرقيين قبل وصولهم إلى إسرائيل. وقد بينت الأرقام الصادرة عن تقرير العنصرية الخاص بعام 2013 والذي أصدره الائتلاف لمناهضة العنصرية في "إسرائيل" يؤكد على ارتفاع العنصرية داخل "إسرائيل"، وبنسبة هي الأعلى منذ نشأة "إسرائيل"[42].

الأوضاع الاجتماعية لليهود الشرقيين

هناك كما أسلفنا شرخ في المجتمع الإسرائيلي بين اليهود الأشكناز والشرقيين، فمنذ قيام "إسرائيل" اعتبر هذا الانقسام أساساً لفوارق اجتماعية واقتصادية شاسعة لمصلحة الفئات الأشكنازية. وقد تحكم الأشكناز في مقاليد الأمور داخل المجتمع الإسرائيلي في النواحي السياسية، والاقتصادية، والثقافية

---

[40] ميلمان، يوسي: الإسرائيليون الجدد: مشهد تفصيلي لمجتمع متغير، ترجمة فاضل البديري، عمان: الأهلية للتوزيع والنشر، 1993، ص125.

[41] شوحات، ايلا: اشكالية يهود اسيا وافريقيا في الكيان الصهيوني، ترجمة: علي عبد العزيز، المركز الفلسطيني للاعلام.
>http://palestine-info.com/arabic/shoonalkaian/internal/shohat.htm

[42] زيناتي، أنور: يهود البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ، 2014، ص184.

كافة، نجم عنه إقصاء اليهود الشرقيين واستغلالهم على امتداد عقود وتركيزهم في القرى والمدن البعيدة من المركز؛ وهي نتائج مازالت ملموسة[43].

جرى توطين اليهود الشرقيين في "مدن التطوير"[44] وفي المستوطنات التي أنشأت بعيداً عن المدن الكبيرة لاسيما في الجليل وعلى طول الحدود الشرقية. وتعمدت الدولة تشتيت المهاجرين الشرقيين، واستخدمتهم يداً عاملة رخيصة في قطاع الزراعة والصناعة، حيث كان الشرقيون يقومون بالأعمال الدنيا وينالون أجوراً أدنى[45]، وعانوا على مر السنين الطويلة تهميشاً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً وتخلفاً وترديا اقتصادياً[46].

ودل عدد من الأبحاث التي أجريت حول الفجوات الاجتماعية–الاقتصادية بين الطوائف في إسرائيل على أن معظم سكان مدن التطوير هم من الشرقيين، ووصلت نسبتهم في بعض هذه المدن إلى 90% من مجموع السكان. وتولدت في بلدات التطوير هوية ذات خصوصية، استمدت مكوناتها من الشعور بالتمييز والتهميش والاغتراب تجاه الأشكناز والمركز الإسرائيلي، إضافة إلى الإدراك المتنامي لدور أو مساهمة الأشكناز والمدن والبلدات المتمكنة في خلق مدن التطوير وفي تدني ظروف المعيشة داخلها[47].

---

[43] زيناتي، أنور: يهود البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ، 2014، ص183.

[44] مجموعة بلدات تعاني الكثير من النواقص، ومن درجة تطوير متدنية بالمقارنة مع باقي المدن والبلدات في إسرائيل. كما تركز الشرقيون في أحياء فقيرة خاصة بهم، فيهود شمال أفريقيا مثلاً يعيشون في حي المصرارة في القدس، واليهود اليمنيون في حي رأس العين في تل أبيب. وفي الجليل الأعلى يعيش يهود ليبيون في مستوطنة "علما"، وفي حي وادي الصليب في حيفا وشاطئ "شيمن". وفي القدس "لغتا" و"المالحة". قهوجي، حبيب، تحرير: واقع اليهود الشرقيون في الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص14.

[45] حيدر، رندة: اليهود العرب في إسرائيل، الجزيرة نت، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2f520825-c299-4ef8-8a7c-

[46] صفدية، إيرز، وأورون، يفتاحيل: اليهود الشرقيون والمكان، قضايا إسرائيلية، العدد (4)، رام الله: مركز مدار، 2001، ص45.

[47] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل– تحدي الهيمنة الأشكنازية، مرجع سابق، ص233.

وقد بينت العديد من التقارير التي تعنى بالنواحي الاجتماعية أن هناك فجوات كبيرة بين الشرائح المختلفة في "إسرائيل". حيث أنه في العام 2012 تبين أن متوسط الدخل الشهري لدى الأجيرين المدنيين الأشكناز (مواليد إسرائيل) أكثر بـ 42% من متوسط الدخل العام للأجيرين المدنيين. بالمقابل، متوسط الدخل الشهري لدى الأجيرين المدنيين لليهود الشرقيين من سكان المدن، (مواليد إسرائيل) أعلى بـ 9% من متوسط الدخل العام[48].

محاولات طمس الثقافة والهوية الشرقية

نظر الكثير من اليهود الشرقيين إلى أنفسهم على أنهم عوملوا بازدراء واحتقار، ووصفت ثقافتهم بالدونية، وبأنها تنتمي إلى الشرق المتخلف. وفرضت عليهم سياسة الاندماج في الثقافة الأشكنازية المهيمنة، إلى جانب سوء معاملة السلطات الإسرائيلية لهم في عهد الحكومة الأولى لحزب العمل ذات الأغلبية الأشكنازية[49]، وفرضت اللغة العبرية بلهجة أشكنازية عليهم، وربط اندماجهم بمدى إتقانهم لها، إلى جانب المواقف العنصرية التي تلقاها اليهود الشرقيون من الأشكناز، بأنهم أقل إبداعاً وموهبة وتقدماً من الأشكناز[50]. وورد عن غولدا مائير أنها قالت عندما كانت وزيرة للخارجية "عندنا مهاجرون من المغرب وليبيا وإيران ومصر ومن بلدان أخرى من مستوى القرن السادس عشر، فهل يمكن أن نرفع بهؤلاء المهاجرين إلى مستوى مناسب من الحضارة؟". وجاء ذلك أيضاً على لسان أبا إيبان عندما كان وزيراً للثقافة والتعليم حيث قال: "إن نصف السكان في إسرائيل قد أتوا من بلدان لم تعرف التعليم منذ زوال الحضارة الإسلامية"[51].

---

[48] لافي، أفرايم: برتوكول باريس– الاتفاق الاقتصادي الإسرائيلي الفلسطيني ومعانية الاقتصادية، المصدر الاقتصادي، القدس: مؤسسة المصدر، 4 كانون الثاني/ يناير 2013.

[49] نافور، إيلي: ثورة الطوائف الشرقية، الأرض، السنة 9، العدد 24، 21 آب/ أغسطس 1981، ص47–48.

[50] إدريس، جلاء: صورة اليهودي الشرقي في الأدب العبري المعاصر، الفكر المعاصر، السنة 24، العدد 3، كانون الثاني/ يناير 1996، ص85.

[51] درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس، مرجع سابق، ص33.

التمييز العنصري في توزيع الموارد والخيرات

جاءت محاولة طمس الثقافة "العربية" لليهود الشرقيين متزامنة أيضاً مع تمييز في توزيع الموارد والخيرات المادية، حيث تعرضوا للإجحاف والغبن في مجالات التشغيل والسكن والتعليم وذلك عبر تأهيلهم لمزاولة مهن ذات مكانة متدنية، في حين جرى تأهيل قدماء المستوطنين (الأشكناز) لمزاولة الوظائف الادارية بغية تبوء مهام الكادر الوظيفي في الاجهزة والنظم الاقتصادية والادارية المتطور. وورد عن أشكول أنه قال عن اليهود الشرقيين وهو يرد على التذمر بأن الوظائف تعطى للأشكنازيين الذين يعرفون لغة اليديش ولا تعطى لليهود الشرقيين، فقد قال: "ليست المسألة بسبب كونهم لا يعرفون اليديش، إنما هي بسبب كونهم لا يعرفون شيئاً[52].

إن القمع الهائل، الذي تعرض له المزراحيم، يتجلى في كل الحقول: في التربية، والإسكان، والتعليم، والدخل، وتوزيع الأراضي، وسوق العمل، والتمثيل السياسي، والتمثيل الثقافي، وداخل صفوف الجيش، وفي هذا الصدد تورد (شروق قومش) أمثلة عما تسميه "القمع الهائل الذي يتعرض له المزراحيم"، ومنها أن المزراحيم الذين استوطنوا القرى الزراعية أعطوا أرضاً أقل مساحة وأسوأ نوعية من تلك التي وزعت على الأشكناز، وأن المزراحي يتقاضى ما معدله 3% أقل مما يتقاضاه الأشكناز[53].

كما أن واقع اليهود الشرقيين شهد تخلفهم في كل المجالات الاجتماعية، فهم مقارنة باليهود الغربيين، يمثلون الغالبية من بين أصحاب الدخل المنخفض في الوسط اليهودي، ويمثلون الأغلبية الساحقة من العمال اليدويين[54]، ومثلوا إلى

---

[52] درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس، مرجع سابق، ص33.

[53] مرتضى، إحسان: إسرائيل- الاثنيات، العرقيات والطوائف اليهودية، ط2، بيروت: باحث للدراسات، 2007، ص110-145.

[54] قهوجي، حبيب، تحرير: واقع اليهود الشرقيون في الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص18.

غاية قدوم اليهود السوفيت الأغلبية العددية من السكان في مدن التطوير، التي لم تفلح في الوصول إلى التمركز كمستوطنات مستقرة ونامية.

وأن الفجوة في المستوى المعيشي والمداخيل ازدادت في الفترة (1996-1971) حين شجعت الحكومة الاستثمارات الخارجية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تلقي التعويضات الألمانية والمساعدات المالية من الجمعيات اليهودية في الغرب التي يستفيد منها اليهود الغربيون أكثر من غيرهم، والتي أدت إلى نمو اقتصادي بمعدل 7% سنوياً. فعائدات التنمية الاقتصادية لم يستفيد منها اليهود الشرقيون، وبقوا في مدن التطوير والأحياء الفقيرة، بينما كان يتم استقبال اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي في التسعينيات، وكانوا يستفيدون من القروض والمساكن الجديدة[55].

كما يمثل اليهود الشرقيون غالبية بين سكان الأحياء الفقيرة حول المدن الكبرى، كالقدس وتل أبيب، وغالبية بين الذين يتركوا مراكز الدراسة في الصفين السادس والتاسع، وغالبية بين السكان الجانحين، وغالبية بين الأسر الكثيرة الأولاد. وبحسب مكتب الاحصائيات لعام 1996، فإن الأشكنازي يتحصل على أجر يفوق 1.6 مرة أجر السفاردي، وهو ما يؤيده الكثير من التقارير، ومنها تقرير أدفا، ومن الناحية التعليمية، فإن 21% من المراهقين الشرقيين، لا يحصلون على البكالوريا أو البجروت العبرية مقابل 6% من الأشكناز الذين لا يحصلون على هذه الشهادة[56].

وقد كان لهذه السياسة الجغرافية انعكاسات وأبعاد مختلفة ومعقدة، باستطاعتنا أن نستخلص منها نماذج عديدة في ما يتعلق بطابع إسرائيل كمجتمع هجرة استيطاني، فعملية توجيه الشرقيين للإقامة في الضواحي، سواء أكان

---

[55] عبد العالي، عبد القادر: التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص145.

[56] قهوجي، حبيب: الأزمة الطائفية في الكيان الصهيوني، الأرض، السنة 9، العدد 3، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1981، ص23.

المقصود بذلك المناطق الحدودية أو على مقربة من تجمعات سكانية فلسطينية، أتاحت احتواء الشرقيين ضمن النموذج القومي للاستيطان وتهويد المجال أو الحيز المكاني، اقصاء الشرقيين عن مراكز النفوذ والمال، أبعاد أصحاب الثقافة "الضحلة" (المقصود الثقافة الشرقية) عن السكان الأشكناز، وضع اليد على الممتلكات الفلسطينية المصادرة، الرقابة والسيطرة على من تبقى من السكان الفلسطينيين داخل حدود دولة إسرائيل[57].

طمس الحدود بين المكانة والأصول الاثنية ومناطق العيش سرعان ما ولد شعوراً لدى الشرقيين بأنهم يتعرضون للتمييز والغبن على يد مؤسسات السلطة والمجتمع المستوعب. الكاتب أ. ب يهو شواع (2000) كان مصيباً في وصفه لذلك حيث كتب يقول: "الشعور بالغضب والإهانة لدى أبناء الطوائف الشرقية هو تجربة عاطفية حقيقية تنتقل من جيل إلى أخر[58].

والحقائق العاطفية، حتى إذا كانت غير مبررة لا يمكن مناقشتها أو الطعن فيها. ربما يمكن تجاهلها أو الاستخفاف والاستهتار بها، كما ويمكن بالطبع محاولة مواجهتها، ولكنها تبقى في المحصلة، بل أولاً وقبل كل شئ، حقيقة واقعية.

خلاصة القول فإن شعور الشرقيين بالسخط والإهانة وبالأخص بالتمييز على أساس ثقافي وجغرافي ومادي، ظل يتشكل ويتفاقم على مدى سنوات طوال، وهو شعور لا يزال قائماً وإلى حد كبير، حتى يومنا هذا. وليس صدفة أن الفجوات في التعليم بين الشرقيين من أبناء الجيل الثاني ونظرائهم القدماء اتسعت بمرور السنوات، كذلك الحال بالنسبة للفجوات في الدخل، علماً أن أتساع هذه الفجوات يكمن في سياسة التوزيع غير المتساوية، وهي سياسة لها تعبيرات جغرافية تتمثل في أن الأماكن التي تقطنها أغلبية من الشرقيين تحظى بموارد قليلة هزيلة (مقلصة) مقارنة مع الأماكن التي تقطنها الأغلبية الأشكنازية. وهذا ما يظهر مثلاً

[57] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل– تحدي الهيمنة الأشكنازية، مرجع سابق، ص234.

[58] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل– تحدي الهيمنة الأشكنازية، مرجع سابق، ص234.

فـي مجـال تخصـيص مـوارد الأرض، أو تخصـيص مـوارد للسـكن[59]. ومـن اللافـت للنظـر بشـكل خـاص أن الشـعور بالإهانـة والنقمـة لـيس موجهـاً نحـو الحركـة الصـهيونية أو نحـو دولـة إسـرائيل برمتهـا، وإنمـا باتجـاه الزعامـة السياسـية التـي سـيطرت علـى مقاليـد الحكـم خـلال العقـود الثلاثـة الأولـى لقيـام الدولـة، والتـي كانـت بالتالي مسؤولة عن استيعاب المهاجرين الشرقيين.

والمقصـود هنـا حـزب "ماباي" – حـزب العمـل الصـهيوني الـذي تزعمـه شخصـيات بـارزة مـن أمثـال ديفيـد بـن غوريـون، موشـيه شـاريت، غولـدا مـائير، اسـحق رابـين، شـمعون بيـريس، ايهـود بـاراك وغيـرهم. واسـتنادا إلـى المشـاعر بالإهانـة والتمييـز والإجحـاف المـادي والثقـافي تكونـت "السياسـة الشـرقية" وفـي أساسـها وصـلبها الشعور بالغضب تجاه حزب "ماباي"[60].

محاولات اندماج اليهود الشرقيين

يصـف سـامي سـموحا الأديـب اليهـودي العراقـي الأصـل الظـروف علـى عـدم قـدرة السـفارديم إلـى الانـدماج وأنهـم واجهـوا تمييـزاً متعمـداً وغيـر متعمـد، فالدولـة التـي خضـعت لسـيطرة الأشـكناز الـذين اسـتغلوا نقـاط ضـعف السـفارديم وقامـت بتجمـيعهم فـي الضـواحي ووجهـتهم نحـو العمـل الانتـاجي وحالـت فـي البدايـة دون تعلـم أولادهـم فـي المـدارس الثانويـة، ثـم بعـد ذلـك وجهـتهم نحـو مسـار تعليمـي متـدن ولـم تثـق بقدراتهم وكفاءاتهم فضلاً عن احتقارهم لثقافتهم[61].

ويـرى نزيـه بريـك أن الـذي أثـر سـلباً فـي عـدم قـدرة اليهـود الشـرقيين علـى الانـدماج هـو أن انضـمامهم واسـتيعابهم داخـل المجتمـع الإسـرائيلي كـان يرافقـه الانكـار والاحتقـار لقـيمهم الثقافيـة والاجتماعيـة، مشـيراً إلـى أن مكانـة اليهـود

[59] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل– تحدي الهيمنة الأشكنازية، مرجع سابق، ص235.

[60] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل– تحدي الهيمنة الأشكنازية، مرجع سابق، ص235.

[61] زيناتي، أنور: يهود البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، 2014: 183-184.

الشرقيين في السلم الاجتماعي تعكس استمرار التباين والتفرقة، وهذا ما أدى إلى تفاقم الشعور بالاضطهاد والمهانة والاحباط والغربة[62].

هذه الوقائع أدت إلى تبلور هوية سيفاردية أو مزراحية جديدة نابعة من الحراك الاجتماعي المحدود والوضع الهامشي لليهود الشرقيين. ورغم وجود حراك اجتماعي في أوساط اليهود الشرقيين، بانتقال العديد منهم إلى الطبقات الوسطى، واندماجهم في المجتمع الأشكنازي من خلال الزواج المختلط، ونشوء طبقة رجال أعمال منهم، وازدياد تمثيلهم في المناصب السياسية على مستوى الحكومات والكنيست والهستدروت (نقابة العمال) وفي الجيش والإعلام، فإن العديد من الباحثين يرون، مثل سامي سموحا وأليعيزر بن رفائيل ويوحنان بيريس، أن هذا الحراك يظل فردياً مع بقاء أغلبية المجموعات الشرقية في مستوى أدنى طبقياً من المجموعات الأشكنازية، واستمرار مظاهر احتفاظ اليهود الشرقيين بهويتهم الإثنية من خلال طريقة النطق بالعبرية ونمط التدين التقليدي السفاردي، وازدياد شعبية ونفوذ القيادات الدينية السفاردية في أوساطهم[63]. كما أن الوعي الطائفي لم يضعف أو يخسر بمرور السنوات، بل ما يزال مصحوباً لدى الشرقيين بالشعور بالتمييز والغبن وغالباً ما تكون هذه المشاعر قوية وعميقة عندما يدور الحدث عن البعد الجمعي للتمييز ضد الشرقيين، كمجموعة. الأمر الذي يمكن أن يتحول إلى عامل محفز لسلوك سياسي جمعي، بما في ذلك إمكانية اللجوء للعنف[64].

وما جعل ظروف الاندماج أكثر صعوبة هو أن القيادة الأشكنازية لم تتعامل مع اليهود الشرقيين كما لو كانوا جزءاً من المجتمع اليهودي النقي. وقد اتبعت الأحزاب والحكومات الصهيونية أساليب متعددة لامتصاص مشاعر

---

[62] بريك، نزيه: انعكاس الفكر الصهيوني على وضع الفئات الاثنية في إسرائيل، قضايا إسرائيلية، السنة 3، العدد 9، شتاء 2003، ص75.

[63] عبد العالي، عبد القادر: التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص145- 146.

[64] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل- تحدي الهيمنة الأشكنازية، مرجع سابق، ص234-235.

الإحباط والغبن الذي بدأ يتراكم نتيجة التمييز الطبقي الطائفي، بهدف الدمج ومن هذه الأساليب[65]:

– **أولاً: إذكاء الغرائز القومية المتطرفة:** فالإحساس "بالمصير القومي المشترك" الذي نماه حزب المباي بالأساس في أوساط المهاجرين الأوائل من اليهود الشرقيين، استخدام كعامل تعويض عن مكانتهم المتدنية في المجتمع، وجعلهم ينظرون إلى التمييز ضدهم كظاهرة مؤقتة، في حين جرى توجيه مشاعر الغضب والإحباط نحو العرب بصورة خاصة. وكما يقول الدكتور شاحاك "فطالما هناك فتوحات، فإن لديهم من ينظرون إليه بفوقية".

– **ثانياً: امتصاص الصراع:** بعدم اللجوء إلى قمع النشاطات الاجتماعية قمعاً كلياً، بالإضافة إلى الوعود والشعارات بالإندماج الكامل، وإصدار بيانات علنية تعبر عن التفهم والتعاطف والاهتمام، والمعالجة الجزئية لبعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن طريق اللجان الوزارية والمؤسسات الاجتماعية والخيرية.

– **ثالثاً: الاستعانة بالتأثير الكبير للدين:** على أبناء الطوائف الشرقية والتعليم الديني الرسمي والشعارات الدينية المختلفة، لتأمين دعم اليهود الشرقيين المستمر للمؤسسة الحاكمة وتبرير ممارسته. وقد استفاد من ذلك بصورة خاصة حزب المفدال، مستعيناً بسيطرته التقليدية على وزارات الدخلية والأديان والشؤون الاجتماعية وعلى التعليم الرسمي الديني والأغوداتي لتوسيع صفوفه بين اليهود الشرقيين.

الفجوة على المستوى السياسي:

لم يكن لليهود الشرقيين أي دور يذكر على المستوى السياسي من بدايات هجرتهم وحتى العام 1977، الفترة التي كان يتقلد حزب المباي (العمل) فيها مقاليد الحكم 1948–1977، فقد سيطر الأشكناز على جميع المراكز المهمة في الدولة سواء الحكومة، والهيستدروت، والكنيست، والقضاء، والخدمة المدنية،

[65] مرتضى، إحسان: إسرائيل– الاثنيات، العرقيات والطوائف اليهودية، مرجع سابق، ص259.

والمؤسسة العسكرية، والأحزاب وغيرها. فالدولة كانت صناعة غربية بامتياز، وظلت المواقع المهمة بالدولة في أيدي نخبة صغيرة من الأشكناز فمثلاً كان هناك أربعة رؤساء وزارة خلال 25 سنة هم بن غوريون، وشاريت، وأشكول، وغولدا مائير، وثلاث وزراء خارجية وهم شاريت، غولدا مائير، أبا ايبان[66]، وجميعهم من الأشكناز.

ويمكن القول إن الاهتمام ببناء الدولة كان محط الاهتمام الأول لديهم أما مسائل بناء المجتمع، والمشاركة، والتوزيع فيمكن تأجيلها إلى مرحلة لاحقة، كما أن الحاجة إلى أهل الثقة في هذه العملية كان له دوره– وهم غالباً من الأشكناز الذين هاجروا أوائل القرن العشرين إلى "إسرائيل".

أخذت هذه المشكلات تفرض نفسها على مستوى الدولة، وأخذ الشرقيون يطالبون بحصتهم على الصعيد السياسي، فضلاً عن الصعد الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، لذا أخذ الأشكناز يدركون أهمية احتواء هذه المطالب، فأخذوا بفسح المجال لهم لكن بطريقة يمكن احتواءهم من خلالها، فقد سمح لهم بالمشاركة ضمن المستويات الدنيا والمستويات المحلية، مثل: الهستدروت، فروع الحزب المحلية[67]، والادارة المحلية رؤساء بلديات وغيرها من المستويات الدنيا، كما أخذوا يدخلون في قوائم الأحزاب الانتخابية ولكن بنسب بسيطة، وكان العام 1977 مهماً بالنسبة للسفارديم، فقد تمكنوا من تغيير الخارطة السياسية بتصويتهم لليكود، ولذا ومنذ ذلك التاريخ أخذ الاهتمام يزداد بهم كقوة تصويتية، وفي الوقت نفسه أخذ تمثيلهم السياسي يزداد، فقد وصلوا إلى منصب رئيس دولة (اسحق نافون)، ونائب رئيس الوزراء (موشيه نسيم)، ووزير خارجية (ديفيد ليفي)، ورئاسة أركان الجيش (موشيه ليفي)، وغيرها من المواقع[68].

---

[66] ربيع، حامد: من يحكم في تل أبيب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1975، ص92.

[67] كابلان، جونثان: الاثنية والفجوة الاجتماعية الاقتصادية في إسرائيل، ترجمة: دينا هاتف، جامعة بغداد مركز الدراسات الفلسطينية، ع32، آيار 2008، ص5.

[68] كابلان، جونثان: الاثنية والفجوة الاجتماعية الاقتصادية في إسرائيل، المرجع السابق، ص33.

مـع ذلـك ظـل الأشـكناز يسـيطرون علـى مقاليـد الحيـاة السياسـية، فهـم يشـكلون أغلبيـة متخـذي القـرار فـي الدولـة، ويحـددون الأولويـات والبـدائل، علـى الصـعيدين المحلـي والـدولي[69]، فـالفجوة مـا تـزال قائمـة بـين الطـرفين، ولا يزالـون يعتقـدون ويصـرون بـأن إسـرائيل امتـداد للحضـارة الغربيـة، كمـا أن علاقـتهم بالعـالم المتقـدم الـذي يمـدهم بالمسـاعدات الماليـة تمكـنهم مـن اسـتمرارية سـيطرتهم علـى الحيـاة السياسـية. وقـد تراوحـت ردود أفعـال السـفارديم علـى الهيمنـة السياسـية للأشـكناز مـا بين انكفاء، تحدي، واستجابة.

أ- الانكفاء:

وتمثـل فـي ابتعـاد الكثيـر مـنهم عـن الحيـاة السياسـية والمشـاركة فيهـا وإن كـان الـبعض قـد أورد أسـباباً متعـددة لـذلك منهـا: إن الكثيـر مـن النخـب السياسـية والاقتصـادية والثقافيـة لهـؤلاء لـم يهـاجروا إلـى إسـرائيل وفضـلوا الهجـرة إلـى الولايـات المتحـدة وأوروبـا- خصوصـاً يهـود المغـرب العربـي- لـذا مـن الطبيعـي أن يفقـد البـاقون القـدرة علـى المنافسـة السياسـية مـع الأشـكناز، وآثـروا تـرك الأمـور لهـم[70]، خصوصـاً فـي السـنوات الاولـى لهجـرتهم. وطـرح الـبعض إن السـفارديم "غيـر ميـالين إلـى السياسـة" أصـلاً بغـض النظـر عـن البلـد الـذي هـاجروا منـه[71]. ويـرى قسـم آخـر إن نخـب السـفارديم لـم تمـارس العمـل السياسـي فـي الـدول التـي عاشـت فيهـا قبـل هجرتهـا إلـى إسـرائيل ولـم تشـارك فـي الحكـم فقـد بقيـت "نخـب ظليـه"، رغـم مشـاركتها فـي الحيـاة الثقافيـة والاقتصـادية فيهـا[72] كمـا كـان لخيبـة الأمـل دوره فـي دفـع اليهـود السـفارديم للابتعـاد عـن السياسـة، سـواء خيبـة أملهـم مـن الأحـزاب السياسـية أو مـن

---

[69] أديب، أودي: الهوية الشرقية بين الطائفية والأسرلة وجهات اجتماعية، من كتاب اليهود الشرقيون في إسرائيل الواقع واحتمالات المستقبل، أديب، أودي، وآخرون، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2003، ص33.

[70] مكي، دينا: دور اليهود السفارديم في الحياة السياسية في إسرائيل، جامعة بغداد، غزة: مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 9، 2009، ص858.

[71] معروف، خلدون: يهود العراق، من كتاب يهود الأقطار العربية، الجادر، عادل وآخرون، بحوث الندوة التي عقدها مركز الدراسات الفلسطينية للمدة 13-1/14/ 1987، مركز الدراسات الفلسطينية، 1990، ص61-63.

[72] معروف، خلدون: يهود العراق، المرجع السابق، ص61-63.

الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أو الثقافي. وعليه شكل الانكفاء والابتعاد عن الحياة السياسية وسيلة في رفضهم لهذا الواقع[73].

ب–التحدي: وهو أسلوب لجأ إليه السفارديم في مواجهة التمييز الذي لحق بهم على مختلف الصعد، وبالذات هو ما لجأ إليه أبناء المهاجرين– اذ لم يطالب آبائهم بأكثر من متطلبات الحياة الضرورية– للدفاع عن حقوقهم في (الدولة الديمقراطية)، وكان الاحتجاج، والتمرد، وتشكيل الحركات السياسية من الأساليب التي استخدمها الشرقيون للتعبير عن مطالبهم[74]، وتحديهم للسلطة السياسية.

ت–الاستجابة: وتمثل في الاندماج في الحياة السياسية في إسرائيل سواء على صعيد الأحزاب السياسية، المشاركة في الانتخابات – كناخبين ومرشحين – والمشاركة في الحكومة.

ويمكن القول: إن السفارديم الذين هاجروا معظمهم إلى إسرائيل بصوره جماعية لم يتمكنوا في البداية من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، إذا كانوا أكثر انشغالاً بالتكيف مع الحياة الجديدة التي لم يألفوها في السابق في الدول التي عاشوا فيها، وخصوصاً أولئك الذين سكنوا في المدن الحدودية ومدن التطوير وعانوا التمييز بمختلف أشكاله، فالانشغال بأمور الحياة دفعتهم أحياناً بعيداً عن الانشغال بالسياسة، لكن بعدما تمرس اليهود الشرقيون على العمل السياسي وممارسة الديمقراطية التي لم يألفوها في دولهم، بدأ السفارديم الاندماج في الحياة السياسية تدريجياً، وشكلوا أحزاب خاصة بهم.

ثانياً: أهم الاحتجاجات.

شكلت النظرة العنصرية والتفرقة والاستعلاء والتمييز الممنهج في كل مناحي الحياة من قبل المؤسسة الرسمية، والاهانات المستمرة، وازدراء الثقافة الشرقية، وسياسة التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة الى حياة

[73] ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999، ص.

[74] ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، المرجع السابق، ص63.

الفقر في أحياء سكنية متردية، أهم العوامل التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات الاجتماعية من قبل اليهود الشرقيين.

الشرقيين بين الإبادة الثقافية والمقاومة.

كما أوضحنا سابقاً فإن تاريخ التمييز ضد اليهود الشرقيين يعود إلى بداية الاستيطان الصهيوني في فلسطين. ولكن استياءهم بدأ يأخذ شكلاً جماعياً ومنظماً فقط بعد إقامة الدولة. كان الاحتجاج شديداً لدرجة الكراهية تجاه الدولة وكل من يمثلها. هذا الوضع وجد تعبيراً له سواء في مخيمات المهاجرين وأحياء مدن وسط البلاد أو في المستوطنات الحدودية. وقد صب المهاجرون المحبطون جام غضبهم وسخطهم على الموظفين ومديري المكاتب وعملوا كل ما في وسعهم لتحذير أقاربهم الذين استعدوا في الخارج للهجرة، من مغبة القدوم "لإسرائيل". وفيما يلي على سبيل المثال، ثلاث أحداث بارزة وقعت في الفترة بين أشهر نيسان وتموز من العام 1949[75]:

ففي نيسان 1949 اجتاحت مدينة المجدل مظاهرات كبيرة اشتراك فيها الآلاف من اليهود الشرقيين ضد التمييز العنصري الموجه ضدهم، كما أقام ثلاثمائة متظاهر من اليهود الشرقيين سكان مدينة الرملة مظاهر عارمة في شارع اللنبي في تل أبيب وطالبوا مؤسسات الدولة بالخبز وحقهم في العمل، وحاولوا اجتياح مبنى الكنيست القديم في تل أبيب، ولكن قوات الشرطة تصدت لهم ومنعتهم من دخول المبنى. بعد ذلك بأسبوعين داهم عدد من المتظاهرين الشرقيين مبنى الوكالة اليهودية في حيفا وحاولوا الدخول إلى دائرة الاستيعاب مطالبين بالعمل والإسكان، وكانت هناك مواجهة عنيفة بين أفراد الشرطة والمتظاهرين مما أدى إلى جرح عدد من المتظاهرين واعتقال آخر. وفي شهر تموز من نفس

[75]شطريت، سامي: النضال الشرقي في إسرائيل– بين القمع والتحرر، بين التماثل والبديل، ترجمة: سعيد عياش، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، 2005، ص150–151.

السنة، اقتحم عدد كبير من المتظاهرين الشرقيين من مدينة يافا مبنى الكنيست القديم في تل أبيب احتجاجاً على التمييز ضدهم[76].

انتشرت ظاهرة أخرى على خلفية التمييز الاقتصادي والاجتماعي، وهي رفض التجنيد من قبل شبان شرقيين، كما انتشرت حوادث تمرد في صفوف المجندين الشرقيين قام بها جنود فرادى ومجموعات، والتي شملت اضرابات عن الطعام وعصيان للأوامر وشتائم وضرب للقادة العسكريين الأشكناز[77].

وفي عقد الخمسينيات حدثت العديد من المظاهرات الاحتجاجية التي دارت جميعها حول سياسة التمييز، ويمكن ذكر بعض حركات الاحتجاج التي حدثت في بلدات التطوير والقرى الزراعية التي يقطنها الشرقيين، ففي قرية "بطيش" التعاونية وقعت عام 1950 مظاهرة احتجاجية للمطالبة بتحسين ظروف العمل والإرشاد الزراعيين، وفي عام 1956 قام مجموعة من العمال في بلدة "كريات شمونة" بتنظيم مظاهرة احتجاجية ضد مكتب العمل وحزب الماباي للمساواة في توزيع العمل. كذلك الحال حدثت مظاهرات في مستوطنات النقب ضد ممثلي السلطة والمرشدين الزراعيين الذين تولوا إدارة حياة السكان الشرقيين، وسمحوا لأنفسهم بالتدخل في أدق التفاصيل الشخصية. وفي مستوطنة "مبطاحيم" نظم السكان في شهر حزيران 1957 إضراباً احتجاجياً إزاء ما يعانون من فقر واستبعاد من قبل الوكالة اليهودية. جميع هذه المظاهرات تم قمعها بقوة الشرطة، حيث وقعت إصابات بين المتظاهرين وتم احتجاز بعضهم[78].

مواجهات وادي الصليب

كانت أحداث (وادي الصليب) في العام ١٩٥٩[79]، من أشهر ما عرفت إسرائيل من تمرد من قبل السفارديم[80]، حيث اندلعت في صيف 1959 تظاهرات

---

[76] درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس، مرجع سابق، ص56-57.

[77] شطريت، سامي: النضال الشرقي في إسرائيل، مرجع سابق، ص151.

[78] شطريت، سامي: النضال الشرقي في إسرائيل، مرجع سابق، ص154-155.

[79] مكي، دينا: دور اليهود السفارديم في الحياة السياسية في إسرائيل، المرجع السابق، ص868.

ومواجهات عنيفة مع قوات الشرطة في وادي الصليب في حيفا[81]. فبعد طرد سكان هذا الحي العرب في عام 1948 تم إسكان مهاجرين جدد قدموا من المغرب. إن أسباب اندلاع هذه المواجهات تتلخص في منح المهاجرين الجدد من أصل شرق أوروبا شققاً وبيوتاً جيدة جداً في أحياء جديدة ونظيفة إذا ما قيست بالبيوت التي منحت لليهود الشرقيين. ولكن الشرارة التي أدت إلى نشوبها بشكل مباشر كانت مقتل أحد سكان حي وادي الصليب، وهو من أصل مغربي، على يد قوات الشرطة. كان أحد مظاهر هذه المواجهات اندفاع أعداد كبيرة جداً من سكان هذا الحي إلى أحياء اليهود الأشكناز وتكسير محلاتهم التجارية ورشق بيوتهم بالحجارة[82].

تتمثل خلفية اندلاع احتجاجات وادي الصليب من ناحية عملية في واقع القمع الاقتصادي والثقافي الذي رسمته سياسة رسمية تقوم على عدم المساواة تجاه الشرقيين والتمييز لصالح الأشكناز، والتي تحولت إلى حالة دائمة. وبمقدار ما أخذت الفجوات الاقتصادية بين الشرقيين والغربيين تتسع وتتكشف أكثر فأكثر، بمقدار ما زادت الفجوات الاثنية والفوارق الاجتماعية، وازدادت مظاهر الغبن والتوتر والاحتقان في صفوف الشرقيين، وبالتالي أخذ الاحتجاج المحلي يشق طريقه نحو التبلور استعداداً لخوض نضال منظم سواء على مستوى التنظيم السياسي (البرلماني أو غير البرلماني) أو الاحتجاج الذي يأخذ طابع العنف والمواجهة.

وقد قاد هذه المواجهات "اتحاد المهاجرين من شمال إفريقيا"، والذي أقيم قبل ذلك بعدة أشهر، بقيادة دافيد بن– هاروش، الذي نظم مظاهرة كبيرة جداً قبل هذه المواجهات وطالب بحل جميع مشاكل الإسكان والظروف المعيشية الصعبة

---

[80] مكي، دينا: دور اليهود السفارديم في الحياة السياسية في إسرائيل، مرجع سابق، ص868.

[81] قهوجي، حبيب، تحرير: واقع اليهود الشرقيين في الكيان الصهيوني، مجلة الأرض، دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، العدد (5)، 1977، ص18.

[82] درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس، مرجع سابق، ص57.

لسكان هذا الحي. وعلى أثر هذه المواجهات زج دافيد بن هاروش والعديد من المشاركين في السجون. وفي سنة 1961 وأثناء اعتقال بن هاروش داخل السجن، حاول اتحاده "اتحاد المهاجرين من شمال إفريقيا" خوض انتخابات الكنيست تحت رئاسته، إلا أنه لم يحصل على نسبة الحسم[83].

عملت الحكومة جاهدة لوقف تقدم هذه الاحتجاجات بكافة الطرق والأساليب فشكلت لجنة تحقيق لمعرفة أسباب هذه الاحداث[84]. ومن جهة أخرى عملت على استقطاب زعامة هذا الاتحاد من خلال الرشوة وتقديم امتيازات خاصة، فقد نجحت في استقطاب دافيد بن هاروش بواسطة عرض مسكن جيد ووظيفة مشرفة له في إحدى المؤسسات الحكومية. وقد تم ذلك بمساعدة أحد المشاركين المستقطبين، ألا وهو موشيه شاحل (وزير الأمن الداخلي والشرطة في حكومة شمعون بيرس) الذي دفع من قبل حزب ماباي إلى إضعاف زعامة هذا الاتحاد. هذا الأسلوب، (الاستقطاب)، هو الأسلوب المنتشر جداً في سياسات حكومات إسرائيل المختلفة. وعلى هذا النحو يمكن تفسير مكانة (دافيد ليفي)[85] في الحكومة الإسرائيلية وجميع أعضاء الكنيست الشرقيين في إسرائيل[86].

---

[83] درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس، مرجع سابق، ص57.

[84] إمارة، محمد: السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل، من كتاب اليهود الشرقيون في إسرائيل، مرجع سابق، ص127.

[85] هاجر ليفي من المغرب في العام 1956، وتم توطينه في بيسان، وكان من أشد المنتقدين لسياسة حزب العمل على التمييز العنصري ضد اليهود الشرقيين، وتم سجنه لمدة 12 يوماً لاقتحامه مكتب العمل، انضم لحركة حيروت (الليكود)، التي رشحته لرئاسة بلدية (بيسان)، وعندما كان عمره 31 سنة انتخب للكنيست، بالإضافة لعضويته في الهستدروت ورئاسة البلدية، وفي العام 1977 كان ليفي شريكاً لحزب الليكود في الفوز على حزب الماباي، فتم تعينه وزيرا للاستيعاب ثم وزيرا للإسكان، ركز ليفي على القيام بمحاولات عملية لتحسين أوضاع الشرقيين خلال وجوده في الحكومة، عام 1981 في حكومة (مناحيم بيغن) أصبح ليفي نائب رئيس الوزراء وعضو المجلس الوزاري المصغر (الكابينت)، إضافة إلى منصب وزير البناء والإسكان، بما في ذلك مسؤولية مشروع ترميم الأحياء، وقد احتج ليفي للمرة الأولى على وضعية اليهود الشرقيين في الأحزاب الذي وصفهم كالزخرفة في الأحزاب. اعتبر ليفي نفسه وريثاً لبيغن بعد استقالة الأخير من زعامة الحزب، لكنه لم يفلح في التغلب على منافسه اسحق شامير في الانتخابات التمهيدية لحزب الليكود في العام

أثارت حالة التمييز العنصري والشعور بالإحباط والدونية التي زادت وتيرتها في مطلع السبعينيات سلسلة جديدة من ردات الفعل في أوساط اليهود الشرقيين، كان من مظاهرها سلسلة من الاحتجاجات، وانفجار لحركات تمرد واحتجاج كبيرة لليهود الشرقيين كان أهمها على الإطلاق التمرد الذي قام به "الفهود السود" في مطلع السبعينيات ولقد اتخذ المتمردون اسماً لهم من الحركات الأميركية للمهاجرين. ففي أيار 1971 تظاهر عشرات الآلاف في الشوارع وألقوا قنابل المولوتوف على الشرطة والمراكز الحكومية، حينها قمعت الثورة بالقوة فاعتقل 170 ناشطاً وجرح أكثر من 70 شرطياً. واعتبرت الدولة ما جرى من صنع يهود مغاربة يميلون إلى العنف وغير قادرين على التكيف. أو بحسب وصف غولدا مائير رئيسة الحكومة آنذاك: "الأولاد غير الطيبين". أما الصحافة فوصفتهم بـ "حثالة البروليتاريا" وبالتنظيم العرقي الذي يحاول تقسيم الأمة[87].

1983، وقد عين عام 1990 وزيراً للخارجية في حكومة شامير، في آذار 1992 تنافس ليفي مرة أخرى مع شامير على رئاسة الليكود لكنه خسر، اتهم ليفي منافسيه بإقصائه على خلفية طائفية، وفي عام 1995 تنافس للمرة الثالثة مع (بنيامين نتنياهو) على رئاسة الحزب لكنه خسر، على أثر هذه الخسارة انسحب ليفي من الليكود وشكل قائمة "غيشر"، ولكن عاد وانضم بقائمته إلى الليكود في انتخابات 1996 وعين وزيراً للخارجية وقائماً بأعمال رئيس الوزراء في حكومة نتنياهو وبسبب خلافات شخصية مع نتنياهو استقال ليفي عام 1999 من الحكومة، وفي عام 2001 عين وزيراً في حكومة شارون. حرص ليفي طوال سنوات نشاطه السياسي على الابتعاد عن صورة الزعيم "الشرقي"، لكنه استخدم ورقة الاثنية في كل انتخابات خسر فيها، كذلك عمل ليفي في تحسين ظروف السكن لليهود الشرقيين في مدن التطوير وبعض الفئات المعوزة، ورغم اخلاصه ونشاطه المميز الا أن الوسط السياسي الأشكنازي تعامل معه بشكوك كبيرة خاصة في السنوات الأولى، كما أن وسائل الإعلام لم تنصفه، هذا فيما عمت البلاد موجة من النكات والنوادر العنصرية التي سخرت منه، وقد أزعج هذا الموضوع ليفي. أصبح ليفي عنوانا لليهود الشرقيين ونموذجا يحتذى به عند الكثيرون مثل: موشيه قصاب، مئير شطريت، وديفيد مغبن وآخرون. غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل، مرجع سابق، ص253-256.

[86] درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس، مرجع سابق، ص57-58.

[87] حيدر، رندة: "اليهود العرب في إسرائيل"، بحث منشور على الموقع الالكتروني موقع الجزيرة نت، على الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2f520825-c299-4ef8-8a7c-

إن جميع مظاهر الاحتجاج ظلت عفوية ولم تأخذ شكلاً سياسياً منظماً، ولم يكن هناك تنظيم سياسي مسؤول يدير وينظم أشكال الاحتجاج في صفوف المهاجرين الجدد من اليهود الشرقيين مما أدى إلى عدم اكتراث السلطات الإسرائيلية بمطالبهم، وفي النهاية تهميشهم والسيطرة عليهم. وذلك حتى مطلع السبعينيات، حين تم تشكيل أول تنظيم لليهود الشرقيين والذي أثار حفيظة المسؤولين الذين بدأوا بالتحرك للبحث عن حلول عملية.

حركة الفهود السود

أحد الانجازات المهمة التي تمخضت عنها أحداث "وادي الصليب" تمثل في إعطاء دفعة للشروع بعملية بناء وتكوين ذاكرة جماعية شرقية جديدة. وقد شكلت هذه الذاكرة الجماعية أرضية لتأسيس حركة "الفهود السود".

كان التحدي الأكبر للسيطرة الأشكنازية يتمثل في ظهور حركة الفهود السود أوائل السبعينات[88]، فالقدرة على التنظيم والاستمرارية فضلاً عن محاولة نشاطها إلى خارج القدس، مما أثار مخاوف السلطة منها[89].هدفت حركة الفهود السود إلى محاربة مظاهر التمييز العنصري ضد اليهود الشرقيين في المجتمع الإسرائيلي[90]. فيما ظهرت حركة الفهود السود في إسرائيل بين صفوف الشبيبة المهملة، والتي كانت شبه منظمة على شكل "عصابات شوارع" في أحياء الشرقيين. لقد حرم أفراد هذه "العصابات" من الخدمة العسكرية بسبب سوابقهم "الجنائية" في الشرطة، الشيء الذي أدى إلى نبذهم وعدم استيعابهم في سوق العمل. كانت المجموعة في حي المصرارة في القدس بزعامة "سعاديا مرتسيانو"، البالغ من العمر 21 عاماً، من أشد المجموعات تألماً لوضع اليهود الشرقيين الاجتماعي والسياسي، وقد بدأ أفراد هذه المجموعة بالاجتماع مع أوساط مثقفة في

---

[88] تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، بيروت: دار الجليل، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1989، ص463.

[89] مكي، دينا: دور اليهود السفارديم في الحياة السياسية في إسرائيل، مرجع سابق، ص868.

[90] قهوجي، حبيب، تحرير: واقع اليهود الشرقيين في الكيان الصهيوني، ص18.

الجامعة العبرية في القدس ولقاء أفراد من شبيبة المنظمة الاشتراكية الإسرائيلية "متبيسن" ومع أنصار "اليسار الإسرائيلي الجديد" في نوادي ليلية ونوادي الشبيبة الاشتراكية الإسرائيلية في القدس. لقد ساعدت هذه اللقاءات في بلورة أفكار الشبيبة المهمة، دون التزام بمبادئ هذه الحركات والأوساط، مما دعا أفراد هذه الشبيبة إلى الاتصال بقادة المجموعات الأخرى في الأحياء الفقيرة للشرقيين في القدس، مثل حي القطمون، شموئيل هنبي، البقعة، البوخاريم، كريات يوفيل، وغيرها، لتوحيدهم في إطار حركي يحمل اسمهم "الفهود السود في إسرائيل"[91].

لقد تبنت هذه الحركة في بداية عهدها أسلوب التظاهرات المتتالية في الشوارع وعقد الاجتماعات والقيام بإضرابات، وكانت نقطة الانطلاق في حديقة بلدية القدس عندما أخذ أنصار الفهود السود يتجمعون ويهتفون ضد التمييز والفقر، إلى أن توجه إليهم رئيس البلدية (تيدي كوليك) "محتجاً على وقوفهم على الشعب في الحديقة العامة مقابل البلدية". ولأول مرة تتخذ الحكومة الإسرائيلية قرارات "باعتقالات منع" ليس على أساس "أمني" وإنما على أساس "اجتماعي–اثني". وبالفعل، فقد تم اعتقال زعامة هذه التظاهرة، والتي شارك فيها ما يقارب عشرة آلاف متظاهر جاءوا من جميع أنحاء البلاد، كما جرح العديد من المتظاهرين نتيجة استعمال العنف من قبل الشرطة. ثم تكررت، بعد ذلك، المظاهرات في القدس ويافا وتل أبيب[92].

من الجدير بالذكر أنه كانت هناك محاولات عدة من قبل الحكومة واستقطاب زعامات هذه الحركة إلا أنها فشلت ذلك باستثناء إحداهم. فقد كانت إدارة الحركة تتكون من ثلاثة أشخاص وهم تشارلي بيطون، سعاديا مرتسيونو وروبين ابراجيل، وقد عرض عليهم شاؤول بن سمحون (الذي شغل منصباً كبيراً في الهستدروت وزعيم رابطة مهاجري المغرب) وبتشجيع من الحكومة، ضمهم إلى هذه الرابطة والعمل من خلالها. وعملياً كانت هذه المحاولة عبارة عن مصيدة يتم

[91] درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس، مرجع سابق، ص58.

[92] درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس، مرجع سابق، ص59.

من خلالها إجهاض عمل حركة الفهود السود وشراء زعاماتها. هذا وقد رفض كل بيطونو مرتسيانو هذا العرض بينما وافق عليه ابراجيل ربما لظروف اعتقاله السيئة للغاية[93].

استخدم الفهود السود العنف في التعبير عن مطالبهم– والتي كانت معظمها مطالب اجتماعية[94] اسماه شبرنتسك "عنف الضائقة"، فلم يعملوا للانقلاب على السلطة وإنما محاولة إيصال صوتهم إليها[95]. وكان من نتائج ظهور الفهود السود اهتمام الدولة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسفارديم ، وتم سن العديد من القوانين في هذا المجال، مثل قوانين البطالة، الرفاه، السكن، والتعليم[96]والاقتصادية فالخوف من أن تتحول المطالب الاجتماعية إلى مشكلة طائفية قد تهدد الوحدة الداخلية كان من الأمور المهمة التي لابد من أن تأخذ بالحسبان. وهنا لابد من ذكر الوسائل التي اتبعتها الإدارة مع حركة الفهود السود ومع غيرها من الحركات في محاولة لتحجيمها، فضلاً عن تقديم الخدمات، وسن القوانين، فالنظام يتمتع بالمرونة من حيث انه يدع الحركات المعارضة تعبر عن نفسها ولكن إلى حد معين لا يجب أن تتجاوزه[97]، وهنا تتدخل الإدارة في المواجهة وهي:

1.القمع وزج القادة في السجن.

2.محاولة إغراء القيادات بالمناصب.

3.إتباع سياسات فرق تسد تجاه هذه الحركات. وأمثالها، ومحاولة دفعها إلى الانشقاق[98]، وهذا ما حدث أيضا مع الفهود السود[99].

---

[93] درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس، مرجع سابق، ص59.

[94] إمارة، محمد: السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل، مرجع سابق، ص125.

[95] إمارة، محمد: السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل، المرجع السابق، ص128

[96] مهنا، محمد نصر: النظرية السياسية والعالم الثالث، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1983، ص374

[97] ماضي، عبد الفتاح، الدين والسياسة في إسرائيل، مرجع سابق، ص64.

[98] تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص464.

وكان "الفهود" أول من ربط بين وضع الشرقيين وبين النظريات السائدة في شأن العلاقات القائمة على الاستغلال، كالنظرية الماركسية، أو مقارنة البنية الاجتماعية غير المتساوية في إسرائيل بالوضع القائم في الولايات المتحدة الأمريكية، أو في جنوب أفريقيا (العنصرية). كذلك كانوا أول من ربط بين ضائقة الشرقيين في إسرائيل وبين الاحتلال والأوضاع التي يرزح تحتها الفلسطينيون. وفيما عدا هذه الإنجازات شق "الفهود" الطريق لخلق وعي شرقي اجتماعي جماعي، والذي مهد بدوره الطريق أمام قيام حركات سياسية شرقية مثل "تامي" و "شاس". كذلك ساهم "الفهود السود" بصورة غير مباشرة في تمكين زعماء شرقيين من الدخول إلى حزبي "الليكود" و "العمل"، حيث حاولت وسائل الإعلام طرح بدائل "عقلاء" للفهود السود عن طريق تسليط الأضواء على زعماء شرقيين "آخرين"، مثل شاؤول بن سمحون، رافي أدري، أبنير شاكي، ديفيد ليفي وغيرهم. ولكن يبدو أن النجاح الفوري الذي حققه "الفهود السود" تمثل في تأسيس ما سمي بحركة "هؤهليم" (حركة–الخيام)[100].

حركة الخيام (هؤهليم)

ما أن توارت حركة الفهود السود حتى ظهرت حركة (الخيام). أسس الحركة مجموعة من الشبان من حي "القطمون" في القدس الذين درسوا التمثيل وقدموا دراما مسرحية تناولت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانونها يومياً. تزعم المجموعة (يمين سويسا) الذي انضم اليها عام 1978، وقاد نشاطاتها الاحتجاجية لغاية العام 1981، وذلك كاستمرار مباشر لحركة الفهود السود. وقد ركزت الحركة الأنظار حول ضائقة السكن التي يعاني منها الشرقيون. بادرت الحركة إلى تنظيم عدة نشاطات احتجاجية خلال سنوات عملها، ففي

---

[99] حمزة، نسرين: يهود اليمن، من كتاب يهود الأقطار العربية، الجادر، عادل وآخرون، بحوث الندوة التي عقدها مركز الدراسات الفلسطينية للمدة 13-1/14/ 1987، مركز الدراسات الفلسطينية، 1990، ص202..

[100] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل، مرجع سابق، ص250.

كانون الأول 1979 نظمت الحركة مظاهرة احتجاجاً على قرار الحكومة رفع أسعار السلع الغذائية الأساسية، تحولت المظاهرة إلى تظاهرة عنيفة سقط خلالها عشرات الجرحى. وفي حزيران 1980 أقامت الحركة مستوطنة "أوهل مورية" كمستوطنة خيام في منطقة غير مأهولة قرب حي القطمون (بالقدس الغربية) وذلك احتجاجاً على ضائقة السكن، وقد تحولت خيمة الاحتجاج هذه إلى مزار للشرقيين ورجالات السياسة، وفي ضوء ما حظيت به الخطوة من تغطية إعلامية واسعة، أقيمت خيمة احتجاج أخرى قرب ضاحية "يهود"، وثالثة على أنقاض قرية "لفتا" عند المدخل الغربي للقدس. بعد هزيمة الحركة في انتخابات الكنيست العاشرة 30 حزيران 1981 انضم يمين سويسا إلى حزب المباي. وتحولت حركة "الخيام" إلى ما يعرف بـ "مديرية الأحياء" وبذلك اختفت الاحتجاجات التي قادتها الحركة[101].

على الرغم من الفترة الزمنية القصيرة التي عملت خلالها الحركة، إلا أنها سجلت تحقيق عدة انجازات: حافظت الحركة على جذوة الاحتجاج الراديكالي الشرقي، حيث نظمت عمليات اقتحام لشقق ومساكن حكومية ومستوطنات، وتصادم نشطاؤها مع الشرطة، وقد ساهمت نشاطاتهم الراديكالية في فترة حكم الليكود، الذي يتمتع بتأييد واسع بين الشرقيين في إطلاق عملية "الصحوة"، وهي قدرة الشرقيين على الفوز والارتقاء بأوضاعهم من خلال حزب الليكود. ورغم العلاقات التي أقاموها مع حزبي الليكود والعمل، إلا أنهم عارضوا بصورة حازمة مشروع بناء المستوطنات (في المناطق الفلسطينية المحتلة[102].

ردود أفعال رسمية عنصرية

هذه الأحداث لم تحظ بأية تغطية تقريباً في وسائل الإعلام، باستثناء حالات وحوادث متطرفة كوقوع عمليات إضرام نار وإصابات في الأرواح، كما

---

[101] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل، مرجع سابق، ص250-251.

[102] غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل، مرجع سابق، ص252.

حصل مثلاً في الحادث الذي قتل فيه أحد الحراس اليمنيين رمياً بالرصاص عقب توتر في مخيم للمهاجرين "عين شمر". وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن مخيمات المهاجرين كانت مناطق مغلقة تخضع لحراسة عسكرية. فعندما بدأ الشرقيون بمحاولات لترك ومغادرة "المعبروت" سعياً وراء إمكانيات وخيارات أخرى للعيش، خرجت الوكالة اليهودية في آيار 1952 باقتراح مبتكر غير أصيل يدعو إلى سن قانون ينص على ملازمة نزلاء "المعبروت" لأماكنهم وعدم مغادرتها[103]. بعبارة أخرى سياسة فصل عنصري على غرار ما كان موجود في جنوب أفريقيا.

وكانت هناك أعمال وممارسات شائعة أخرى لجأت إليها السلطات لقمع ثورة المهاجرين في "المعبروت" تضمنت قطع خطوط المياه ومنع العلاج الطبي، وإصدار أوامر اعتقال واحتجاز ومصادرة بسبب عدم دفع الضرائب البلدية. ولعل الخطوة أو العملية الأهم والأكثر تطرفاً من جانب السلطات للحد من التوتر والغليان، هي تلك التي تمثلت، في المحاولة التي استهدفت الحد من هجرة الشرقيين من شمال إفريقيا عبر اتباع انتقائية صارمة ومشددة للغاية، اتخذ قرار حولها في جلسة الوكالة اليهودية من آذار عام 1952. وقد حظيت هذه السياسة الانتقائية بتأييد واسع وقاطع من جانب دوائر السلطة والمقربين منها في وسائل الإعلام.

الاحتجاجات الاجتماعية صيف 2011

شهدت إسرائيل منذ أواسط تموز/ يوليو 2011 حركة احتجاجات اجتماعية غير مسبوقة، لا من حيث حجمها أو استمراريتها، ولا من حيث القوى المشاركة فيها[104]. وقد اندلعت الاحتجاجات الجماهيرية على أثر إقامة خيمة للطلاب الجامعيين احتجاجاً على رفع أجور الشقق المستأجرة في مركز تل أبيب، وعلى رأسهم دافني ليف وستافشابير وغيرهما. حيث خرج آلاف الإسرائيليين في

[103] شطريت، سامي: النظال الشرقي في إسرائيل، مرجع سابق، ص153.

[104] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوافع وآفاق حركة الاحتجاج في إسرائيل، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب/ أغسطس 2011، ص1.

إلى الشوارع، تحت الشعار المشترك "الشعب يريد عدالة اجتماعية" وضعوا على الأجندة الإسرائيلية سلسلة طويلة من القضايا التي كانت خلال عقود عديدة خارج النقاش العام: أسعار المساكن المستمرة في الارتفاع، غلاء المعيشة والاستهلاك اليومي، عجز السلطات عن معالجة احتياجات المواطنين، الانتهاك المتواصل للحقوق الاجتماعية، تنصل الدولة وأجهزتها من المسؤولية الاجتماعية، والتحالف الوثيق بين السلطة السياسية وكبار أصحاب رؤوس الأموال وما يرافقه من فساد وغيره[105].

نجح هؤلاء الطلبة، الذين ينتمون بأغلبيتهم إلى الطبقة الوسطى القديمة (وهذا يعني في الواقع الاجتماعي الإسرائيلي أن أغلبيتهم الساحقة من أصول يهودية أشكنازية)، في تسخير مهاراتهم وعلاقاتهم مع الإعلام والجماهير لكسب اهتمام جماهيري كبير الأمر الذي تطور إلى موجة احتجاجات شاملة ومتنوعة، تجاوزت جميع التحضيرات الأولية[106].

حظى الاحتجاج بإجماع قومي دافي ومحتضن، فقد ضم الاحتجاج أيضاً مجموعات راديكالية مثلت العرب والشرقيين ومهاجري العمل ومعوزي السكن. في مشهد غير مسبوق، فالإجماع تحقق بصورة عامة بواسطة نفي وإنكار عناصر تعتبر مثيرة للخلاف والانقسام: الإثنية، القومية، الجنوسية والطبقية. وقد تحدث المشاركون في سائر أنحاء البلاد عن "الشعور بالوحدة" و"التضامن القومي المدني"[107]. لكن مع تزايد انتشار الخيام في أرجاء البلاد، وخاصة في الأطراف بدأت تظهر سياسة التهميش والتمييز من قبل الطلبة الأشكناز، لأبناء الطبقات الشعبية من الشرقيين. فمنذ الاحتجاج الجماهيري الأول، عمل الائتلاف السياسي لحركة الاحتجاج على تقليص التمثيل الشعبي للشرقيين على المنصات إلى الحد

[105] لايبنر، خيراردو: فصل الصيف الإسرائيلي الذي كان والفصول التي قد تأتي، مجلة قضايا إسرائيلية، السنة الثالثة، العدد (45)، 2012، ص31.

[106] لايبنر، خيراردو: فصل الصيف الإسرائيلي، مرجع سابق، ص31.

[107] شنهاف، يهودا: الكرنفال: احتجاج اجتماعي بلا معارضات، في قضايا إسرائيلية، السنة الثالثة، العدد (45)، 2012، ص19.

الأدنى؛ بل أسوأ من ذلك، حيث حاول هذا الائتلاف إملاء سيرورة الاحتجاجات دون التفاوض مع القيادات الشعبية الشرقية الناشئة بين الخيام. كما انعكست السيطرة والوصاية في السيطرة على الموارد التي تم التبرع بها للخيام، وخاصة المواد الغذائية التي كانت ناقصة بشكل حاد في خيام الشرقيين في بعض الأوقات[108].

لكن الأشد سوءاً كان غطرسة القيادات الشابة وعدم الإكتراث في تعاملهم مع نزلاء الخيام الشعبية (الشرقيين)؛ حيث تجلت بما لا يحصى الأحداث التي عبرت عن عنصرية ونمطية وجهل أبناء وبنات الطبقة الوسطى المتعلمة في تعاملهم مع بقية شرائح المجتمع، ما دفع القيادات الشرقية إلى تنظيم أنفسهم والبحث عن طرق لإسماع أصواتهم من خلال ضجيج الاحتجاجات، التي عبرت بشكل جزئي فقط عن احتياجاتهم ومطالبهم[109].

وقد ظهرت سياسة التمييز جلية من قبل المؤسسة الرسمية (الحكومة) في التعامل مع الاحتجاج الممأسس في جادة روتشيلد في تل أبيب (اليهود الأشكناز)، مقارنة مع خيام الاحتجاج في جيسي كوهن، في حولون وبات يام وحي "هتكفا" وحديقة لفينسكي في تل أبيب. فقد نعتت المؤسسة هذه الخيام بـ (خيام السودانيين اللاجئين من السودان) والمدمنين على المخدرات"[110].

على الرغم مما تقدم، من الواضح أنه لم يكن لهذا الاحتجاج أن يتطور إلى هذا الحجم الضخم لولا انضمام مجموعات أخرى، ويضمنها مجموعة محسوبة من الأطراف الاجتماعية والجغرافية، ومن الطبقات الدنيا، بل وقيادات وناشطون من أصحاب الانتماء الشرقي والهوية الشرقية، مثل "الفهود السود" و"الديمقراطي الشرقي". في الأسابيع الثلاثة الأولى كان مجرد الاحتجاج تجديداً وأعتبر هدفاً

---

[108] لايبنر، خيراردو: فصل الصيف الإسرائيلي، مرجع سابق، ص34.

[109] لايبنر، خيراردو: فصل الصيف الإسرائيلي، مرجع سابق، ص34.

[110] شنهاف، يهودا: الكرنفال: احتجاج اجتماعي بلا معارضات، في قضايا إسرائيلية، السنة 3، العدد 45، 2012، ص26.

بحد ذاته، لكن مع مرور الوقت ازدادت الضغوطات المطالبة بتحديد مطالب الاحتجاج. وبهدف بلورة وثيقة أولية استعملت قيادة الاحتجاجات وثيقة حركة الشبيبة "درور إسرائيل" (القائمة)– المحسوبة على حزب العمل. استهلت الوثيقة الأولى (من الثامن من شهر آب 2011) باتهام الحكومات الإسرائيلية، منذ العام 1977، باتخاذ سياسات اجتماعية تعمق عدم المساواة بهدف القضاء على الفقر، توسيع الخدمات الاجتماعية، إتباع نظام ضرائبي أكثر تقدماً، العمل في مجال العقارات من أجل تخفيض أجور المساكن، تطبيق التعليم المجاني للأطفال منذ جيل ثلاثة أعوام وغيرها[111].

اعتمدت هذه المطالب على الإطار الاشتراكي– الديمقراطي المعتدل، وعلى أساس الفكر الاقتصادي الكينزي. لكنها لم تتضمن مطالب لتغييرات بنيوية بعيدة المدى، بل مطالب إصلاحية فقط. اعترفت الحكومة في ردها على هذه المطالب بضرورة إجراء إصلاحات اجتماعية معينة، لكنها ترجمت هذه المطالب إلى وجهة النظر النيو– ليبرالية. فعلى غرار صحيفة "دي ماركر"، والتي كانت من بين المساهمين المركزيين في تغيير الخطاب العام، ادعى المتحدثون الرسميون باسم الحكومة، أن الحل المطلوب ليس لجم الرأسمالية، بل تعزيز المنافسة الرأسمالية بالذات. وبالنسبة للمشاكل التي طرحها المختصون، فقد عزت الحكومة ذلك إلى الاقتصاد المركزي، وهو الادعاء الذي يستعمل عادة لتسويغ خصخصة القطاع العام وضد نضالات نقابات العمال. وتم الآن استغلال ذلك لتسويغ طلب فرض بعض القيود على سيطرة المجموعات الرأسمالية الكبيرة على عدد كبير من الشركات بواسطة الطريقة الهرمية. تتلاءم هذه السياسة مع استنتاجات اللجنة التي عينت قبل اندلاع الاحتجاجات لفحص مركزية القطاع الاقتصادي. على كل

[111] فيلك، داني، ورام، أوري: صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وأفولها (حتى الآن): تحليل سوسيو– سياسي، في قضايا إسرائيلية، السنة الثالثة العدد الخامس والأربعون، 2012، ص14.

الحال، فلقد تم تحويل الخطاب الجديد للاحتجاجات إلى نموذج الخطاب المهيمن، والذي يدعي أن النيو– ليبرالية ليس المشكلة، بل الحل[112].

أخيراً، تجدر الإشارة إلى أن هذا الحراك الاجتماعي لم ينته بعد، ومن المحتمل أن يتطور في اتجاهات غير متوقعة، ولكن وقف الحراك رغم تكريسه لسياسة الهيمنة الاقتصادية الليبرالية، وعدم تلبيته للمطالب الحقيقة بالالتفاف عليها، فبدلاً من وضع حلول عملية واستراتيجية وضعت حلولاً التفافية، تزيد من عبء الشرائح الاجتماعية الفقيرة من أبناء الجماعات الشرقية. وقف هذا الحراك لبى المطالب الأمنية الإسرائيلية، التي تعتبر أولوية في نظر الاجماع الإسرائيلي، هذه المطالب كانت نتيجة اندلاع ما يسمى "بالربيع العربي"، وانتشار الفوضى التي أقلقت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية.

ثالثاً: مستقبل اليهود الشرقيين في النظام السياسي الإسرائيلي.

كانت مشاركة اليهود الشرقيين في النظام السياسي مشاركة متواضعة، واستمروا دون أي تمثيل يذكر حتى تشكيل حزبي تامي وشاس، اللذين مثلا اليهود الشرقيين الدينيين.

تطور مشاركة اليهود الشرقيين في النظام السياسي

مرت إسرائيل في حياتها السياسية الحزبية بتطورات عدة ابتداءاً من سيطرة حزب واحد مهيمن الى تنافس حزبين كبيرين، وأخيرا إلى وظهور أكثر من حزبين تتنافس للسيطرة السياسي، وبرز دور الأحزاب الدينية، وكذا بعض الأحزاب الاثنية.

أ–مرحلة الحزب المهيمن:

وتبدأ منذ العام ١٩٤٨، وحتى العام ١٩٧٧، وتميزت بهيمنة حزب الماباي على الحياة السياسية، في بداية هذه المرحلة شارك اليهود السفارديم في قوائم

[112] فيلك، داني، ورام، أوري: صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي، مرجع سابق، ص14.

مستقلة[113] فمثلاً اشترك الحزب اليمني[114] (يهود اليمن) في انتخابات العام ١٩٤٩، وحصل على مقعد واحد في الكنيست[115]، كما شاركت قائمة الاتحاد القطري للشرقيين، وأبناء الطوائف الشرقية، وحصلت على أربعة مقاعد[116]، أما في انتخابات الكنيست السادسة عام 1956، فشاركت قائمتا "السلام وحركة

[113] تشكلت عدد من القوائم الشرقية آنذاك وسرعان ما ذابت وانصهرت جميعها في الأحزاب السياسية الكبيرة، منها: الممثلية الشرقية (الإسفارادية) القطرية، ضمت في شكل أساسي المجلس السفاردي في تل أبيب وحيفا، برئاسة إلياهو اليسار، وسرعان ما انقسمت الممثلية في تشرين الثاني 1948 إلى حركتين: الأولى هي "الحزب الشعبي"، برئاسة "بخور شطريت" المقرب من حزب "ماباي". والثانية برئاسة الياهو اليسار "قائمة السفارديم وأبناء الطوائف الشرقية من طرف مجلس الطائفة السفاردية في القدس". ثم ما لبثت أن توحدت تمهيداً لانتخابات الكنيست الأولى، وقد سميت القائمة السفاردية الموحدة، ثم انضمت لحزب الماباي. ثم انسحبت وتحالفت مع الصهيونيين العموميين في كتلة واحدة خلال انتخابات الكنيست الثانية، وقد تلاشى بعد أن أخفق في انتخابات الكنيست الثالثة. قائمة ثالثة هي "قائمة شمال إفريقيين مستقلين"، برئاسة المحامي متياهو غنام، من أصل تونسي، وموريس بن شوشان من مواليد المغرب المقيمين في عكا. قائمة أخرى هي "قائمة من أجل العدل والأخوة– قائمة دينية سفاردية"، شقت القائمة طريقها ككتلة داخل حزب المفدال على يد موشيه يشاي، وكان هدف هذه القائمة هو تأمين حقوق الشرقيين عامة، والمتدينيين منهم على وجه الخصوص. ومن القوائم الشرقية الأخرى أيضاً التي حاولت العمل في تلك الفترة ولم تنجح في تجاوز نسبة الحسم في انتخابات الكنيست، "الاتحاد الوطني"، الذي أسسه سفارديم وطوائف شرقية، برئاسة ش. كوهين تسيدون، وهو ناشط سابق في "ماباي". و"قائمة تكتل المهاجرين من شمال أفريقيا" التي أقيمت في نهاية العام 1985، وقد جاء تأسيس القائمة إنعكاساً لاحتجاجات "وادي الصليب"، ترأس القائمة "بن هاروش"، الذي وقف واراء احتجاجات وادي الصليب. شطريت، سامي: النضال الشرقي في إسرائيل، مرجع سابق، ص240–244.

[114] تأسس إتحاد اليهود اليمنيين في العام 1923 بهدف تمثيل مصالح الأقلية اليهودية اليمنية أمام مؤسسات الحركة الصهيونية، في ضوء الشعور بالغبن وعدم القدرة على التأثير. وقد تحولت هذه الحركة إلى هيئة سياسية مستقلة بتشجيع من شعبة الهجرة في الهستدروت الصهيونية. واقترحت الحركة إطاراً عاماً لجميع اليهود من أصل يمني في البلاد، وزعامة إثنية عوضاً عن الزعامة الطائفية (كما كان متبعاً في اليمن) وتحويل الإثنية إلى قاعدة قوة سياسية. شطريت، سامي: النضال الشرقي في إسرائيل، مرجع سابق، ص239.

[115] ماضي، عبد الفتاح: الدين والسياسة في إسرائيل، مرجع سابق، ص64.

[116] تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، مرجع سابق، 464.

الشـرقيين"، و"أبنـاء الطوائـف الشـرقية"، لكنهمـا لـم تتجـاوزا نسـبة الحسـم. وفـي انتخابـات عـام 1973 اخفقـت قائمتـا "الفهـود السـود" و"اليمنيـين" كمـا اخفقـت قائمتـا اتحـاد مهـاجري الـيمن والطوائـف الإسـرائيلية و"الفهـود السـود" فـي انتخابـات الكنيسـت التاسعة عام 1977[117]. والخلاصة أن اليهود الشرقيين منذ الخمسينات لم يتمكنوا من الوصول إلى الكنيست بشكل مستقل[118]، رغم تزايد نسبتهم العددية من مجموع السكان، ويرجح البعض سبب ذلك إلى طبيعة النظام الانتخابي الذي يجعل من البلد دائرة انتخابية واحدة، واستخدام نظام التمثيل النسبي الذي يجعل من الصعب على هؤلاء الحصول على نسبة الحسم التي تؤهلهم لدخول الكنيست.

آثر بعض الشرقيين الدخول والانتماء لحزب الماباي، ذلك أنهم أدركوا في ظل النظام الحزبي السائد في إسرائيل– والذي يشكل فيه الحزب دولة داخل الدولة– عدم إمكانية حصولهم على عمل مناسب، وعوائد مناسبة ما لم ينتموا إلى الحزب المهيمن على الدولة آنذاك[119]، وقد انضم يهود العراق الذين تمكنوا بفضل خلفياتهم الثقافية والاقتصادية من الاندماج إلى حزب الماباي، وقد كانت هناك دوائر طائفية داخل حزب الماباي لليهود مثل: دائرة يهود العراق وغيرها[120]، من أجل جذب البعض منهم لخدمته وفي الوقت نفسه الادعاء بأنها تمثل مختلف الطوائف الموجودة في المجتمع، إلا إنها اكتشفت بعد ذلك إن وجود مثل هذه الدوائر يعزز الطائفية ويعيق من سياسة الدمج التي تدعي أنها تؤيدها لذا عمدت إلى إزالتها.

ب– المرحلة الثانية – بروز حزب الليكود كمنافس للعمال

---

[117] حيدر، رندة: اليهود العرب في إسرائيل، مرجع سابق.

[118] حمزة، نسرين: يهود اليمن، من كتاب يهود الأقطار العربية، مرجع سابق، ص202.

[119] دريول، علي: النظام السياسي الإسرائيلي– دراسة في التحليل الوظيفي، اطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، 2000، ص189.

[120] حمزة، نسرين: يهود اليمن، من كتاب يهود الأقطار العربية، مرجع سابق، ص202

كان لبروز الليكود على الساحة السياسية كتكتل مقابل العمل دوره في جذب الكثير من السفارديم[121] رغم قياداته الغربية- وذلك بسبب قدرته في تقديم نفسه كمدافع عن حقوق الشرقيين[122]، في الوقت نفسه الذي استغلهم من أجل الوصول إلى السلطة[123]، عن طريق طرح برامج اقتصادية، اجتماعية وثقافية تجذب اليهودي السفاردي إليه[124]، لذا كان انتماء الشرقيين كنوع من الاحتجاج على الاستعلاء والإهمال الذي تعرضوا له من قبل النخبة الأشكنازية الحاكمة.

وقد استخدم الليكود التأكيد على الرموز والشعارات واللعب على مشاعر اليهود الشرقيين الرافضة للهيمنة الغربية خصوصاً بعد مشاركتهم في حرب ١٩٦٧ وتأكيدهم على ولائهم للدولة بالدفاع عنها بصورة مشتركة مع الغربيين الذين غالباً ما كانوا يؤكدون على أهمية دورهم في حروب 1948 و ١٩٥٦ التي لم يشارك السفارديم فيها، لذا كان لمشاركتهم عام ١٩٦٧ وكذا في حرب ١٩٧٣ وما

---

[121] ضاعفت حركة "الليكود" بين هذه السنوات، قوتها في مدن وبلدات التطوير وفازت في العام 1988 ب 40.8% من مجموع الأصوات الصحيحة مقارنة مع 20.1% من الأصوات حصل عليها الليكود في هذه البلدات العام 1965، هذا فيما كان حزب العمل حصل العام 1965 على 53.8% من مجموع الأصوات الصحيحة في مدن التطوير، لكنه لم يحصل في العام 1988 سوى على 27.4% من الأصوات في هذه المدن. هذه التغيرات في نمط تصويت سكان مدن التطوير تشكل أحد العوامل المهمة في تغيير السلطة العام 1977. [121] شطريت، سامي: النظال الشرقي في إسرائيل، مرجع سابق، ص274-275.

[122] زروق، أسعد: نظرة في أحزاب إسرائيل، بيروت: مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، 1966، ص93.

[123] أستخدم الصوت الانتخابي كوسيلة من قبل السفارديم كما من قبل الأشكناز، وهنا لابد من دراسة طبيعة التصويت الشرقي في إسرائيل، فقد آثر البعض منهم التصويت للماباي في البداية، اما البعض الأخر فقد امتنع عن التصويت، وآخرون صوتوا لحيروت، وحدث التغير الكبير في التصويت في العام ١٩٧٧، عندما صوت معظم السفارديم لليكود مما مكنه من الفوز وتولي الحكم. إمارة، محمد: السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل، مرجع سابق، ص118.

[124] زيداني، سعيد: اليهود الشرقيون (السفارديم)، من كتاب اليهود الشرقيون في إسرائيل، مرجع سابق، ص14-15.

تمخض عنه من هزيمة ١٩٧٣ والتي كانت القيادة فيها غربية– حملت مسؤولية الهزيمة – أدى بدوره في توجه السفارديم إلى الليكود[125].

ت–مرحلة تعدد الأحزاب:

وفيها وجدت أعداد من الأحزاب لا يحصل أي منها على نسبة الحسم في الانتخابات، لذا نرى في الكنيست الواحد العديد من الأحزاب، تتميز إسرائيل بكثرة الأحزاب كما تتميز الأحزاب بكثرة الانشقاقات، فمن الطبيعي أن ينشق بعض الأعضاء من حزب معين احتجاجاً على سياسة في موضوع ما أو لشعور بالغبن أو لرغبة في الحصول على مكسب سياسي وغيرها من الأسباب.

وأخذت الانشقاقات تأخذ طابعاً اثنياً، وكان أولها من قبل الشرقيين ما قام به (افنير شاكي) الذي انشق عن حزب المفدال في العام ١٩٧٣، ودخل الانتخابات في قائمة "الحركة من أجل المساواة الاجتماعية"، وذلك من أجل إزالة الاضطهاد الاثني في إسرائيل[126]، لكن القائمة التي استطاعت النجاح في الانتخابات والتي انشقت عن المفدال في العام ١٩٨١ وكانت ذات طابع اثني هي تامي بقيادة – اهارون ابوحصيرا – اذ فازت بثلاثة مقاعد في تلك الانتخابات، لكنها فشلت بعد ذلك في انتخابات العام ١٩٨٤، في الحصول على مقاعدها، فلم تحصل إلا على مقعد واحد، ومن ثم دخلت انتخابات العام ١٩٩٨ باعتبارها جزء من الليكود[127].

تعود المتدينون من الشرقيين التصويت للمفدال، فكانت نسبة لا بأس بها من أصواتهم تذهب إليه، لكن انفصال (أبو حصيرا) بحزب وادعائه تمثيل أصوات الشرقيين دفع الكثير منهم إلى دعمه في الانتخابات – كجزء من احتجاجهم على الهيمنة الأشكنازية حتى على حزب المفدال– خصوصاً مع ازدياد الشعور بالنقمة

---

[125] مكي، دينا: دور اليهود السفارديم في الحياة السياسية في إسرائيل، مرجع سابق، ص888.

[126] درويش، مروان: حركة شاس واليهود الشرقيين، من كتاب اليهود الشرقيون في إسرائيل، مرجع سابق، ص173.

[127] مكي، دينا: دور اليهود السفارديم في الحياة السياسية في إسرائيل، مرجع سابق، 888.

لديهم، وبالذات طلاب الجامعات الذين آثروا التصويت لحزب شرقي[128]، لكنه خسر في الانتخابات في العام ١٩٨٤، نظراً لظهور (شاس) الذي جذب وبشكل كبير أصوات الكثير من الشرقيين في إسرائيل، ولسوء تصرفات ابو حصيرا نفسه[129].

مثّل ظهور (شاس) (حزب حراس التوراة السفارديم) تطور في الحياة السياسية في إسرائيل، وعلى حد قول عزمي بشارة: "لقد طورت حركة شاس نمطاً جديداً من العمل السياسي في أوساط اليهود الشرقيين، لا هو احتجاجي، ولا هو اندماجي في أحد الأحزاب الكبيرة القائمة، وإنما هو نمط يراهن على الهوية اليهودية الشرقية في لباس ديني تقليدي من أجل توسيع التمثيل البرلماني لحزب يعلن بشكل واضح أن هدفه الأساسي هو الوصول إلى المشاركة في السلطة وفي عملية تقسيم الثروة القومية اليهودية عبر التأثير في ميزانية الدولة لمصلحة القطاع الاجتماعي الذي يمثله[130].

تميز حزب (شاس) بالبراغماتية، مثله مثل غيره من الأحزاب في إسرائيل، فكان همه الوصول إلى السلطة، والبقاء فيها. وشاس أكثر مرونة من غيره من الأحزاب الدينية التقليدية فهدفها البقاء في الحكومة بغض النظر عمن يكون فيها سواء من اليمين أو اليسار، المهم أن تتحقق مطالبها بأن تتولى وزارات معينة المتعلقة بتقديم الخدمات مثل العمل والرفاه الاجتماعي والصحة والداخلية والأديان وذلك من أجل ضمان استمرار التأييد الشرقي لها[131]. فقد تواجدت شاس (في حكومات قادها الليكود، كما شاركت في حكومات قادها العمل، وبعد ذلك مع كاديما، وتدخل في الوقت نفسه مفاوضات تشكيل الحكومة مع هذا الجانب أو ذاك، وتتفق مع الطرف الذي يقبل شروطها.

---

[128] مكي، دينا: دور اليهود السفارديم في الحياة السياسية في إسرائيل، مرجع سابق، 888.

[129] الجبور، سمير: انتخابات الكنيست الحادية عشر 1984، الأبعاد السياسية والاجتماعية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص: شركة الخدمات النشرية المحدودة، 1985، ص103.

[130] بشارة، عزمي: دوامة الدين والدولة في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع3، 1990، ص30.

[131] مكي، دينا: دور اليهود السفارديم في الحياة السياسية في إسرائيل، مرجع سابق، ص898.

نجد إن الأحزاب الشرقية قد عملت وفق المصلحة إلا أنها لم تصل بتصرفها إلى حد السلبية غير الشرعية، فهي لم تهدد كيان الدولة بالتدمير، لكنها كانت عقبة امام صنع القرار أو تأخير صدوره من أجل تحقيق مصالحها كجزء من المساومة والضغط السياسي، فنراهم في بعض الأحيان يصوتون ضد الخطط الحكومية، مثل تصويتهم ضد خطة الطوارئ الاقتصادية للحكومة في عهد شارون، ومن قبله باراك ونتنياهو، فهم يدركون إن مصالحهم لا تتحقق إلا من خلال النظام السياسي وليس بالخروج عليه[132].

نظرة استشرافية على مستقبل السفارديم في النظام السياسي

لم يكن لليهود الشرقيين أي تمثيل سياسي يذكر قبل صعود حزب شاس، لكن مع ظهور شاس تغير المشهد السياسي برمته، وتمكنت حركة شاس التي أصبحت حركة اجتماعية مركزية في السياسة الإسرائيلية، أن تصبح حزباً مركزياً في النظام السياسي الإسرائيلي، مشاركةً الأحزاب الأخرى مزايا النفوذ السياسي. ومنذ تشكيل شاس كحزب سياسي أصبحت شاس لاعباً مهماً في تشكيل وحل الائتلافات الحكومية. فقد أوضحت نتائج انتخابات 1999 أن القوة التقليدية لشاس جعلتها تحصل على انتصار مشهدي؛ قافزةً من عشرة مقاعد إلى سبعة عشر مقعداً في البرلمان، وأصبح بذلك الحزب الثالث من حيث الحجم في إسرائيل. إن تحليلاً بيئياً، واثنياً وطبقياً للانتخابات يوضح أن الغالبية العظمى من أنصار شاس هم من اليهود الشرقيين التقليديين، وأقلية من المتزمتين[133]. لكن حركة شاس التي تعتبر الممثل الاثني الوحيد لليهود الشرقيين ظلت فيما بعد تراوح مكانها، فقد تراوحت المقاعد التي حصلت عليها شاس ما بين 10-12 مقعداً،

---

[132] مكي، دينا: دور اليهود السفارديم في الحياة السياسية في إسرائيل، مرجع سابق، ص898.

[133] جمال، أمل: جدل الآخرية في الفكر الصهيوني- العرب واليهود الشرقيون في إسرائيل، مجلة قضايا إسرائيلية، ص125.

ولقد كان هم شاس– التي لم تعط اهتماماً كبيراً للسياسة الخارجية إلا فيما يتعلق بمصالحها–، هو المكاسب المادية التي تحصل عليها، حيث تعتبر شاس حركة برغماتية، وقد مارست خلال وجودها في النظام السياسي أعلى درجات الديماغوجية والابتزاز السياسي، وقد حصلت على امتيازات وإنجازات فاقت قوتها البرلمانية، فقد حصلت على زيادة مواردها المالية أضعاف مضاعفة لما كانت عليه سابقاً، كما حصلت على إعفاءات من الدخول في الجيش، واستمرار التعليم الديني الخاص مع زيادة النفقات، كما حصلت على وزارات مهمة ومواقع متقدمة مثل نائب رئيس وزراء، وعضوية مجلس الوزراء المصغر (الكابينيت).

لكل ما تقدم تبقى حركة شاس أسيرة أيديولوجيتها ومصالحها، ورغم حصولها على أصوات من غير المتدينين إلا أنها تبقى حركة دينية تهتم بأعضائها الحزبيين، ويبقى السؤال: ما هو مستقبل اليهود الشرقيين في النظام السياسي الإسرائيلي؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من الوقوف بشكل موضوعي على أشكال المشاركة لليهود الشرقيين في النظام السياسي كأحزاب وشخصيات نخبوية.

أولاً– المشاركة الفردية: وقد تجلت بمشاركة بعض النخب تحت مظلة الأحزاب السياسية الكبرى (الماباي– وحيروت)، وهي مشاركة ثانوية وهامشية، مثل مشاركة ديفيد ليفي في حزب حيروت (الليكود) وفشله في الوصول لزعامة الحزب لأسباب اثنية.

ثانياً– المشاركة الحزبية: وتتمثل الآن في حركة شاس، التي تلبي مصالحها كما أسلفنا، وتسير تحت قيادة ائتلاف أشكنازي.

هنا لا بد من الوقوف على النتائج والحقائق التالية:

1–إن مشاركة اليهود في النظام السياسي هي مشاركة ثانوية، تسير في فلك القيادة السياسية الأشكنازية.

2-أن اليهود الشرقيين كمجموعة اثنية تم استقدامها لإسرائيل لتؤدي وظيفة، فهي جماعة وظيفية، جاءت لتخدم مصالح الطبقة الحاكمة والحركة الصهيونية.

3-يبدو جلياً عدم اهتمام اليهود الشرقيين في المشاركة السياسية، وأن اهتمامهم يتوقف في الأعمال والمشاغل العملية.

4-نجح الأشكناز في تدجين اليهود الشرقيين "السفارديم" إلى حدٍ ما، من خلال دمجهم في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والزواج المختلط، ومنحهم بعض المواقع الثانوية.

5-عدم وجود قيادات سياسية وازنة في صفوف اليهود الشرقيين قادرة على المنافسة، تشكل لوبي ضاغط داخل الأحزاب السياسية لاختيار ممثلين عنهم.

6-عدم وجود ثقة من الجماهير الشرقية في القيادات السياسية الشرقية، كما حصل مع أهارون أبو حصيرا.

7-حالة الاغتراب الثقافي التي يعيشها اليهود الشرقيين نتيجة غزوهم من الثقافة الغربية، حيث نجحت القيادات الأشكنازية في تغيير نمط الحياة الاجتماعية والثقافية لهم.

8-تم تسكين اليهود الشرقيين في مدن التطوير والمناطق الحدودية من أجل استخدامهم كأداة لتهويد الحيز المكاني، وإبعادهم عن مراكز النفوذ والمال وعدم اختلاطهم بالسكان الأشكناز.

9-عملت إسرائيل تاريخيًا على الاعتراف نوعًا ما بمطالب المحتجين ولكنها لم تعترف بالمطالبين "اليهود الشرقيين"

10-اتبعت إسرائيل سياسة قمع وزج قادة الاحتجاجات في السجن أو محاولة إغرائهم بمناصب شخصية؛ لتحجيم حركات الاحتجاج ومن ثم القضاء عليها.

11-رفعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة شعار "لا صوت يعلو فوق صوت الأمن" في وجه الاحتجاجات لإعطاء مبرر لقمعها والقضاء

عليها، من باب أن القضية الأمنية تحتل الأولوية على أجندات إسرائيل؛ على اعتبار أن إسرائيل تعاني خطر وجودها.

خلاصة:

استخدم اليهود الشرقيون كجماعة وظيفية، لتحقيق أهداف الصهيونية الأشكنازية والمؤسسة الحاكمة في إسرائيل، سواء من حيث تهجيرهم وتوطينهم في فلسطين، أو من حيث توظيفهم وتعليمهم، أو مشاركتهم في الحياة السياسية، فقد استخدم الصوت السفاردي في الانتخابات من قبل الأحزاب الأشكنازية؛ لتحقيق وصولهم إلى السلطة، مثلما استخدموا لاستيطان الأرض واعمارها، ولأداء الأعمال التي لا يستطيع اليهود الأشكناز أداءها. أراد السفارديم المشاركة في دولتهم ورأوا أن الحل الوحيد يكمن بالمشاركة والاندماج في الحياة السياسية، أخذت الأحزاب تعمل على جذبه مقابل تقديم بعض التنازلات، وأخذ تمثيلهم السياسي يزداد سواء في الكنيست، الوزارات وحتى رئاسة الدولة، كما أخذت الأحزاب الشرقية تأخذ دورها على صعيد الحياة السياسية مثل: حركة (شاس) التي بدأت الأحزاب المشكلة للائتلافات الحكومية من استمالتها نظراً لعدد المقاعد التي تحصل عليها، نتيجة لتأييد الشرقيين لها، ومال الشرقيون لتأييد اليمين (لحزب الليكود)، احتجاجاً على ازدراء الأشكناز المتمثل في حزب (العمل اليساري) لهم، فضلاً عن تأكيده على السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تحتل حيزاً كبيراً في اهتمامات السفارديم، وعليه وبما أن غالبية قيادات الأحزاب من الأشكناز، فقد تم استغلال أصوات الشرقيين من قبل الأشكناز المهيمنين على صنع القرار السياسي في الدولة، فلم يخرج السفارديم عن الاطار الذي وضع لهم منذ البداية بأنهم (جماعة وظيفية).

المراجع:

1-أبو شومر، توفيق: الصراع في إسرائيل، غزة: دار فلسطين للطباعة والنشر، 2006.

2-إدريس، جلاء: صورة اليهودي الشرقي في الأدب العبري المعاصر، الفكر المعاصر، السنة 24، العدد 3، كانون الثاني/ يناير 1996.

3-أديب، أودي: الهوية الشرقية بين الطائفية والأسرلة وجهات اجتماعية، من كتاب اليهود الشرقيون في إسرائيل الواقع واحتمالات المستقبل، أديب، أودي، وآخرون، بيروت: مركز الوحدة العربية، 2003.

4-أريان، اشر: "السياسة والحكم في إسرائيل"، تل أبيب: زموريا بيتان، 1985.

5-إمارة، محمد: "المشهد السياسي والحزبي"، تقرير مدار الاستراتيجي 2005: المشهد الإسرائيلي في العام 2004، اسعد غانم (تحرير)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005.

6-بريك، نزيه: انعكاس الفكر الصهيوني على وضع الفئات الاثنية في إسرائيل، قضايا إسرائيلية، السنة 3، العدد 9، شتاء 2003.

7-تيم، سعيد: النظام السياسي الإسرائيلي، بيروت: دار الجليل، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1989.

8-جارودي، روجيه: المأزق- إسرائيل، الصهيونية السياسية، ترجمة ذوقان قرقوط، بيروت: دار المسيرة، 1984.

9-جبور، سمير: (إعداد)، "انتخابات الكنيست الحادي عشر 1984: الأبعاد السياسية والاجتماعية"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1985.

10-جمال، أمل: جدل الآخرية في الفكر الصهيوني- العرب واليهود الشرقيون في إسرائيل، مجلة قضايا إسرائيلية.

11-حمزة، نسرين: يهود اليمن، من كتاب يهود الأقطار العربية، الجادر، عادل وآخرون، بحوث الندوة التي عقدها مركز الدراسات الفلسطينية للمدة 13-1/14/ 1987، مركز الدراسات الفلسطينية، 1990.

12-خليفة، احمد: دليل إسرائيل العام 2011، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011، 226.

13-درويش، مروان، وبشير، نبيه: اليهود الشرقيون وحركة شاس بين الاثنية والدين، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1998.

14-دريول، علي: النظام السياسي الإسرائيلي- دراسة في التحليل الوظيفي، اطروحة دكتوراة، جامعة بغداد، 2000.

15-ربيع، حامد: من يحكم في تل أبيب، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 1975.

16-زروق، أسعد: نظرة في أحزاب إسرائيل، بيروت: مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، 1966.

17-الجبور، سمير: انتخابات الكنيست الحادية عشر 1984، الأبعاد السياسية والاجتماعية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص: شركة الخدمات النشرية المحدودة، 1985.

18-زيناتي، أنور: يهود البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 8، 2014.

19-السعدي، غازي: "الأحزاب والحكم في إسرائيل"، عمان: دار الجليل، 1989.

20-سيجف، توم: الإسرائيليون الأوائل، ترجمة: مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، القدس: دومينو، 1984.

21-شاحاك، إسرائيل، نورتون، متسفياسكي، "الأصولية اليهودية في إسرائيل"، ترجمة: ناصر عفيفي، القاهرة، مؤسسة روز اليوسف،2001.

22-الشامي، رشاد: "القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة" الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994.

23-الشرعة، محمد، و بركات، نظام: "الأحزاب الدينية ودورها في السياسة الخارجية في إسرائيل- دراسة خاصة للموقف من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 22، العدد 1، الأردن: جامعة اليرموك، آذار 2006.

24-شطريت، سامي شالوم: "النضال الشرقي في إسرائيل: بين القمع والتحرر بين التماثل والبديل 1948- 2003"، ترجمة: سعيد عياش، ط1، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، تشرين أول 2005.

25-شنهاف، يهودا: الكرنفال: احتجاج اجتماعي بلا معارضات، في قضايا إسرائيلية، السنة الثالثة، العدد (45)، 2012.

26-صايغ، هولدا شعبان، التمييز ضد اليهود الشرقيين في إسرائيل، بيروت، مركز الأبحاث- م. ت. ف، بالتعاون مع وزارة التعليم السورية، 1971.

27-صفدية، إيرز، وأورون، يفتاحيل: اليهود الشرقيون والمكان، قضايا إسرائيلية، العدد (4)، رام الله: مركز مدار، 2001.

28-عبد العالي، عبد القادر: التصدع الديني العلماني من خلال الحالة الإسرائيلية، مجلة انسانيات، الجزائر: المجلة الجزائرية في الأنثربولوجيا والعلوم الاجتماعية، نسخة الكترونية.

29-عبد العالي، عبد القادر: التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

30-غارودي، روجيه، ترجمة: م ع كيلاني، الجزائر، دارهومة للنشر، 1997.

31-غانم، أسعد: الهامشيون في إسرائيل- تحدي الهيمنة الأشكنازية، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2005.

32-فيلك، داني، ورام، أوري: صعود حركة الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل وأفولها (حتى الآن): تحليل سوسيو- سياسي، في قضايا إسرائيلية، السنة الثالثة العدد الخامس والأربعون، 2012.

33-قهوجي، حبيب: الأزمة الطائفية في الكيان الصهيوني، الأرض، السنة 9، العدد 3، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1981.

34-كابلان، جونثان: الاثنية والفجوة الاجتماعية الاقتصادية في إسرائيل، ترجمة: دينا هاتف، جامعة بغداد مركز الدراسات الفلسطينية، ع32، آيار 2008.

35-لافي، أفرايم: برتوكول باريس- الاتفاق الاقتصادي الإسرائيلي الفلسطيني ومعانية الاقتصادية، المصدر الاقتصادي، القدس: مؤسسة المصدر، 4 كانون الثاني/ يناير 2013.

36-لاندر، دوف فريد، وشايدر، كالفن غولد: سكان إسرائيل: تحدي التعددية، ترجمة: فوزي سهاونة، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، 1986.

37-لايبنر، خيرارد: فصل الصيف الإسرائيلي الذي كان والفصول التي قد تأتي، مجلة قضايا إسرائيلية، السنة الثالثة، العدد (45)، 2012.

38-ماضي، عبد الفتاح محمد: "الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية"، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999م.

39-مرتضى إحسان: إسرائيل- الإثنيات، العرقيات والطوائف اليهودية، ط2، بيروت: باحث للدراسات، 2007.

40-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دوافع وآفاق حركة الاحتجاج في إسرائيل، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، آب/ أغسطس 2011.

41-المسيري، عبد الوهاب، الشخصية اليهودية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1975.

42-معروف، خلدون: يهود العراق، من كتاب يهود الأقطار العربية، الجادر، عادل وآخرون، بحوث الندوة التي عقدها مركز الدراسات الفلسطينية للمدة 13-1/14/ 1987، مركز الدراسات الفلسطينية، 1990.

43-مكي، دينا: دور اليهود السفارديم في الحياة السياسية في إسرائيل، جامعة بغداد، غزة: مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 9، 2009.

44-منصور، كمال، (تحرير): "دليل إسرائيل العام 2004"، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، حزيران 2004.

45-مهنا، محمد نصر: النظرية السياسية والعالم الثالث، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1983.

46-ميلمان، يوسي: الإسرائيليون الجدد: مشهد تفصيلي لمجتمع متغير، ترجمة فاضل البديري، عمان: الأهلية للتوزيع والنشر، 1993.

47-نافور، إيلي: ثورة الطوائف الشرقية، الأرض، السنة 9، العدد 24، 21 آب/ أغسطس 1981.

المراجع الأجنبية

[1] *Dieckhoff, Alain, « Les visages du fondamentalismejuif en Israël », Cahier d'étudesur la méditerranéeorientaleet le monde turco-Iranien, N° 28, Juin-décembre, 1999.*

[1] *Hazany, Reuven, "Religion and politics in Israel: the rise and fall of the consocionalism model", in ReuvenHazanY& Moshe Maor, (Eds), Parties, elections and cleavages: Israel in comparative and theoretical perspective, London, Franc Cass, 2000, p. 113.*

الانترنت

1.شوحات، ايلا: اشكالية يهود اسيا وافريقيا في الكيان الصهيوني، ترجمة: علي عبد العزيز، المركز الفلسطيني للاعلام.

http://palestine-info.com/arabic/shoonalkaian/internal/shohat.htm<

2.حيدر، رندة: اليهود العرب في إسرائيل، الجزيرة نت، 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2f520825-c299-4ef8-8a7c-

مستقبل العلاقات السعودية الروسية في ضوء التغيرات الإقليمية

د. إبراهيم المصري *

مقدمة:

رغم صدور البيان السعودي الروسي المشترك عام 1990 الذي أعلن عن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، فإن عودة العلاقات الى طبيعتها قد استغرق سنوات طويلة في الوقت الذي ركزت فيه روسيا الاتحادية على تفعيل دورها في المنطقة من خلال حلفائها التقليديين في سوريا وليبيا والجزائر، وانسجاما مع توجهات السياسة الخارجية الروسية في اقامة علاقات دولية على أساس تبادل المصالح، وتطوير علاقاتها الدولية والدعوة الى اقامة عالم متعدد الأقطاب في مواجهة الهيمنة الأمريكية على العالم، انطلقت السياسة الروسية في عهد بوتين بهدف اقامة نفوذ لها في المنطقة بما يخدم مصالحها من خلال استخدام أدواتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاعلامية لتصبح شريكاً اساسياً للدول العربية وطرفاً رئيساً في المعادلة الاقليمية بقضاياها الأكثر حراكاً للقوى الكبرى والدولية والاقليمية، كما أن التوجه السعودي الى بناء علاقات جديدة مع روسيا يثير بعض

---

* أستاذ العلوم السياسية المساعد

التساؤلات حول ما اذا كانت المملكة العربية السعودية تعمل على تغيير في بعض توجهاتها الاستراتيجية نحو روسيا في مواجهة تراجع علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أم أن هذا التوجه مجرد تكتيك يهدف الى توظيف الضغط على موقف الولايات المتحدة ودفعه للتأكيد على التزاماته التقليدية بشأن أمن الخليج، وكذلك التأثير في الموقف الروسي بشأن بعض القضايا خاصة في هذا التوقيت الذي تقوم به الولايات المتحدة وأوروبا بتوسيع العقوبات الاقتصادية على روسيا.

من جانب أخر وبتولي الملك سلمان بن عبد العزيز حكم المملكة العربية السعودية في يناير 2015 م بعد وفاة الملك عبدالله بن عبد العزيز عاد التفاؤل لدى بعض المحللين فيما يتعلق بتجدد علاقات التحالف الاستراتيجي السعودية الامريكية بعودتها إلى سابق عهدها غير ان التطورات اللاحقة أكدت على جمود هذه العلاقات عند الحدود السابقة رداً على سياسات ادارة أوباما الغامضة بشأن الالتزامات الأمنية الأمريكية تجاه حلفائها في المنطقة والخليج وقد زادت هذه الانطباعات بعد قمة كامب ديفيد بين اوباما والملك سلمان، واتهامات البيت الأبيض للسعودية حول ادارتها للملفات الاقليمية بشكل سلبي ، وان معظم منفذي عملية 11 سبتمبر عام 2000م في تدمير برجي التجارة العالمي من المواطنين السعوديين ، وحيث تجاهل الملك سلمان استقبال وداع الرئيس الامريكي عند زيارته الأخيرة للرياض الذي اعتبره معظم المحللين انهيارا في علاقة الرياض بواشنطن، وخاصة بعد صدور قانون في الكونجرس بمحاسبة السعودية.

من هذه المنطلقات تثير هذه الورقة السؤال التالي:

- هل العلاقات السعودية الروسية ستشهد تحولاً ايجابياً وعلى نحو متطور على المستوى العام على حساب العلاقات السعودية الامريكية الأخذة في التراجع؟

- وما هو مستقبل هذه العلاقات في ضوء المتغيرات الاقليمية وما قد تواجهه هذه العلاقات من عقبات حول أزمات المنطقة؟

إن الاجابة عن هذه الأسئلة قد يواجه فيها الباحث صعوبات جمة وعديدة تتمثل في صعوبة القياس لقضايا المنطقة انطلاقاً من الملف النووي الايراني والاتفاق على تسويته بين ايران والغرب ، وفي ظل أن المنطقة تمر بحالة من التحالفات المرنة، مما يوقع الباحث في عدم اليقين تجاه بعض القضايا الحساسة خاصة الأزمة السورية والأزمة اليمنية، لذا من الضروري البحث والدراسة في حقيقة وجوهر العلاقات السعودية الروسية من خلال دراسة محددات العلاقات السعودية الروسية كما يلي:

1- نظامي الحكم في السعودية وروسيا وكيفية صنع قرار السياسة الخارجية فيهما.

2- المحددات الاقتصادية.

3- المحددات السياسية والاستراتيجية والعسكرية.

أولاً: نظامي الحكم واتخاذ القرار في السعودية وروسيا

أ- اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في السعودية

ان اقتصار التحليل والتفسير للسياسة الخارجية السعودية على توجهات وفكر الملك على اهميته يعتبر قاصرا ولا يعبر تعبيرا حقيقياً عن ألية اتخاذ القرار السعودي اذ يخضع لمحددات محلية واقليمية ودولية.

يعتبر الملك السعودي هو الأساس في صنع السياسة الخارجية السعودية ويشاركه فيه الأمراء من العائلة الحاكمة باعتبار أن النظام السياسي في السعودية نظاماً ملكياً مطلقاً، يجمع فيه الملك جميع السلطات يحتفظ بها أو يفوضها لمن يشاء وهو القائد العسكري الأعلى يعلن حالة الطوارئ والتعبئة العامة للحرب، ورغم هذه الصلاحيات فإنه عملياً لا ينفرد باتخاذ القرارات بل يشاركه فيها عدد من الأمراء المتنفذين في العائلة المالكة، وإن توليه مقاليد الحكم لا يتم الا بعد موافقة هيئة البيعة على اختباره ملكاً جديداً للبلاد وهذه الهيئة مكونة من أبناء الملك المؤسس وبعض الأمراء وبعد تأييد مجلس العائلة المالكة مما يحد من

قدراتـه ونفـوذه فـي اتخـاذ القـرارات ، كمـا أن العائلـة المالكـة لا زالـت تمتـاز بـالترابط والقوة باعتبارها أحد أهم عوامل الاستقرار في المملكة.

إن القـرار السياسـي السـعودي قبـل صـدوره يحتـاج لمصـادقة اللجنـة العليـا لمجلـس العائلـة بعـد مصـادقة الملـك مباشـرة وهـي لجنـة مكونـة مـن كبـار الأمـراء وتعمـل كحلقـة وصـل بـين الملـك وبـاقي أفـراد العائلـة المالكـة، وتعقـد هـذه اللجنـة اجتماعـات دوريـة لتـدارس شـؤون المملكـة ولكـن دورهـا ودرجـة نفوذهـا يعتمـد علـى شخصـية الملـك وطبيعـة العلاقـة القائمـة بـين الملـك وولـي عهـده، وإن عمليـة اتخـاذ القـرار تـتم وفقـاً لـرأي الأغلبيـة التـي تسـعى الـى حمايـة النظـام السـعودي القـائم فينشـأ نوع من الالتزام الأدبي والمعنوي بالتعاون والحفاظ على سرية العمل بالمجلس.

غيـر أن دور مجلـس الـوزراء السـعودي تنفيـذي فقـط، ويبـرز دور علمـاء الـدين كمـؤثر فـي صـناعة السياسـة الداخليـة دون الخارجيـة الا فـي حـالات قليلـة اذا ارتبطـت بوضـع دينـي خـارجي وحسـاس، ويعمـل هـؤلاء علـى تعزيـز المكانـة الدينيـة والسياسـية للمملكـة والعائلـة الحاكمـة، كمـا يلعـب زعمـاء القبائـل السـعودية دوراً مهمـاً منـذ تأسـيس المملكـة فـي الضـغط والتـأثير علـى الملـك، ولكـن السـنوات الأخيـرة شـهدت تراجعـاً ملحوظـاً فـي قـوة ومكانـة العشـائر علـى السـاحة السياسـية لصـالح فئـات وشـرائح أخـرى مـن الأكـاديميين والمثقفـين ورجـال الأعمـال الـذين يملكـون علاقـات واسعة مع أمراء أل سعود.

ب- اتخاذ القرارات في روسيا الاتحادية

يسـيطر الـرئيس الروسـي علـى الحكـم فـي الـبلاد باعتبـار أن روسـيا الاتحاديـة دولـة فيدراليـة ذات نظـام حكـم شـبه رئاسـي حيـث رئـيس الجمهوريـة هـو رئـيس الدولـة وهـو رئـيس أركـان الجـيش لـه حـق نقـض مشـاريع القـوانين كمـا يعـين مجلـس الـوزراء والضـباط الـذين يـديرون ويطبقـون القـوانين الاتحاديـة وسياسـاتها. كمـا أن صـلاحيات الـرئيس تشـمل تعيـين القضـاة مـن قبـل المجلـس الاتحـادي بنـاء علـى توصـية منـه، وهـو الـذي يعـين الـوزراء والمسـاعدين والمـوظفين الخاصـين فـي الـوزارة بتوصـية مـن رئـيس الـوزراء الـذي يحتـاج تعيينـه الـى موافقـة مجلـس الـدوما ، وبهـذا يتمتـع الـرئيس

الروسي بصلاحيات واسعة في ادارة السياسة الخارجية الروسية، تتبع من صلاحياته في اعلان حالة الحرب والسلم والتعبئة العامة . وفي تعيين كبار الموظفين.

لقد تمثلت أهداف السياسة الخارجية الروسية كما حددها الرئيس الروسي "بوتين" فيما يلي:

- الدفاع عن المصالح القومية الروسية، وتطوير العلاقات مع الدول المشاركة في رابطة الدول المستقلة.
- اقامة علاقات دولية على اساس تبادل المصالح.
- الدعوة الى اقامة عالم متعدد الأقطاب.

ثانياً: المحددات الاقتصادية

قد يكون للمؤثرات الاقتصادية دوراً كبيراً وحاسماً في العلاقات الدولية لتأثيرها في رفاهية الشعوب وقدرتها في تلبية متطلبات واحتياجات الدول في العصر الحديث لما يمكن أن تساهم فيه في استقرار الحكومات والدول وتنشئ علاقات ايجابية بين مختلف الأمم والشعوب وتقوي روابط التعاون واستتباب الأمن والسلم على المستويين الاقليمي والدولي، ومن هنا يمكننا القول بأن روسيا في تركيز علاقاتها مع السعودية والدول العربية الأخرى على الجانب الاقتصادي والتنموي يأتي ادراكاً منها في أن تدعيم الاقتصاد القوي سيعيد الى روسيا مكانتها في الساحة الدولية، فمنذ أن بدأت روسيا في تطوير علاقاتها الدولية كانت عينها على المنطقة العربية التي تعتبر منطقة مهمة للاقتصاديات الكبرى ، فتحركت من خلال أدواتها الاقتصادية لتصبح شريكاً أساسياً لدول المنطقة من خلال بناء شراكة استراتيجية اقتصادية وتقنية توفر لها عائداً اقتصادياً مباشراً، ترتبط بالدول النفطية على وجه الخصوص في مجال الطاقة والتعاون الصناعي التقني وفي مجال الصناعات البتروكيماوية باعتبارها جوهر الشراكة خاصة مع المملكة العربية السعودية، وضمان حد أدنى لأسعار النفط ومحاولات روسية جادة في أن

تمثل الدول العربية وعلى رأسها الدول الخليجية وبخاصة الأسواق السعودية سوقاً استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع الاستراتيجية من آلات ومعدات ثقيلة والشاحنات والحبوب ، أسواقاً كانت تعد في الأساس سوقاً تقليدياً للولايات المتحدة وأوروبا.

في هذا الاطار تطورت أوجه التعاون في مجالي الطاقة وتكنولوجيا الفضاء بين روسيا والسعودية الى درجة كبيرة حيث أطلقت الصواريخ الروسية سبعة أقمار صناعية سعودية ، مما يشير الى تطور في العلاقات التجارية البينية في السنوات الأخيرة بنحو غير مسبوق بدأت بإنشاء صناديق استثمارية عديدة بمليارات الدولار بناء على اتفاقيات اقتصادية مشتركة في قطاع الأعمال السعودي الروسي في نوفمبر 2015م ، كان قد سبقها اتفاقية للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، والاتفاق على بناء 6 مفاعلات نووية ومصادر للطاقة والمياه وفي مجالات عمليات البحث والتنقيب وتطوير الانتاج، وفي مجالات جذب رؤوس الأموال لروسيا من خلال الصناديق الاستثمارية في قطاع الأعمال الروسي، توافق هذا مع اتجاه السعودية لتنويع مصادر اقتصادها في التصدير والاستيراد الذي يعتمد بشكل شبه كامل على الاقتصاديات الغربية.

كما مثل التنافس الدولي والاقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من دول الخليج أحد المحددات المهمة للموقف الروسي في ظل الخشية من استغلال الأزمة السورية وسقوط نظام الأسد من قبل الغرب وحلفائها لزعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز الأوروبية لاحتمال مد الغاز القطري عبر السعودية وسوريا وتركيا الى أوروبا مما يحرم روسيا من الفوائد الاقتصادية الحالية.

ثالثاً: المحددات السياسية والاستراتيجية والعسكرية

كان الاتحاد السوفيتي أول دولة غير عربية اعترفت بالمملكة العربية السعودية وأقامت معها علاقات دبلوماسية في فبراير 1926م. وبسبب الصراع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية والمواقف السوفيتية من تأييد الثورات العربية على أنظمة الحكم الملكية التي كانت قائمة أنذاك، والحرب الباردة بين الشرق

والغرب انحازت دول الخليج العربية الى المواقف الغربية تجاه الاتحاد السوفيتي انقطعت العلاقات التي عادت ثانية في بيان مشترك روسي سعودي عام 1990م بعد انفصال الجمهوريات السوفيتية عن الاتحاد السوفيتي مما مهد لعلاقات روسية مع باقي دول الخليج العربية لأول مرة ، أملتها ظروف روسيا في اعادة البناء الداخلي مع التفكير السياسي الجديد في مجال السياسة الخارجية، ففي ابريل من عام 1992م أجرى "أندريه كوزيريف" أول وزير خارجية لروسيا الاتحادية زيارات رسمية لدول الخليج والتقى في الرياض الملك فهد بن عبد العزيز باعتبارها تساهم في استقرار منطقة الخليج وأمنه وعلى أساس اقامة منظومة أمنية متينة بالشراكة مع الولايات المتحدة بوصفها أساس هذه المنظومة.

أما في عام 1999م زار "فيكتور تشيروميردين" رئيس وزراء روسيا الاتحادية السعودية استقبله في الرياض الملك فهد بن عبد العزيز وولي العهد الأمير عبدالله بن عبد العزيز، ناقشوا فيه مؤتمر مدريد للسلام والعقوبات الدولية على العراق.

توتر العلاقات الروسية السعودية:

لم تستمر العلاقات الروسية السعودية الا فترة قصيرة وبشكلها الطبيعي بسبب العمليات العسكرية الروسية في الشيشان في ديسمبر 1999م التي أدت الى حدوث أزمة في العلاقات بين البلدين التي كانت في طور النشأة، ولم تستأنف العلاقات السياسية ذات الأهمية منذ ذلك التاريخ حتى سبتمبر 2003م لأمر يرجع أيضاً لتباين المواقف بين البلدين حول أحداث القوقاز، واقتناع الروس بمحاولات سعودية تصدير الايديولوجية الوهابية في شمال القوقاز من خلال المنظمات الخيرية السعودية، وتأكيد الروس بأن المسلحين الأجانب ضد الجيش الروسي بينهم عدد كبير من الرعايا السعوديين، وأن ما حدث من محاولات تقسيم يوغسلافيا السابقة من قبل جماعات مسلمة مسلحة تم بمساعدة فعالة من الاستخبارات السعودية بتعاون مع حلف الناتو، كما جاء في نشرة عقيدة الأمن القومي لروسيا الاتحادية في ديسمبر 1997م أن أحد أكبر الأخطار التي تواجه روسيا هو التطرف السياسي والديني الذي تستغله دول أخرى بإشارة ضمنية الى

السعودية، وبذلك لم يعد الاتجاه السعودي ضمن أولويات السياسة الخارجية الروسية.

العلاقات الروسية السعودية في عهد بوتين:

بمجيء بوتين لسدة الحكم أحدث تغييراً في العلاقات الروسية السعودية ، ومع استمرار الوضع الأمني السيء في الشيشان اضطر الى اجراء اتصالات مع السعودية لإيقاف المساعدات الخراجية للانفصاليين الشيشان والاتصال مع منظمة المؤتمر الاسلامي توجت بزيارة الأمين العام لمنظمة التعاون الاسلامي عبد الواحد بلقزيز لموسكو في يناير 2003م، بعد أن تواصلت الزيارات المتبادلة بين السعودية وروسيا منذ مطلع عام 2000م بهدف تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية ومناقشة الوضع في المنطقة وعملية السلام والعراق، أكد فيها الجانب السعودي احترام وحدة روسيا وسلامة أراضيها ومبدأ عدم التدخل في شئونها الداخلية وأن الصناديق الخيرية السعودية ستنسق جهودها مع السلطات الروسية في شمال القوقاز، في المقابل أيدت روسيا المبادرة العربية للسلام مبادرة الأمير عبدالله ورغم ذلك واجهت العلاقات السعودية الروسية تحديات مهمان دارت حولهما النقاشات الدبلوماسية:

- الاستقرار في شمال القوقاز
- تأثير تحديات التطرف الديني في روسيا عامة

نتج عن هذه اللقاءات تشكيل مجموعات عمل مشتركة حول قضايا الارهاب مع تأكيد السعودية بأن القضية الشيشانية مسألة داخلية تخص روسيا ، وانضمت روسيا في يونيو 2005م بصفتها عضو مراقب في منظمة التعاون الاسلامي بدعم من الملك عبدالله بن عبد العزيز ، واستمرت الزيارات الدبلوماسية عام 2007م عندما زار بوتين السعودية في فبراير في مسعى اقامة علاقات واسعة في الخليج في مواجهة الهيمنة الأمريكية على هذه العلاقات واختراق مجال السيطرة الأمريكية ووصف السعودية بالشريك رقم واحد في مجال تنسيق الجهد في أسواق النفط العالمية مرحباً بمبادرة الملك السعودي حول حوار الأديان في اكتوبر 2008م، ومما يثير الاستغراب أنه رغم هذه التفاهمات والزيارات والاتفاقيات نجد أن هذه العلاقات اتصفت بأنها علاقات بروتوكولية.

العلاقات الروسية السعودية وثورات الربيع العربي

لقد أضيف تحد أخر للعلاقات الروسية السعودية تمثل في الثورات العربية منذ عام 2011م في تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا، وأن روسيا أكدت بعدها أنها تسعى لتطوير علاقاتها بالسعودية ولكن ليس على حساب مصالح وبلدان أخرى اقليمية أو غير اقليمية " أي ليس بأي ثمن " وانما تقيم علاقاتها على أساس القانون الدولي والمنفعة المتبادلة لمصلحة الاستقرار والسلام في المنطقة والخليج.

لقد أحدثت الثورات تغييراً جذرياً في لهجة الخطاب الروسي في سياستها تجاه السعودية واعتبرت هذه الثورات ثورات ملونة تخطط لها الولايات المتحدة وتنفذها أنظمة ثيوقراطية تتصدرها السعودية لكي تصبح الراعي الاقليمية بإسم الغرب، وأن السعودية وقطر تعملان بالتحالف مع الناتو بدعم أحزاب ومنظمات اسلامية ترتبط بهما بوصفهما منظمات وجماعات معتدلة، وعندما عاد بوتين الى رئاسة روسيا في 17 أيار/مايو 2012م تحدث عن مواجهة روسيا للهيمنة الأمريكية ووقف موقفاً مدافعاً وحاسماً بشأن التخلص من السلاح الكيماوي الروسي سلمياً وحال دون وقوع تدخل عسكري غربي في سوريا، وأكد على ضرورة دعم العملية السياسية السلمية في سوريا، كما دعم الاتفاق النووي بين إيران والغرب في اتفاق شامل.

ومن الجدير بالذكر بأن السعودية حاولت اغراء روسيا بصفقة أسلحة روسية مقابل تخفيف دعمها الدبلوماسي والعسكري لنظام الأسد، غير أن روسيا وجهت نقداً حاداً للسعودية بشأن اعتقال المعارض الشيعي نمر النمر مطالبة بضمان حقوق الانسان وأدان اعدامه فيما بعد.

ومع اعلان العقيدة الروسية في فبراير 2013م بسعيها نحو استقرار المنطقة وتسوية الصراع العربي الاسرائيلي تسوية شاملة والعمل على جعل الشراق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وخلافاً للمرات السابقة خلا الاعلان من ذكر السعودية أو الاشارة اليها وذكرت ضمنياً المبادرة العربية للسلام في سياق الشرعية الدولية، كما تأثر التعاون بين روسيا ومنظمة التعاون الاسلامي سلبياً، وفي عام 2014م والأزمة الأوكرانية تصاعد وتيرة العداء للغرب خاصة بعد فرض عقوبات على روسيا بسبب القرم وضمها لروسيا وندد بإجراءات الغرب

لتخفيض أسعاد النفط بقيادة السعودية للإضرار بالاقتصاد الروسي، وكما هو واضح ازدادت الخلاقات السعودية الروسية برغم مشاركة روسيا في مؤتمر جنيف 2 بوصفها نصيراً للحكومة السورية، وعندما اعتبر بوتين أن الأفعال التي تقوم بها أطراف الإئتلاف غير شرعية لأنها تنفذ من دون موافقة مجلس الأمن الدولي في مارس 2015م.

غير أن المفاجأة التي جاءت بها السعودية بزيارة الأمير محمد بن سلمان وولي العهد لروسيا في يونيو 2015م اكتسبت أهمية بالغة بعد أن قررت السعودية تنويع خياراتها الدولية من أجل تحقيق التوازن الاقليمي، في ضوء ضبابية الموقف الأمريكي إزاء ملفات الشرق الأوسط وتزايد النفوذ الإيراني في المنطقة بعد توقيع الاتفاق النووي مع الغرب وتمكين ايران اقليمياً من وجهة النظر السعودية، بالنظر الى تأثير روسيا على بعض اطراف النزاع في سوريا وهذه الدوافع قد كانت لها مبرراتها الاستراتيجية لدى السعودية كما يلي:

- تراجع الدور الامريكي تجاه أزمات وأمن المنطقة.
- التقارب الأمريكي الإيراني ورغبة أمريكا في إدماج إيران في منظومة الأمن الإقليمي.
- الفوائد المشتركة للجانبين السعودي والروسي في مجال الطاقة.

أما على المستوى العسكري فلا زالت مبيعات الأسلحة الروسية للمنطقة تمثل أكثر من 10%، وإذ تعتبر روسيا بأن سوريا من المناطق ذات الحساسية بالنسبة لها لموقعها الجيوسياسي على شواطئ المتوسط يتيح لها منفذاً لأسطولها البحري في البحر الأسود وأن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيواستراتيجي حت ولو كان نظاما ضعيفا، لذلك نجده واجه قوى المعارضة للنظام سياسياً وعسكرياً واستخدم حق النقض أكثر من مرة ضد الاجراءات العقابية الدولية من مجلس الأمن ضد النظام السوري، بإعتباره أخر حليف لروسيا وتخشى روسيا من سقوطه أن يؤدي الى صعود نظام معادي لها. وأن التدخل الروسي العسكري المباشر لصالح النظام السوري ودعمه وحمايته من الانهيار والهزيمة المتوقعة التي كادت أن تحدث فإنه جمد التقارب السعودي الأخير.

إن معدل التبادل التجاري بين روسيا ودول الخليج العربي بلغ فقط 1046 مليون دولار في نهاية عام 2014م وتشير التوقعات الى تطوره الى 7.5مليار دولار عام 2020م، ومن هنا هل يمكن أن تتطور العلاقات السعودية الروسية بخلق شبكة مصالح قوية غير مرتبطة بتطورات اقليمية أو دولية وهل يمكن أن تتفهم روسيا مصالح دول مجلس التعاون الخليجي تجاه ايران والتسليح الايراني التقليدي الذي تساهم فيه روسيا بنصيب كبير حيث بلغت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية لإيران عام 2014م نحو (4) أربعة مليارات دولار، وهل من الممكن ان تدعم روسيا المواقف الخليجية تجاه القضايا الاقليمية مثل النزاع في اليمن وسوريا، ولعل الاجابة في ظل هذه الظروف قد تكون محسومة بعدم امكانية حدوث ذلك، وفي ظل هذه الدلائل والمعطيات من غير المتوقع أو المرجو تطور العلاقات السعودية الروسية الى في الحدود الدنيا رغم استمرار أميركا في تخليها عن أمن الخليج أو تخفيض اهتماماته به، وأن مرشحي الرئاسة الأمريكية المتمثل في كلينتون من المتوقع الاستمرار في نهجها السياسي تجاه المنطقة كسلفها أوباما، أو يصل ترامب الى الحكم صاحب الخبرة الضعيفة في السياسة الخارجية وسيستمر الوضع على ما هو عليه تجاه المنطقة لحين ادراكه لمتغيرات وحاجات المنطقة في الأمن والاقتصاد وستستمر السياسة الخارجية الأمريكية وقد تضعف لصالح دول أخرى مثل الصين وأوروبا وتكون هنا الفرصة سانحة للروس لتطوير علاقاتهم مع دول المنطقة بشرط حدوث استقرار نسبي في بعض الصراعات.

الزواج المبكر " تَزويج الأطفال" في المجتمع الفلسطيني (أسبابه – مخاطرة – سُبل علاجه)

أ. غادة حجازي

المقدمة:

يُعتبر الزواج المبكر من السمات الاجتماعية والثقافية التي يتميز بها المجتمع الفلسطيني سواء في القرى أو المدن أو في المناطق المهمشة. يُمارس الزواج المبكر ضد الفتيات فهو انتهاك صارخ لحقوقهنّ وهو نوع من أنواع العنف المجتمعي، نظراً لأنهنّ غير مؤهلات وغير ناضجات جسدياً ونفسياً واجتماعياً للزواج، فهنّ ينتظرهنّ مسؤوليات جسام من حمل وولادة ورعاية زوج وأولاد وأعمال منزلية... الخ.

يَتميز المجتمع الفلسطيني بخصوصية خضوعه للمحتل الصهيوني واستمرار عمليات التصفية والاعتقال والحروب والمجازر وويلات التشريد والتهجير والتجويع، فهذه يوميات أبناء الشعب الفلسطيني المستمرة لا تفارقه مُلازمة له منذ القدم. إضافة إلى اتصافه بأنه مجتمع فتي، فضرورة التكاثر لدى أبناءه ضرورة ملحة تقتضيها غريزتي البقاء والكينونة. لهذا فالزواج المبكر له أهميته في تحقيق هذه الضرورة حيث يسعى اليهود لزيادة عددهم بتشجيع الهجرات لإسرائيل من مختلف الدول لاحتلال أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية. فوجود الفلسطيني يُعتبر مصدراً لقلق المستوطنين المستمر، وأكدت على ذلك جولدا مائير رابع رئيس وزراء للحكومة الإسرائيلية لقولها في مذكراتها:" أنني أشعر

بالقلق والخوف لولادة كل طفل فلسطيني جديد". فالطفل الفلسطيني أيضا هو خطر على الصهاينة منذ ولادته فعملية الانجاب والتكاثر السريع كانت وسيلة من وسائل النضال والصمود في وجه العدو الصهيوني.

اشترط الإسلام في الزواج توفر البلوغ للطرفين دون ان يحدد سناً للزواج. كما ان الطوائف الأخرى لم تحدد ما هو اقل من (15) عاماً للفتاة كسن أدنى. أما في القانون الإسرائيلي فقد حدد سن 17 عاما كحد أدنى لإبرام عقد الزواج.

بالرغم من سلبيات ومخاطر الزواج المبكر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية إلا أنه في ظروف خاصة يُصبح نعمة وجزءً من حل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية لولا وجود هذه الميزة في الشعب الفلسطيني وهي سمة "التكاثر السريع" لكان الآن مُعرضاً للفناء والانقراض نتيجة لعمليات الإبادة والتصفية والهجرة التي ارتكبت وترتكب بحقه في كل زمان ومكان.[1]

كان ولا يزال الزواج المبكر "تزويج الطفلات" ضرباً من ضروب الاكراه، اضطرت المرأة إلى تَحَمُل وزره عبر التاريخ. ولقد ارتأت منظمات المجتمع المدني حديثاً اعتماد مصطلح "تزويج الأطفال" عوضاً عن "الزواج المبكر" المتداوَل لوصف المشكلة. فهو "تزويج" وليس "زواج"، لأنه يفتقد إلى عنصر الإرادة. فغالباً، يتم التأثير على الفتاة أو الفتى للقبول بفكرة الزواج من طرف ثالث بمختلف وسائل الإقناع. وحتى في حال اقتناع الفتاة أو الفتى، فمن الصعب التحدث عن إرادة، لفقدان القدرة على اتخاذ القرارات لعدم اكتمال البلوغ النّفسي والعاطفي والاجتماعي. من جهة أخرى نعتبره تزويجاً "لأطفال"، وفقاً لتعريف المواثيق الدّوليّة للطفل[2].

(1) http://www.palestine remembered.com/Geo Points/Zaxta_1724/Article-2652.html.

[2] الزواج المبكر بين القانون والمجتمع. تقرير لينة زعبي، نشرة مشرقيات 2008/3/8
www.acr.org.il/pdf/arab48.pdf

ستتناول الباحثة في الدراسة الحالية تعريف الزواج المبكر في بعض المجتمعات العربية والأجنبية عامة والمجتمع الفلسطيني خاصة مع ذكر مفهومه وأسبابه والتطرق لمخاطره وسُبل علاجه والحد منه مع ذكر بعض الدراسات الفلسطينية التي أكدت على وجود تلك الظاهرة في بعض القرى والمدن الفلسطينية سواء بالضفة الغربية أو بقطاع غزة. وعرض التوصيات الموجهة لصناع القرار في المؤسسات المختلفة للحد من تلك الظاهرة وفق استراتيجيات علمية.

مفهوم الزواج:

تتعدد المفاهيم وتختلف باختلاف النظرة لسن الزواج من حيث النمو العقلي والجسدي والعاطفي. نظم الله تعالى علاقات الاجتماع على نحو يحفظ النوع الإنساني من الانقراض فجعل الزواج رباطاً مقدساً يحفظ الذرية والنسل ويعف من خلاله عما حرم الله كما يوفر الزواج أسرة تقوم على الأمن والاستقرار والسعادة والطمأنينة فيه تهذيب للنفس وغض للبصر وتحصين للفرج. [3]

الزواج في اللغة: هو الاقتران والارتباط، زوج الشيء وزوجه إليه ربطه به" فإذا ارتبط الزوجان بعقد النكاح يطلق على كل واحد منهما اسم الزوج[4].

الزواج اصطلاحاً:

عرف الفقهاء الزواج تعريفات كثيرة مضمونها واحد وهي تتفق فيها معظم الشرائع السماوية تعرفه بأنه عقد بين رجل وامرأة تحل له شرعاً غايته إنشاء رابطة للحياة الزوجية المشتركة والنسل[5].

لقوله تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيات لقوم يتفكرون) (6)

---

[3] رجاء شهوان، وجهة نظر سكان محافظة قلقيلية في الزواج المبكر،2012، ص1-4.

[4] ابن منظور، لسان العرب، ج2، دار الفكر،2003، ص60.

[5] نبيل الصائغ: موسوعة الأحوال الشخصية لجميع المذاهب والأديان، ط2 ،1997، ص13.

يُعتبر ما تم ذكره تعريفا للزواج بشكل عام أما موضوع الدراسة الحالية فهو الزواج المبكر حيث يعتبر تحديد العمر عند الزواج من العوامل الضرورية لبناء علاقة زوجية ناجحة قائمة على التفاهم والطمأنينة بين الأزواج. يختلف سن الزواج من دولة لأخرى حسب المناخات والبيئات والأوضاع الحياتية.

تنتشر ظاهرة الزواج المبكر بشكل كبير في معظم الدول النامية وهي أكثر شيوعاً في أفريقيا وجنوب أسيا.

ورد في تحديد سن الزواج للذكور والإناث في بعض البلدان الأوروبية كما هو موضح بالجدول التالي[7]

م	البلد	ذكر	أنثى
1	إيطاليا	18	15
2	فرنسا	18	15
3	هولندا	18	16
4	سويسرا	18	16
5	أسبانيا	14	12
6	النمسا	14	14
7	السويد	21	17
8	ألمانيا	18	15

يتضح من الجدول السابق أن دولة السويد حددت عمر زواج الذكور ب (21) عاماً وزواج الأنثى ب(17) عاماً، وأن كل من دولة ألمانيا وإيطاليا وفرنسا عمر الذكور عند الزواج(18) وعمر الاناث (15) أما عن هولندا وسويسرا فعمر

([6]) سورة الروم – آية 21

[7] عمر رحنا: الأزواج، ج1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1981.

الـزواج لـدى الـذكور (18) وللإنـاث (16) عامـا. فـي حـين كانـت دولـة النمسـا لا تفرق بـين سـن الـزواج لـدى الانـاث أو الـذكور كلاهمـا عنـد بلوغـه (14) عامـا. أمـا بخصـوص سـن الـزواج للـذكور والإنـاث فـي بعـض الـدول العربيـة والإسـلامية موضحة بالجدول التالي:[8]

م	البلد	ذكر	أنثى
1	تونس	20	17
2	مصر	18	16
3	سوريا	18	17
4	الأردن	16	15
5	المغرب	18	15
6	الجزائر	18	16
7	الإمارات	18	16
8	إيران	15	13

يتضـح مـن الجـدول السـابق أن دولـة تـونس تحـدد سـن الـزواج ب(20) سـنة للـذكور، (17) سـنة للإنـاث يليهـا سـوريا، أمـا سـن الـزواج فـي إيـران فهـو(15) سـنة للذكور، (13) سنة للإناث.

الزواج وفق القانون الفلسطيني والإسرائيلي:

أمـا فـي فلسـطين فـالقوانين غيـر موحـدة فـي الضـفة الغربيـة وقطـاع غـزة حيـث يختلـف سـن الـزواج مـن محافظـة لأخـرى تبعـاً للقـوانين مـن ناحيـة وللعـرف والعـادات

[8] عمار بدوي: الزواج والطلاق حقائق وأرقام، ط1، مطبعة الرسالة المقدسية، 2000.

والتقاليد من نواحي أخرى. فالزواج وفقاً للقانون المعمول به في الأراضي الفلسطينية "قانون حقوق العائلة" المطبق في غزة والذي أقر في عهد الإدارة المصرية بقطاع غزة سنة 1954م والذي ينص في المادة (6) في أهلية الزواج على أن يكون سن الخاطب (ثماني عشر سنة فأكثر) وسن المخطوبة (سبع عشرة سنة فأكثر) ولكن القانون أورد استثناءاً خطيراً وهو السماح للقاضي بتزويج الفتاة التي تجاوز عمرها سن التاسعة وتزويج الفتى الذي تجاوز عمره سن الثانية عشر. إن كانت هيئته تسمح بالزواج. وفقد ورد نص ذلك في المواد (6، 7، 8) من قانون حقوق العائلة والذي نصه على النحو التالي:

المادة (6) من قانون حقوق العائلة: تنص على أنه إذا ادعى المراهق الذي لم يتم الثامنة عشرة من عمره البلوغ فللقاضي أن يأذن له بالزواج إذا كانت هيئته محتملة.

المادة (7) تنص على أنه إذا ادعت المراهقة التي لم تتم السابعة عشرة من عمرها البلوغ فللقاضي أن يأذن لها بالزواج إذا كانت هيئتها محتملة.

المادة (8) تنص على أنه لا يجوز لأحد أن يزوج الصغير الذي لم يتم الثانية عشرة من عمره ولا الصغيرة التي لم تتم التاسعة من عمرها.

يتضح مما سبق أن قانون حقوق العائلة المطبق في قطاع غزة تعتريه العديد من السلبيات التي يجب أن يوضع لها حد وهو عدم تزويج من هم دون سن الثانية عشرة على الأقل اعتبار ان الزواج دون هذه السن يعتبر زواجاً باطلاً وجرماً يعاقب عليه القانون. ولعل هذا يعتبر العامل القوي في تشريع الزواج المبكر وانتشاره بشكل كبير في قطاع غزة ولهذا مخاطر تنعكس على المجتمع بشكل عام والأسرة الفلسطينية بشكل خاص[9].

[9] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية في منظومة قوانين الأحوال الشخصية سلسلة دراسات (35) ص 5-7 www.pchrgaza.org/arabic/studies/Private-Law-women-htm

تختلف القوانين الخاصة بالزواج في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة، عرب1948) فقد حددته القوانين بالضفة الغربية بقانون الأحوال المدنية رقم (61) والمعدل في العام 1977 م والمعمول به في الضفة الغربية والذي أقر سن الزواج بـ (15) سنة هجرية للفتاة، (16) سنة هجرية للفتى. في حين اعتمد في غزة قانون رقم (303) الذي صدر في العام 1954م والذي حدد سن الزواج الأدنى (17) سنة للفتاة، (18) سنة للفتى ويعطي القاضي بناءاً على القانون صلاحيات لتزويج الفتيات دون هذا السن إذا بلغت سن النضج مع موافقة والدها على الزواج وفي حال قل عُمر الفتاة عن (9 سنوات) والفتى عن (12) سنة فقد منع القانون زواج الفتاة والفتى[10]

أما في القانون الإسرائيلي(3) فقد حدد سن الأهلية القانونية للزواج دون اعتبار لانتمائهم الديني فقد حدد سن 17 عاما كحد أدنى لإبرام عقد الزواج على ألا يجري تزويج من هم دون ال17 إلا بإذن خاص من المحكمة. وأيّ أحد يخرق القانون سواء من قبل الزوج أو المأذون او الوصي يسجن لمدة سنتين او يدفع غرامة. وأحيانا لا يطبق القانون لسهولة إخفاء تزويج الأطفال باستعمال (العقد البرَّاني) وهو زواج وفق الأعراف الدينية بعقد شفهي او مكتوب لا يسجل في السجلات الرسمية إلى ان تبلغ الفتاة سن ال17.

تُعرّف اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1989/11/20م.تعريف الطفل حسب ما ورد في المادة(1) تعريف الطفل بموجب القانون المنطبق عليه بأنه" كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك".[11]

---

[10] مركز المعلومات الوطني، وفا: ظاهرة الزواج المبكر. http://info.wafa.ps/atemplate.asdpx?id= 8803

(3) الزواج المبكر بين القانون والمجتمع–مقالات ودراسات. مرجع سابق.

[11] اتفاقية حقوق الطفل–الجمعية العامة للأمم المتحدة–اليونسيف،1989، ص3.

وتُعـرّف لجـان الإغاثـة الطبيـة (1998) الـزواج المبكـر بأنـه " الـزواج الحاصـل فـي سـن سـبق اكتمـال النمـو الجسـدي للفتـاة، علمـاً بـأن النمـو الجسـدي يـتم ما بين 18–20 عاماً"[12]

مـن التعـريفين السـابقين يتبـين أن كـل مـن يتـزوج تحـت سـن الثامنـة عشـر يُعتبر (زواج أطفال) سواء للإناث أم للذكور.

قـررت اتفاقيـة القضـاء علـى كافـة أشـكال التمييـز ضـد المـرأة فـي الفقـرة (2) مـن المـادة (16) قـررت ألا يكـون لخطوبـة الطفـل أو زواجـه أي أثـر قـانوني، وتتخـذ جميـع الإجـراءات الضـرورية بمـا فيهـا التشـريع، لتحديـد سـن أدنـى للـزواج ولجعـل تسـجيل الـزواج فـي سـجل رسـمي أمـراً الزاميـاً.[13] تَعْتَبِـر المعـايير الدوليـة زواج الأطفـال بـاطلاً ولا يجـب أن يترتـب عليـه أي أثـر قـانوني مُلْـزم للطفـل وهـو الـذي لـم يتجاوز الثامنة عشر من عمره.

الزواج في الإسلام:

جعـل الإسـلام سـن الـزواج غيـر محـدد وإنمـا جعـل حـد التكليـف بـالأوامر الدينيـة هـو الـذي يجـوز عنـده الاسـتغلال بالتصـرف وتحمـل نتيجـة العمـل وهـو "البلـوغ" والعلمـاء أجمعـوا علـى أن للبلـوغ علامـات يسـتدل بهـا سـواء للـذكر أو للأنثـى وعلامـة البلـوغ للـذكر هـو الاحـتلام وللأنثـى الحـيض أو الحمـل. وعليـه يمكـن اعتمـاد تعريـف الـزواج المبكـر بأنـه "الـزواج الـذي يـتم قبـل بلـوغ السـن القـانوني" وهـو المنتشـر في المجتمع الفلسطيني أي الزواج الأقل من 18 سنة.

دوافع الزواج المبكر:

تتعـدد الـدوافع التـي تـدفع الأسـر فـي المجتمـع الفلسـطيني لتـزويج الفتيـات قبـل سـن (18) سـنة وهـو مـا يمكـن تسـميته بتـزويج الطفـلات يرجـع ذلـك لعـدة دوافـع

[12] اتحاد لجان الإغاثة الطبية، مخاطر الزواج المبكر، مطبعة فراس، 1998.

[13] اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة –الجمعية العامة–الأمم المتحدة،1979، ص17.

اقتصادية واجتماعية ودينية وسياسية واقتصادية ستتناول هذه العوامل على نحو من التفصيل كالتالي:

أولاً: الدافع الاجتماعي "العادات والتقاليد الموروثة"

يعتقد الآباء والأمهات أن تزويج بناتهم صغاراً هو سترة لهن وأفضل من بقائهن بالبيت لاعتقادهم أن الفتاة كلما تقدم عمرها كلما قلت الرغبة من الزواج بها. وهذا السائد بالفعل لدى بعض الأسر في ثقافة المجتمع الفلسطيني يبقى الوالدتن في قلق دائم على مستقبل بناتهم من ناحية خوفاً من انحرافهن من ناحية أخرى فيرون في تزويجهم لبناتهم أنه سترة لهنّ. وحجتهم في ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير".[14]

يعتبر التراث الشعبي الفلسطيني المتمثل في أمثالنا الشعبية خير شاهد للأسر في المجتمع الفلسطيني ودافع يدفعهم لتزويج بناتهم في سن مبكرة من هذه الأمثال الفلسطينية: "هم البنات للممات". فالآباء يُقدمون على تزويج أبنائهم في مراحل مبكرة لإنجاب الذكور فيعتبرون الذكور هم سند أهلهم بينما الاناث مصيرهن للزواج ودليل ذلك ما تسرده أمثالنا الشعبية: قولهم:" لما قَالولي غُلام استند ظهري وقام" وقولهم عند إنجاب الاناث:" لما قالولي بنيه انهد الحيط علىّ". و "هم البنات للممات"، و "زوجها وارتاح من همها، البنات هم بقطم الوسط"، و"دور لبنتك قبل ابنك"...الخ(2).

---

[14] سنن الترمذي، كتاب النكاح، رقم الحديث (1084) ج3.

(2) الزواج والطلاق المبكر وجهان بيكيان. بقلم: رياض عبد الرحمن الطهراوى. https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/301680.html

[3] ملخص دراسة(Granquist,1931) منقول من دراسة "ملامح التغير الاجتماعي في الريف الفلسطيني – دراسة ميدانية لعادات الزواج في ثلاث قرى المحافظة طولكرم"–إياد عماوي، مجلة الجامعة الإسلامية، "سلسلة الدراسات الانسانية"، المجلد السادس عشر، العدد الأول، ص 273–313 يناير 2008.

من الدراسات الوصفية الفلسطينية التي أكدت على انتشار ظاهرة الزواج المبكر في فلسطين بقرية أرطاس القريبة من بيت لحم دراسة (Granquist,1931) حيث أشارت نتائج الدراسة إلى:1-أن الزواج المبكر الأكثر شيوعا وأن أسبابه أخلاقية حيث يفضله الناس للفتاه والشاب فغير المتزوجين هم الأكثر عرضه للأخطار الأخلاقية.

2-أن الزواج المبكر الأكثر انتشارا في القرية فكلما زادت القرابة كلما زاد الاحترام.

3-أكدت الدراسة على أن مهر الارملة نصف مهر العذراء وان المهور تقل كلما كان الوضع المادي سيء كالحروب أو القحط وتكون عالية ان كان الزواج من خارج القرية. (3)

ثانياً: الدافع الديني: يشجع الدين الإسلامي على الزواج وليس على (الزواج المبكر) والدليل قول الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم: "يا معشر الشباب مَنْ استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وَجَاء"

يرغب العديد من الشباب بالزواج في سن مبكرة دون أن يكون لديهم القدرة على دفع المهور أو إعالة أسرة فيتركون مقاعد الدراسة لأن أول مشروع لديهم هو التفكير بالزواج فيتزوجون بعمر صغير دون سن الثامنة عشر لاعتقادهم بأنه يحميهم من الانحراف. ويعمل بعض الشباب من ناحية أخرى في مهن بسيطة ويكونوا في وضع مادي جيد وقادرين على دفع المهر وتحمل أعباء الزواج ويرون أن أهم مشروع بحياتهم هو مشروع الزواج لاعتقادهم بأنهم بذلك يُكَمِلُون نصف دينهم ويزيد ثوابهم.

فرغم ثقافة وتعليم الوالدين إلا أن الموروثات الشعبية والدينية تبقى هي المسيطرة في الذاكرة وهي التي تغلب على التعليم نظراً لارتفاع نسبة العنوسة في المجتمع الفلسطيني والسبب المُؤدي لها أن الفتاة المتعلمة ترفض الارتباط بشاب غير متعلم أو لا يعمل لهذا تفضل عدم الزواج وتنتظر نصيبها. لهذا تجد

الآبـاء سـواء متعلمـين أو غيـر متعلمـين تغلـب علـيهم ثقافـة أجـدادهم تـزويج أبنـائهم وبنـاتهم صـغاراً ورغـم اخـتلاف الزمـان بفضـل التقـدم فـي وسـائل التكنولوجيـا الحديثـة إلا أن العادات والتقاليد تبقى هي المسيطرة على الواقع المُعاش.

تناولـت دراسـة (جـاد الله، 2008) أنمـاط الـزواج الفلسـطيني فـي رام الله حيـث تطرقـت الباحثـة إلـى العوامـل التـي تشـكل الـزواج واعتمـدت علـى أسـلوب المقابلـة مـع النسـاء وأكـدت علـى أن الأسـرة هـي العامـل الرئيسـي فـي التوصـل لقـرارات الـزواج سـواء أدت تلـك القـرارات لـزواج مبكـر أو لتأجيـل الـزواج فالأسـرة هـي محـور حيـاة الأفـراد، وكـذلك تطرقـت للمتغيـرات السياسـية والاجتماعيـة وعـدم الاسـتقرار ووجود الاحتلال وزيادة البطالة. وأكدت نتائج الدراسة على التالي:

- أن الـزواج المبكـر يحـد مـن تعلـيم الفتيـات خاصـة أنـه أحـد الأسـباب التـي تجعـل الفتيـات يتـركن المدرسـة، وأن الـزواج حرمـان للفتـاة مـن طفولتهـا، وأن الـزواج يؤدي لقلق المستقبل وسوء الصحة النفسية.
- أنّ الـزواج المبكـر يـؤدي لفشـل فـي تربيـة الأبنـاء وكيفيـة التعامـل معهـم في الظروف الصعبة[15].

ثالثاً: زواج الأقارب:

تشـير دراسـة الجهـاز المركـزي للإحصـاء الفلسـطيني، (2013) إلـى أن الـزواج المبكـر ينتشـر بـين الإنـاث أكثـر مـن الـذكور. كمـا بلـغ معـدل الـزواج الخـام (9.4%) حالـة زواج لكـل (1000) مـن مجمـل السـكان فـي عـام 2012م علـى مستوى فلسـطين، بواقـع (905) فـي الضـفة الغربيـة، (10.1%) فـي قطـاع غـزة، فـي حـين بلـغ فـي عـام 2011 فـي فلسـطين (8.7) حالـة زواج لكـل (1000) مـن مجمـل السـكان بواقـع (7.8) فـي الضـفة الغربيـة، (10.1) فـي قطـاع غـزة. وتؤكـد نتـائج الدراسـة علـى أن ظـاهرة الـزواج مـا زالـت منتشـرة فـي فلسـطين رغـم الارتفـاع الملحـوظ للعمـر الوسـيط عنـد الـزواج الأول، حيـث ارتفـع العمـر الوسـيط عنـد الـزواج الأول

[15] يارا جاد الله، أنماط الزواج في فلسطين، سلسلة أوراق العمل الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جامعة بيرزيت –فلسطين 2008 .....www.prb.org/pdf08/MENAW

للذكور عام 2012 في فلسطين مقارنة بالعام 1997، حيث بلغ للذكور (24.7) سنة للعام (2011) مقابل (23.0) سنة لعام 1997م، (20.1) سنة للإناث العام 2012 مقابل (18.0) سنة عام 1997. وفي الضفة الغربية بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور (25.5) سنة وللإناث (20.2) سنة. كما بلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للذكور في قطاع غزة (23.8) سنة وللإناث (19.8) سنة للعام 2012. وتشير الدراسة أنه ما زالت ظاهرة زواج الأقارب مستمرة في فلسطين حيث أشارت بيانات مسح الأسرة الفلسطينية 2010 إلى أن نسبة النساء من عمر (15–49) سنة اللواتي سبق لهن الزواج من الأقارب بلغت حوالي (27.2%) من حالات الزواج، وأن نسبة اللاتي تزوجهن زواج من خارج العائلة بلغت (55.6%) من حالات زواج على مستوى فلسطين.[16]

تتم معظم حالات الزواج المبكر بموافقة العائلة خاصة الوالدين أو القائمين على رعاية الفتاة دون أخذ رأيها من قبل القاضي الشرعي فيكتفي بسماع الموافقة من ذوي الفتاة دون الرجوع إليها وهذا يؤكد أن العادات والتقاليد فوق القانون أي لا تخضع للقوانين[17]

تزداد ظاهرة زواج الأقارب المسبب الرئيس في ارتفاع معدلات الزواج المبكر، حيث بلغت نسبة الإناث المتزوجات من أبناء الخال والعم زواج من الدرجة الأولى (49.1%) بما نسبة 52% في قطاع غزة، 47% في الضفة الغربية حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[18]

رابعاً: العامل السياسي:

يتميز المجتمع الفلسطيني عن المجتمعات العربية الأخرى بخضوعه للمحتل الصهيوني منذ القِدم، انعكس ذلك على جميع نواحي الحياة الاقتصادية

---

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: 2013، قاعدة بيانات الزواج والطلاق، 2012، رام الله، فلسطين.

[17] ظاهرة الزواج المبكر. http://info.wafa.ps/atemplate

[18] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2015، مسح القوى العاملة الفلسطينية–التقرير السنوي2014 ، رام الله، فلسطين.

والاجتماعية والتعليمية فازدادت ظاهرة التسرب الدراسي خاصة في الانتفاضتين الأولى والثانية عامي 1987، 2000 نتيجة إغلاق المدارس وتخفيض مهور الزواج واستشهاد أعداد كبيرة من الشباب هذه العوامل كانت دافعاً لتزويج الفتيات صغيرات، ومنعهن من الخروج في المظاهرات التي تعتبر شكلاً من أشكال المشاركة السياسية خوفاً عليهن فكان الأهالي يزوجون بناتهم في سن مبكرة حتى لا يتم اعتقالهن من قبل المحتل الصهيوني أثناء مشاركتهن في المظاهرات. فَأَسْرَهُنَّ يُعتبر وصمة عار لهم. كما ارتفعت نسبة تزويج الشباب صغاراً في تلك الفترة حتى ينجبوا أولاداً يخلدون أسماؤهم قبل أن يستشهدوا فهذا الاعتقاد الساذج أدى لشيوع ظاهرة الزواج المبكر، وما زالت أعدادها حتى يومنا هذا في ارتفاع لدى الإناث وإن انخفضت لدى الذكور.

أكدت دراسة (المالكي، 1991) إلى التعرف على عادات الزواج في مخيم الجلزون تكونت عينة الدراسة من الرجال والنساء بمخيم الجلزون برام الله. أشارت نتائج الدراسة إلى:

1. أن نمط الزواج في مخيم الجلزون هو الزواج الخارجي (خارج العلاقات القرابة)
2. عقد القَرآن يتم دون معرفة سابقاً بين الزوجين بل يتم التعارف خلال الخطوبة أو بعد الزواج.
3. بالنسبة للمهر تقلصت المهور بسبب الانتفاضة بلغ المهر ألف دينار بدلاً من ألفين قبل الانتفاضة.
4. بالنسبة لتكاليف مراسيم الزواج والاحتفالات تم تقليصها بسبب الانتفاضة تقلصت من 800 دينار تتصل إلى مائتي دينار فقط[19]

[19] مجدي المالكي، 1991، بعض الآثار الاجتماعية للانتفاضة في مخيم الجلزون: المرأة والزواج والعائلة، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله فلسطين.

خامساً: العامل الاقتصادي:

تُعاني غالبية الأسر من الفقر المدقع والذي بلغ 40% من أفراد الشعب الفلسطيني جراء سوء الأوضاع السياسية من حصار وحروب متواصلة وارتفاع في معدلات البطالة مما يدفع العديد من الأسر لتزويج بناتهم عند البلوغ وموافقة الفتاة على الزواج كوسيلة للهروب من فقر الأسرة أملاً في أن يحقق لها الزواج حياة أفضل من حياة أسرتها وتكثر هذه الحالات في حالة بطالة المعيل للأسرة أو كون الأب أو الأم متوفين فيكون الناتج تزويج فتيات يتيمات صغيرات غير ناضجات جسدياً ولا نفسياً ولا اجتماعياً ولا جنسياً أي أن أعضاؤهن لم تكتمل في النمو بعد.

تُشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من خلال مسح البيانات الأساسية للقوى العاملة أن معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية الأعلى بين شريحة الشباب فقد بلغ أعلى معدلات البطالة بين الفئة العمرية (20–24) سنة حيث بلغت (43.1%) في الربع الثاني في عام 2014. كما أن معدلات الفقر والبطالة في ارتفاع مستمر في المجتمع الفلسطيني خاصة في صفوف الشباب الفلسطيني، حيث ارتفاع البطالة طوال العقد السابق من (2005–2014) وهي في المتوسط تصل إلى (34.8%) في قطاع غزة وارتفعت بعد العدوان الأخير على قطاع لتصل إلى (43.9%) للعام 2014، وترتفع إلى (39.2%) في المتوسط إذا تم قياسها بالمعنى الواسع للبطالة، أي إضافة المحيطين الذين توقفوا عن البحث عن عمل وفقاً لهذا المؤشر تصل بطالة العام 2014 إلى (46.2%).[20] كما بلغ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية عامة 26.9% عام 2014 ليصنف المجتمع الفلسطيني ضمن الدول التي تعاني من معدلات عالية للبطالة[21]

[20] مرجع سابق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015

[21] مازن العجلة، إيمان الخضري، بطالة الشباب في قطاع غزة –تطورها – خصائصها سبل علاجها، قراءات استراتيجية – سن 8–مارس 2016، م.ت.ف –مركز التخطيط الفلسطيني، ص16

يتضح مما سبق أن مشكلة البطالة مشكلة خطيرة في مجتمعنا الفلسطيني خطورتها تكمن في أنها تمثل عائقاً واضحاً للتنمية البشرية وسبباً يدفع العديد من الأهالي لتزويج بناتهم صغيرات بسبب معاناتهم من الفقر المدقع.

مخاطر الزواج المبكر:

يعتبر الزواج المبكر من العوائق التي تعيق عملية التنمية البشرية وذلك لتأثيره السلبي على الموارد البشرية التي تشكل عنصراً هاماً في مختلف الميادين الحياتية التي تشمل النواحي التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية.

1-المخاطر التعليمية:

يعتبر التعليم من العوامل الأساسية في عملية التنمية البشرية من ناحية وعنصرا للرفاه الاقتصادي من ناحية أخرى. فالتعليم وسيلة لاكتساب المعارف الجديدة وهو وسيلة للارتقاء والتقدم للمجتمعات المختلفة. فتعليم الشباب من العوامل المؤثرة في التنمية لأن العادات والتقاليد لا تزال تمثل أحد العوائق أمام تنمية المجتمع خاصة الزواج المبكر الذي يحرم العديد من الفتيات من فرصة التعليم فعقلية الوالدين نشأت منذ الصغر على ثقافة أن أفضل مكان للفتاة هو منزلها وأفضل تعليم لها هو تعليم الطهي وتربية الأبناء، وهذا التعليم تتلقاه والفتاة من والدتها أو القائمين على تربيتها، فلا داعي لمواصلة تعليمها حسب عاداتهم وتقاليدهم والسائدة في بيئتهم خاصة في المناطق الريفية في القرى والمناطق المهمشة وفي بعض المدن بشكل عام.

ينعكس هذا سلباً على عملية التنمية الاجتماعية فالتمسك بعادات وتقاليد عمياء عفّ عليها الزمن في منع الفتيات من التعلم ودفعهن للموافقة على الزواج في سن صغيرة أو حتى زواجها عند البلوغ يؤدي هذا لنشر الأمية وارتفاع معدلات التسرب من المدارس وانخفاض مستوى الوعي والثقافة لديهن، ولهذا أثاره السلبية المستقبلية خاصة في تربية أطفالهن، والتعامل مع أزواجهن...الخ.

كما أن زواج الجامعيين بالمراهقات يجعل فرق كبير في مستوى عقليهما فيؤدي ذلك لحدوث خلافات مستمرة تؤدي للطلاق وتسبب اضطرابات نفسية لديهم.

تعتبر النظرة الذكورية السائدة في المجتمع الفلسطيني خاصة كما في المجتمعات العربية عامة والنظر للفتاة على أنها قاصرة ومخلوق ضعيف مكانها الصحيح الذي يليق بها هو المنزل ووظيفتها هو أنها وعاء للإنجاب وتربية الأبناء فقط. وهذا يتعارض مع النظرة المعاصرة التي تمانع تزويج الصغيرات وتؤكد على إكمال تعليمهن لأن تنمية المجتمعات من تنمية النساء فتمكين المرأة وتعليمها لتصبح قادرة على تأدية أدوارها المتعددة من أم متعلمة وزوجة صالحة وموظفة تمارس عملها كالرجل يؤدي ذلك للنهوض بالمجتمع وتنشئة أجيال أمنة وواعية[22]

2-المخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية

تزويج الفتيات وهن صغار يؤدي لتعرض الفتاة لعدة مضاعفات صحية فتصاب بالعديد من الأمراض مثل: فقر الدم، الإجهاض المتكرر، الولادات القيصرية، الولادات المبكرة، وولادة أطفال قليلي الوزن، ووفاة الجنين عند الولادة، وتشوهات الأجنة. وأمراض أخرى كسرطان الثدي، وسرطان الرحم، والتهاب المبيض. يكون السبب في هذه الأمراض ضعف بنية الجسم عند الحمل لصغر السن حيث تكون الأعضاء غير مكتملة النمو، ولجهل الفتاة بالوعي الصحي الصحيح في تنظيم الحمل فتكرار الحمل المتتالي يضعف جسدها ونفسيتها من ناحية وعدم اكتمال نمو الحوض لدى الفتاة قد يكون سبباً في الولادات القيصرية من ناحية أخرى. كما أن تأخر الحمل وعدم حدوثه عند زواج الصغيرات وإلحاح أهل الزوج على سرعة الحمل يُسبب للفتاة العديد من الاضطرابات النفسية من قلق وتوتر واكتئاب قد يكون سبباً في الإصابة بالعديد من الأمراض العضوية التي تمنع الحمل مستقبلاً. كما أن الزواج في سن مبكرة قد يكون مَبْنِياً على جهل من

[22] هناء محمد، العوامل الاجتماعية المؤثرة في التنمية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003، ص73.

الشاب أو الفتاة أو كليهما في الأمور الزوجية مما يُضعف لديهم الرغبة الجنسية أو ممارسة الجنس بصورة خاطئة. كما يؤدي تزويج الصغيرات إلى سوء الصحة النفسية لديهن خاصة عند إنجابهن أطفالاً وهنّ لا زلنّ طفلات غير ناضجات انفعالياً واجتماعياً وعلى الرغم من نضجهن جسدياً في بعض الحالات إلا أنهنّ يكنّ عاجزات عن التعامل الصحيح في تربية أبنائهنّ وحل مشكلاتهم الصحية والتربوية، فيؤثر ذلك سلباً على رعايتهنّ لأطفالهنّ، كما أنّ الإجهاض المبكر وتكرار حالات الوفيات من الأطفال له تأثيره السلبي على عملية التنمية الصحية والاجتماعية لأن الوفيات تعني خسائر في الموارد البشرية وتُعيق زيادة عدد السكان فتؤدي لوضع صحي واجتماعي أسوأ.[23]

تناولت دراسة (عماوي، 2008) التغيرات الاجتماعية في الريف الفلسطيني فيما يتعلق بمراسم وطقوس الزواج نتيجة للتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايديولوجية والنفسية والتي شهدتها فلسطين منذ خمسينات القرن الماضي حتى وقتنا الحاضر من خلال تقديم وصف تحليلي لها. ثم استخدام المنهج الوصفي التحليلي عينة البحث مقسمة لقسمين: الأول: بلغ عدد أفراد العينة (250) مبحوث، والثاني بلغ (10) مبحوث وهم من الذكور المتزوجين من قرى (بلعا، دير الغصون –اكتابا) البالغ عددهم 3114 نموذجاً. أشارت النتائج إلى: طرأ تغيرات على يوم الزواج وليلة الدخلة وشكل حفل الزواج وطريقة دعوة الناس لحضور حفل العرس وشكل الغناء للمحتفلين بأعراسهم تمثل العودة للزجل الشعبي.

1. إطلاق النار في الأفراح.
2. الاستغناء عن إعداد طعام العرس من قبل أهل الفرد والاستعاضة عنهم بطباخين في البيوت.
3. استبدال وجبة الطعام المقدمة في الأعراس بالعشاء بدلاً من الغذاء.

---

[23] هناء السبعاوي، أثر الزواج المبكر للفتيات في عملية التنمية الاجتماعية، دراسات موصلية، العدد الثامن عشر. نوفمبر، 2007، ص104

4. أحياناً لا يتم الاحتفال بالأعراس تضامن مع أسر الشهداء أو لوفاة أحد الجيران[24].

3-المخاطر الاقتصادية:

يؤدي الزواج المبكر للفتيات إلى بقائهنّ يُمارسن حياتهن في بيوتهن فقط دون ممارسة أي وظيفة أو مهنة أخرى خارج المنزل. فوظيفتها فقط هي إنجاب الأطفال وتربيتهم، فالمرأة ما هي إلا وعاء للإنجاب وهذا المفهوم يؤدي لتقليص نصيب المرأة من الاستغلال الاقتصادي والإسهام في تنمية المجتمع فاستغلال النساء اقتصادياً يُعزز من مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني لأن ذلك يساهم لإفساح المجال أمام النساء لإبراز مواهبهن في التخصصات العلمية والعملية المختلفة.[25] يؤكد على ذلك أن معدل مشاركة الشابات في القوة العاملة لم يتجاوز 8.3% طول فترة الدراسة (1996-2014) لكنه عام 2014 إلى (11.3) متأثراً بزيادة معدل المشاركين للبالغين عموماً. تأكيداً لهذا الضعف في سوق عمل الشابات يشير مسح انتقال الشباب من الدراسة للعمل السابق ذكره إلى أنه في حين أكمل (38.9%) من الذكور الانتقال للسوق العمل فإن (6.6%) فقط من الإناث أتممن مرحلة الانتقال[26]. بلغت نسبة (35%) عدد النساء الشابات اللاتي يصنفن خارج القوة العاملة بسبب أعمال المنزل، (63.5%) سبب الدراسة والتدريب وأن (48.3%) ممن أنهيت (13) سنة دراسية فأكثر يعتبرن خارج القوى العاملة بسبب أعمال المنزل.[27]

يُعتبر ارتفاع نسبة الطلاق من المخاطر الاجتماعية للزواج المبكر فقد بلغت نسبة المطلقات في المجتمع الفلسطيني حوالي (1.2%) من الإناث ثلث

---

[24] إياد عماوي، ملامح التغير الاجتماعي في الريف الفلسطيني – دراسة ميدانية لعادات الزواج في ثلاث قرى فلسطينية بمحافظة طولكرم-رام الله -مجلة الجامعة الإسلامية – مجلد 16-عدد 1 ص 273-313

[25] كيف ينظر الاختصاصيون إلى الزواج المبكر، المركز الاقتصادي السوري http://www.syria-news.com/reanews.php?seq=1709

[26] دراسة مازن العجلة، مرجع سابق، ص26.

[27] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الرابع، 2014، رام الله، فلسطين، 2015.

حـالات الطـلاق تقـع قبـل مـرور سـنة واحـدة علـى الـزواج، ونسـبة (16%) مـن الحـالات تقـع فـي السـنة الثانيـة أي نصـف حـالات الطـلاق تقـع قبـل مـرور سـنتين علـى الـزواج. كمـا تشـير بيانـات الإحصـاء الفلسـطيني إلـى مـا نسـبته (51%) مـن حـالات الطـلاق يكـون الـزوج أقـل مـن (30) سـنة ونسـبة (51%) مـن حـالات الطـلاق تكـون الزوجـة أقـل مـن (25) سـنة. أي أن معـدلات الطـلاق تـنخفض مـع التقـدم فـي العمـر الزمنـي كمـا بلغـت النسـبة (4%) بـين الـذكور دون سـن العشـرين وبلغـت النصـف للـذكور الـذين يبلغـون مـن العمـر (20–24) سـنة وبلغـت النسـبة الربـع فـي الفئـة العمريـة للـذكور مـن (30–34) سـنة أي أن أعلـى نسـبة للطـلاق تكون لدى الأزواج الصغار في السن.[28]

إن زواج الفتيـات قبـل 18 سـنة هـو حرمـان لهـن مـن التعلـيم وحرمـان لهـن مـن بنـاء شخصـياتهن ومـن تجـربتهن العلميـة التـي مـن خلالهـا تسـتطيع الفتـاة ان تعتمـد علـى نفسـها وان تكـون مسـتقلة، وبالتـالي يكـون بمقـدورها اتخـاذ قـرارات بنـاءً علـى تجربتهـا. كمـا أنـه يـؤدي لتراجـع مكانـة المـرأة لمـا لـه مـن تـأثيرات خطيـرة وسـلبية على مختلف الأصعدة.

التوصيات:

بـالرغم مـن صـعوبة الظـروف السياسـية مـن احـتلال صـهيوني يمـارس انتهاكاتـه فـي كافـة المجـالات وبـالرغم مـن سـوء الأوضـاع الاقتصـادية ومعانـاة غالبيـة الأسـر التـي تعـاني مـن الفقـر المـدقع وهـي سـمة سـائدة فـي المجتمـع الفلسـطيني إلا أن مؤسسـات المجتمـع المـدني والمؤسسـات الحكوميـة والأهليـة تسـعى لبـدل قصـارى جهـدها لأجـل الحـد مـن ظـاهرة الـزواج المبكـر لـدى الفتيـات الصـغيرات ولكـي يـتم علاج هذه الظاهرة يجب الأخذ بعدة إجراءات تتمثل في التالي:

[28] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير 2002 برام الله فلسطين.

1-يجب وضع خطة استراتيجية وطنية لمواجهة ظاهرة الزواج المبكر مع مراعاة ظروف وخصوصية المجتمع الفلسطيني لأجل الحد من الأسباب التي تدفع لها.

2- عقد الندوات وورش العمل من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية لتوعية الجمهور بمختلف فئاته بالمخاطر المترتبة على الزواج المبكر وأحقية كل فتاة في اتخاذ القرار في اختيار زوجها.

3-يجب وضع برنامج ارشادي تثقيفي لتوعية الفتيات والأهالي بمخاطر تزويجهن مبكراً والعمل على تغيير نظرة المجتمع الدونية للإناث لأن السائد هو النظرة الذكورية.

4-إعطاء دورات قبل الزواج للمقبلين على الزواج وتوعيتهم بمسؤولياته.

5-محاكمة القاضي والوالد في حال تزويج الفتيات الصغيرات وكذلك المتلاعبين بعقود الزواج والمزورين لشهادات ميلاد الفتيات الصغيرات.

6-العمل على رفع السن القانوني للزواج (18) سنة، وتوحيد القوانين في فلسطين.

7- من توصيات د. أحمد الطيبي (عضو الكنيست – طبيب ورجل سياسي) [29] في رأيه حول ظاهرة الزواج المبكر" يجب توعية الأهالي على ألّا يُصادروا طفولة فتياتهم وأن يعطوهنّ فرصة الطفولة العادية والزواج الناضج لتكون هذه أرضية متينة لحياة زوجية ناجحة ولمشاركة اجتماعية فعالة".

[29]لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية-استطلاع رأي،1999.

المراجع:

- ابن منظور، لسان العرب، ج2، دار الفكر،2003، ص60.

- إياد عماوي، ملامح التغير الاجتماعي في الريف الفلسطيني – دراسة ميدانية لعادات الزواج في ثلاث قرى فلسطينية بمحافظة طولكرم– رام الله – مجلة الجامعة الإسلامية – مجلد 16–عدد 1 ص 273–313 .

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير 2002، رام الله، فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات الزواج والطلاق، 2012، رام الله، فلسطين، 2013.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، الربع الرابع، 2014، رام الله، فلسطين، 2015.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية– التقرير السنوي2014 ، رام الله، فلسطين،2015.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق، 2015

–رجاء شهوان: وجهة نظر سكان محافظة قلقيلية في الزواج المبكر،2012، ص1–4.

–سنن الترمذي، كتاب النكاح، رقم الحديث (1084) ج3.

–سورة الروم: آية 21.

–عمار بدوي: الزواج والطلاق حقائق وأرقام، ط1، مطبعة الرسالة المقدسية، 2000.

–عمر رحنا: الأزواج، ج1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1981.

- مـازن العجلـة، إيمـان الخضـري، بطالـة الشـباب فـي قطـاع غـزة –تطورهـا – خصائصـها سـبل علاجهـا، قـراءات اسـتراتيجية – س 8–مـارس 2016، م. ت. ف –مركز التخطيط الفلسطيني، ص16.

- مازن العجلة، مرجع سابق، ص26.

- مجـدي المـالكي، 1991، بعـض الآثـار الاجتماعيـة للانتفاضـة فـي مخـيم الجلـزون: المـرأة والـزواج والعائلـة، مركـز بيسـان للبحـوث والإنمـاء، رام الله فلسطين.

- ملخـص دراسـة(Granquist,1931) منقـول مـن دراسـة "ملامـح التغيـر الاجتمـاعي فـي الريـف الفلسـطيني–دراسـة ميدانيـة لعـادات الـزواج فـي ثـلاث قـرى المحافظـة طـولكرم"–إيـاد عمـاوي، مجلـة الجامعـة الإسـلامية، "سلسـلة الدراسـات الانسـانية"، المجلـد السـادس عشـر، العـدد الأول، ص 273–313 يناير 2008.

- نبيـل الصـائغ: موسـوعة الأحـوال الشخصـية لجميـع المـذاهب والأديـان، ط2، 1997، ص13

- هنـاء السـبعاوي، أثـر الـزواج المبكـر للفتيـات فـي عمليـة التنميـة الاجتماعيـة، دراسات موصلية، العدد الثامن عشر. نوفمبر، 2007، ص104.

- هنـاء محمـد، العوامـل الاجتماعيـة المـؤثرة فـي التنميـة، رسـالة ماجسـتير (غيـر منشورة) كلية الآداب، جامعة الموصل، 2003، ص73.

المواقع الالكترونية:

http://www.palestine remembered.com/Geo Points/Zaxta_1724/Article-2652.html. –

–كيف ينظر الاختصاصيون إلى الزواج المبكر، المركز الاقتصادي السوري

http://www.syria-news.com/reanews.php?seq=1709

- مركز المعلومات الوطني، وفا، ظاهرة الزواج المبكر http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=8803

-يارا جاد الله، أنماط الزواج في فلسطين، سلسلة أوراق العمل الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، جامعة بيرزيت -فلسطين 2008 .....www.prb.org/pdf08/MENAW

- الزواج والطلاق المبكر وجهان يبكيان. بقلم: رياض عبد الرحمن الطهراوى. https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/301680.html

-المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: الوضع القانوني للمرأة الفلسطينية في منظومة قوانين الأحوال الشخصية سلسلة دراسات (35) ص5-7 المطبقة في قطاع غزة مقارنة مع اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة. http://www.pchrgaza.org/arabic/studies/private-law-women.htm

-الزواج المبكر بين القانون والمجتمع، نشرة مشرقيات، الجمعة 2008/3/8 تقرير لينة زعبي. مركز اعلام جمعية السوار وجمعية حقوق المواطنين. www.acr.org.il/pdf/arb48.pdf

دور الشباب في الحياة السياسية والحركة الوطنية الفلسطينية

أ. منصور أبو كريم

مقدمة:

شكل الشباب الفلسطيني وقوداً لمسيرة الثورة والعمل الوطني الفلسطيني، خاصة في أطر الحركة الوطنية السياسية على اختلاف أطيافها الفكرية. وما يميز الشباب الفلسطيني أنهم لم يكونوا جنود حركة التحرير فقط، بل كانوا القادة أيضًا، لدرجة أنه كان بالإمكان أن يُطلق على الحركة الوطنية الفلسطينية منذ النكبة حتى الثورة الفلسطينية المسلحة المعاصرة أنها ثورة الشباب، مما يجعلنا نتفق مع المحللين السياسيين الذين قالوا: "إن الربيع الشبابي الفلسطيني سبق الربيع العربي بعقود عدة، إذ بدأ منذ أواسط خمسينيات القرن العشرين، حيث تكاد تكون المرحلة (1956-1965) هي بجدارة مرحلة النشاط الشبابي الفلسطيني العلني والسري، حيث تشكلت العديد من المنظمات الفلسطينية التي كانت جسمًا وقيادة من الشباب. وبعض هذه المنظمات تطورت وتعاظم دورها مثل حركة فتح والجبهة الشعبية، وبعضها انحل وانضم أعضاؤها إلى المنظمات الناجحة".

ونظـراً لأن الشـباب هـم الشـريحة الأكبـر فـي مجتمعنـا الفلسـطيني، إذ يشـكل الشـباب الفلسـطيني مـن الفئـة العمريـة 15–25 مـا نسـبته 36,5% مـن المجمـوع العـام للسـكان فـي فلسـطين ممـا يؤكـد الـدور المتعـاظم لهـذا القطـاع الاجتمـاعي تحديـداً فـي عصـرنا عصـر الحركـة والتغييـر والتنميـة التـي نسـعى إليهـا بحيـث لا يمكـن بـأي حـال الحـديث عـن التنميـة الاجتماعيـة دون الأخـذ بعـين الاعتبـار تطـور هـذا القطـاع ومدى تلبية حاجاته.

ورغـم أهميـة دور الشـباب فـي بنـاء الأمـم والمجتمعـات، إلا أن الشـباب فـي فلسـطين خاصـة والـوطن العربـي عامـة يعـانون مـن مشـكلات تحـول دون تحقيـق طموحـاتهم، وقـد تكـون هـذه المشـكلات تحـديات داخليـة وخارجيـة فـي جوانـب الحيـاة عامـة والحيـاة المجتمعيـة خاصـة ممـا يتطلـب أن يكونـوا مسـتعدين لهـا وقـادرين علـى مواجهـة مواقفهـا بحكمـة وتمكـن نحـو الإنجـاز. لاسـيما وأن الشـباب هـم القـوة الأبـرز فـي التـأثير بـالمجتمع الفلسـطيني بشـتى المجـالات الداعمـة مـن شـأن المجتمـع، والتـي تسـاهم فـي بنـاء وبلـورة مجتمعـاً ديمقراطيـاً واعٍ. إن شـعبنا الفلسـطيني يعـيش الآن مرحلـة تحـرر وطنـي ديمقراطـي، والشـباب هـم الـذين قـدموا الكثيـر مـن المناضـلين الأبطـال وضـحوا بكـل غـالٍ ونفـيس مـن أجـل وطننـا الحبيـب، ولا أحـد يسـتطيع أن يعيـب هـذا العمـل، بـل ينحنـي شـرفاء العـالم تواضـعاً لهـؤلاء العظمـاء تقـديراً لصـمودهم. وتحـاول هـذه الورقـة البحـث فـي دور الشـباب الفلسـطيني فـي دعـم النضـال الـوطني الفلسـطيني ودورهـم فـي المشـاركة السياسـية فـي الحيـاة السياسـية الفلسطينية.

المحـــور الأول: دور الشـــباب في الحركـــة الوطنيـــة الفلسطينية

أولا: الدور النضالي للشباب قبل النكبة

منـذ بدايـة النضـال الـوطني الفلسـطيني وتشـكل الهويـة الوطنيـة الفلسـطينية التـي جـاءت كـردة فعـل للاحـتلال البريطـاني والمشـروع الصـهيوني، بـدأ الشـعب

الفلسطيني بمواجهة هذه المؤامرة الدولية، تصدر المشهد الشباب الفلسطيني، عبر تنظيم المسيرات الجماهيرية والاعتصامات، المنددة بسياسة الانتداب البريطاني في تسهيل الهجرة اليهودية لفلسطين، حيث تصدى الشباب الفلسطيني رغم قلة الإمكانيات المادية للمخططات الغربية، عبر العديد من الفعاليات والأنشطة العفوية وغير مدروسة، والتي جاءت في معظمها بشكل عفوي نابع من صدق الانتماء لهذه الأرض.

حيث شهدت الفترة خلال الأعوام الممتدة بين 1919 و1936، عدداً من المؤتمرات الوطنية، التي لعب فيها الشباب دورا رئيسياً، فقد انعقد " المؤتمر العربي الفلسطيني الأول " في مدينة القدس، في آذار/مارس 1919، وحضره ممثلون عن الجمعيات الإسلامية والمسيحية التي تشكلت في أنحاء شتى من البلاد، وجاء تشكيلها بمثابة ردة فعل أولية ضد بداية نشاطات المستعمرين البريطانيين لتسهيل بناء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وانعقد المؤتمر الفلسطيني الثاني في شباط/ فبراير 1920 في مدينة يافا. ثم اشترك مندوبون فلسطينيون في أعمال " المؤتمر السوري الأول الذي عقد في دمشق عام 1920، وانعقد المؤتمر الفلسطيني الثالث في أواخر سنة 1920 في مدينة حيفا. وانعقد المؤتمر الرابع في حزيران/ يونيو 1921 في مدينة القدس، وحضره لأول مرة ، ممثلون فلسطينيون آخرون غير ممثلي الجمعيات الإسلامية والمسيحية. وانعقد المؤتمر الخامس في آب/أغسطس 1922 في نابلس، وجاء أوسع تمثيلاً من المؤتمرات السابقة، وهو الذي وضع أول ميثاق وطني في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني، واقسم أعضاؤه اليمين على التمسك به، وهذا نصه " نحن ممثلين الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر الفلسطيني الخامس المعقود في نابلس، نتعهد أمام الله والتاريخ والشعب، على أن تستمر جهودنا الرامية إلى استقلال بلادنا وتحقيق الوحدة العربية بجميع الوسائل المشروعة، وسوف لا نقبل بإقامة وطن قومي يهودي أو هجرة يهودية[1]. وعقد المؤتمر العربي الأرثوذكسي الثاني في

[1] حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني 1974/1964، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، بيروت 1980م، ص11:12

28تشرين الثاني 1931م في يافا برئاسة عيسى داود العيسى، وحضر المؤتمر 85 مندوبا من فلسطين والأردن يمثلون الطائفة الأرثوذكسية، وقد دافع هذا المؤتمر عن عروبة فلسطين وطالب بعدم التدخل في شؤون فلسطين من أي دولة أجنبية [2].

وعقد العديد من المؤتمرات الإسلامية والوطنية في مختلف المناسبات ذات العلاقة بإدارة الصراع السياسي مع أعداء الوطن والشعب، وكان من أهم تلك المؤتمرات، مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول، الذي انعقد في يناير عام 1932م، ومؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الثاني، والذي انعقد في العاشر من مايو عام 1935م، وقد انبثق عن هذين المؤتمرين لجنة تنفيذية برئاسة يعقوب الغصين. وركز هذان المؤتمران على قضايا الوحدة، ومحاربة الاستعمار البريطاني، وتطوير التعليم، ووقف الهجرة والاستعمار الاستيطاني، وتطوير الأنشطة الشبابية من خلال الفرق الكشفية، التي اعتبرت نواة الجيش الفلسطيني[3].

ولم تكن الحركة النقابية في معزل عن هذا الخطر الصهيوني، حيث جاء مؤتمر العمال العرب الأول، لكي يؤكد أن انعقاده جاء في وقت ارتفعت فيه روح اليقظة بين طبقات الشعب العاملة في فلسطين، من اجل الدفاع عن حقوق العمال، كما أن وعي الطبقة العاملة بخطر الهجرة الصهيونية وما ترتب عليها من توسيع دائرة البطالة وطرد العمال العرب لحساب العمال اليهود، كان الدافع وراء رغبة العمال العرب في تنظيم صفوفهم في المجال النقابي[4].

---

[2] جبارة، تسير، تاريخ فلسطين، دار الشروق، الطبعة الاولي، عمان1998، 192

[3] الأسطل، رياض، محمود، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، الطبعة الثانية، بدون دار نشر 2000م، ص 252

[4] ياسين، عبد القادر، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية 1918-1948، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1980م،ص 123

وتم تشكيل مجموعة من الأحزاب السياسية لتأخذ دورها في الدفاع عن الحقوق الوطنية الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني: فتم في أوائل الثلاثينيات تشكيل الأحزاب السياسية التالية[5]:

- حزب الاستقلال، برئاسة عوني عبد الهادي، آب /أغسطس 1932م
- حزب الدفاع، برئاسة راغب النشاشيبي كانون الأول / يناير 1934م
- الحزب العربي الفلسطيني برئاسة أمين الحسيني، نيسان/ابريل 1935م
- حزب مؤتمر الشباب، برئاسة يعقوب الغصين، أيار / مايو 1935م
- حزب الإصلاح، برئاسة حسين فخري الخالدي، حزيران / يونيو 1935م
- حزب الكتلة الوطنية، برئاسة عبد اللطيف صلاح، 1935م

ثانياً: دور الشباب في الثورة الفلسطينية المعاصرة

كانت بداية الثورة الفلسطينية عبر تأسيس حركة فتح عبر مجموعات طلابية، مما يدلل على أهمية دور الشباب في الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة، حيث تؤكد الدراسات التاريخية أن فكرة أنشاء حركة فتح كانت وسط رابطة طلبة فلسطين الدارسين في مصر سنة 1956، وعندما تخرَّج هؤلاء عملوا في أماكن عملهم الجديدة وعبر اتصالاتهم على إنشاء أنوية للحركة. ويبدو أن أول وأنشط هذه الأنوية كان في الكويت حيث ترجع بداية نشأته إلى أكتوبر 1957 وتحديداً في منطقة الصليبيخات، وكان من أوائل مؤسسي هذه النواة أبو جهاد، وياسر عرفات، ويوسف عميرة، وسليمان حمد، وعادل عبد الكريم، وغيرهم. وقد أصدرت مجموعة الكويت مجلة "فلسطيننا" في لبنان في نوفمبر 1959 وقد كان ذلك وسيلة جيدة للتعرّف والتواصل مع أولئك الذين يحملون نفس الأفكار في

[5] أبو غربية، بهجت، صفحات من تاريخ القضية الفلسطينية حتى عام 1949 الرؤية التاريخية وملامح تجربه ذاتية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989م، ص 29

البلدان الأخرى، ودعوتهم للانضمام للحركة. وحسب صلاح خلف أبو إياد فإن أول اجتماع تأسيسي لممثلي الحركة كان في الكويت في 10 أكتوبر 1959[6]

لقد شكل الشباب عصب النضال الوطني ضد بدايات الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، وشكلوا طليعة من أطلقوا الفصائل الثورية الفلسطينية في ستينيات القرن الماضي التي أعادت ضمن منظمة التحرير الاعتبار والاعتراف العالمي بالشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره بعدما تشرذم الشعب بسبب التطهير العرقي (النكبة) الذي قامت به العصابات الصهيونية في خلال الفترة (1947-1948)، وما تلاه بعد عشرين سنة من هزيمة حزيران 1967.

والمميّز للشباب الفلسطيني أنهم لم يكونوا جنود حركة التحرير فقط، بل كانوا القادة أيضًا، لدرجة أنه كان بالإمكان أن يُطلق على الحركة الوطنية الفلسطينية منذ النكبة حتى الثورة الفلسطينية المسلحة المعاصرة أنها ثورة الشباب، مما يجعلنا نتفق مع المحللين السياسيين الذين قالوا: "إن الربيع الشبابي الفلسطيني سبق الربيع العربي بعقود عدة، إذ بدأ منذ أواسط خمسينيات القرن العشرين، حيث تكاد تكون المرحلة (1956-1965) هي بجدارة مرحلة النشاط الشبابي الفلسطيني العلني والسري، حيث تشكلت العديد من المنظمات الفلسطينية التي كانت جسمًا وقيادة من الشباب. وبعض هذه المنظمات تطورت وتعاظم دورها مثل حركة فتح والجبهة الشعبية، وبعضها انحل وانضم أعضاؤها إلى المنظمات الناجحة[7].

فمعظم الأحزاب السياسية الفلسطينية المتنوعة التي خاضت صراعاً مع الاحتلال الصهيوني بهدف تحقيق الحرية والاستقلال والمساواة والديمقراطية وبرغم عدم توحدها وطغيان بعض التناقضات الثانوية على عملها. إلا أن مسيرة النضال التي قادها الشعب الفلسطيني منذ انطلقت الثورة وصولاً إلى كافة مراحلها كانت قيادتها شابة، لأن مفهوم النضال والقيادة والعمل الثوري لا يقاس بعمر معين

[6] صالح، محسن، دراسات في تاريخ فلسطين، مركز الزيتونة للدراسات السياسية، بيروت 2003، ص204

[7] جمان مزّاوي، رهام الجعفري، وآخرون، دور الشباب الفلسطيني في شق مسار التغيير ومواجهة تحدّيات المشروع الوطني، المركز الفلسطيني لابحث السياسات -مسارات، رام الله 2016، ص 5

وليس بثورة فوقية، أو ثورة نخبة أو ثورة طبقة، وانما هي ثورة الشعب ، لهذا يجب على الفصائل والقوى والاحزاب واللجان والاتحادات الشعبية اعطاء دور مهم للشباب، كدور طليعي، لأن هذه الطاقة من الشابات والشباب تتقدم الصفوف وهي تحمل الفكر الثوري والايمان بالقضية، فهذا التركيز على الشباب هو مسؤولية الجميع، ويقع على كاهل الجيل الجديد عبء المرحلة، لان طبيعة الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية زودت الشباب بالحيوية والاستعداد للثورة وللنضال ، وهم يحملون المؤهلات الطبيعية ويتسحلون بالفكر الثوري الصحيح وبالمبادئ السليمة [8].

إن المرحلة التاريخية التي مرت بها المؤسسات السياسية، وما رافقها من تغيرات وظروف تاريخية وسياسية والتي أدت في نهاية المطاف إلى انعكاس ذلك على الشباب وآرائهم وتطلعاتهم. كما أن استمرار منطق غياب المشاركة وطغيان الحزب الواحد والفئوية على العمل الحزبي في فلسطين، والتخبط الحادث في البرنامج السياسي الاستراتيجي والمرحلي، والقمع والرقابة أدى إلى تحويل المشاركة السياسية للشباب لتنحصر في أشكال محددة، حيث يتم تمثيل الشباب بأقل من الحد الأدنى في الهيئات القيادية للفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية، وهذا أدى لتكلس وظيفي وسياسي في المراكز العليا لدى الفصائل الفلسطينية. لذلك لابد من ضرورة مشاركة الشباب في المؤسسات والأحزاب السياسية على أن يأخذوا دوراً واضحاً يرتبط بقضايا التحرر الوطني والاجتماعي وصولاً إلى المجتمع الحر الديمقراطي المدني في فلسطين عبر إتاحة الفرصة لهم للتأثير في صنع القرار برغم كل المعيقات التي تقف سداً منيعاً أمام ذلك، لأن المستقبل للشباب والحركة الشبابية التي لابد أن تولى الأهمية لها كونها مرشحة لأن تلعب دوراً طليعياً في هذا المضمار التحرري الوطني والديمقراطي والاجتماعي منذ الآن.

[8] الجمعة، عباس، تغييب دور الشباب في الاحزاب والفصائل والقوى السياسية الفلسطينية، دينا الوطن، https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/398363.html

وانطلاقاً من الإيمان العميق لدى الشعب الفلسطيني، وخاصة الشباب وقدرتهم على العطاء والمواصلة لمسيرة الصمود والتحدي والمقاومة حتى بناء الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وضمان حق العودة وتقرير مصير شعبنا، بما لديه من مصادر بشرية وخبرات وطاقات يتطلب من المعنيين تفعيل هذه الطاقات لإنجاز المهمات الأساسية باتجاه دحر الاحتلال، وإزالة التبعية للغرب المعولم، إذ يلقى على عاتق الشباب فلسطيني ما يلي[9]:

- مقاومة الاحتلال بشتى الطرق سواء النفسية – الفكرية – السياسة.
- تدعيم وحدة الصف الوطني الفلسطيني علي برنامج سياسي واضح.
- المساهمة في وضع رؤية مستقبلية للوضع الفلسطيني برمته.
- محاربة المبادرات التي تحاول تهويد القضية الفلسطينية.
- وضع مخطط مستقبلي للشباب ودورهم في تقرير مستقبلهم.
- المشاركة في جميع الفعاليات الوطنية الهادفة إلى دحر الاحتلال وإرجاع حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة.

المحور الثاني: المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية

أولاً: تعريف المشاركة السياسية:

يقتضى الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية، توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، تمهيدًا لطرح مفهوم المشاركة السياسية. فالمشاركة قد تعنى أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة، وإدارة الشئون العامة، أو اختيار القادة السياسيين على

[9] جودة، محمد، الشباب الفلسطيني ودوره في المشاركة السياسية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1498، 2006، ص 3

أي مستوى: حكومي، أو محلي، أو قومي. وهناك من يعرفها على أنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة، أو أجهزة الحكم المحلى، أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع، سواء كان طابعها استشاريًّا أو تقريريًّا أو تنفيذيًّا أو رقابيًّا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة. وهي قد تعنى لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة، التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، وصنع السياسات، ووضع الخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدمي أو على المستوى الإنتاجي، وكذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي[10].

كما تعني المشاركة إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى، في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية، أو التعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية. كما قد تعنى تلك الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة، أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية، وفقًا لخطط مرسومة، وفي حدود السياسة الاجتماعية للجميع.

ويمكن تقسيم المشاركة الجماهيرية إلى ثلاثة أنواع رئيسة: المشاركة الاجتماعية، والمشاركة الاقتصادية، والمشاركة السياسية، وإن كانت هناك صعوبة عند الفصل بين هذه الأنواع في الواقع العملي، لارتباط هذه الأنواع مع بعضها ارتباطًا قويًّا، وتداخلها تداخلاً قويًّا، وتأثير كل نوع في النوعين الآخرين وتأثره بهما تأثرًا كبيرًا، وهي كتالي[11]:

1- المشاركة الاجتماعية

[10] جلال عبد الله معوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي" المستقبل العربي، السنة السادسة، العدد 55 سبتمبر 1983 ، ص 109

[11] عبد الله، سناء فؤاد، في آليات التغيير الديمقراطي في الوطن الغربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 210

وتعرف المشاركة الاجتماعية على أنها تلك الأنشطة، التي تهدف إلى التغلب على بعض المشكلات العملية اليومية، وتُسهم في تحقيق قدر من التضامن والتكافل بين أعضاء المجتمع، وذلك في مجالين أساسيين

الأول: هو الجهود التطوعية: كبناء المساجد أو المدارس أو المستشفيات، بالمساهمة بالمال والأرض في إنشائها.

والثاني: هو حل المشكلات اليومية، والخلافات التي قد تنشأ بين الأفراد أو الجماعات في المجتمع، فالمشاركة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية، تحدث نتيجة تفاعل الفرد وتعامله مع أفراد مجتمعه، وجماعاته ومنظماته ومؤسساته، وتختلف درجة استجابة المواطن لتلك المشاعر وفقاً لعدة عوامل، بعضها نفسي كسماته وقدراته النفسية والعقلية، وبعضها اجتماعي كظروف التنشئة الاجتماعية، كما تخضع المشاركة للظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والتربوية لشخصية الفرد ومجتمعه.

2- المشاركة الاقتصادية

هي مشاركة الجماهير في مشاريع التنمية الاقتصادية، وذلك بالمساهمة في وضع قراراتها وتمويلها وتنفيذها، كما قد تعني الأنشطة التي تقوم بها الجماهير لدعم الاقتصاد القومي: مثل دفع الضرائب والرسوم وغيرها، كما قد تعنى أن يقوم الفرد بضبط إنفاقه، بحيث يكون استهلاكه في حدود دخله، وبما يسمح له بوجود فائض على الدوام، يدعم الاقتصاد الوطني، مع توفر درجة من الوعي تجعله يقاطع التجار، الذين يغالون في رفع الأسعار، أو يحجبون سلعًا معينة عن المستهلكين.

3- المشاركة السياسية

تعنى تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها المواطنون؛ بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر، في عملية اختيار الحكام، أو التأثير في القرارات، أو السياسات التي يتخذونها كما قد تعني المشاركة السياسية، العملية التي يلعب الفرد

من خلالها دورًا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة.

ويرى البعض أن أنشطة المشاركة يمكن تصنيفها في مجموعتين:

1ـ أنشطة تقليدية أو عادية: وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية، والدخول مع الغير في مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة، والمشاركة في الحملة الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصلحة، والانخراط في عضوية الأحزاب، والاتصال بالمسئولين، والترشيح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السياسية. ويعتبر التصويت أكثر أنماط المشاركة السياسية شيوعًا؛ حيث تعرفه الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء، مع خلاف في دلالته، ودرجة تأثيره، فهو في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين، واختيار شاغلي المناصب السياسية بدرجة كبيرة من الحرية، ولكنه ليس كذلك في الأنظمة التسلطية، إذ تعد الانتخابات هناك أداة لمن هم في مواقع السلطة، يستخدمونها للدعاية، وكسب التأييد والشرعية، أكثر منها أداة للاختيار السياسي الواعي، والتأثير في شئون الحكم والسياسة من قِبَل الجماهير، ولهذا قد يعتبر الامتناع عن التصويت لونًا من الاحتجاج الصامت[12].

2ـ أنشطة غير تقليدية: بعضها قانوني مثل الشكوى، وبعضها قانوني في بعض البلاد وغير قانوني في بلاد أخرى، كالتظاهر والإضراب وغيره من السلوكيات السلبية. وتعتبر المشاركة السياسية شكلاً من أشكال التعليم، حيث يتعلم المواطنون من خلالها حقوقهم وواجباتهم، وهذا يؤدى بدوره إلى معرفة تامة وإدراك كبير لهذه الحقوق والواجبات، وإلى مزيد من الواقعية والمرونة في مطالب هؤلاء المواطنين. فالمشاركة السياسية ترتبط بالمسئولية الاجتماعية، التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات، لذلك فهي سمة من سمات النظم

[12]- المحمد، صخر، أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية 2011، ص 7

الديمقراطية، حيث يتوقف نمو وتطور الديمقراطية على مدى اتساع نطاق المشاركة، وجعلها حقوقاً يتمتع بها كل إنسان في المجتمع. كما تؤدى المشاركة إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع، مما يؤدى بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام، ذلك أن المشاركة تعطى الجماهير حقاً ديمقراطياً يمكنهم من محاسبة المسئولين عن أعمالهم، إذا ما قصروا في الأداء؛ ذلك لأن المواطنين الذين لديهم معرفة وعلم بمجريات الأمور، يمكنهم الحكم تماماً على مدى جودة الأداء الحكومي، بالإضافة إلى أن المشاركة تدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه، الأمر الذي سينعكس بالضرورة، على شعوره بالانتماء لوطنه الكبير.

ما أن المشاركة تجعل الجماهير أكثر إدراكاً لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللإمكانيات المتاحة لها فتفتح باباً للتعاون البناء بين الجماهير والمؤسسات الحكومية.

إن المشاركة الحقيقية تعنى في كثير من الأحيان، تدعيم الفكر الحكومي بكثير من الآراء الجماهيرية الصالحة، التي لم تتأثر بتقاليد البيروقراطية وحدودها، كما أنها تؤدى إلى قيام الجماهير بتنظيم أنفسهم في جمعيات أهلية، تساند الهيئات الحكومية في مقابلة الاحتياجات العامة للجماهير ككل[13].

ثانياً: مفهوم المشاركة السياسية:

يقوم مفهوم المشاركة السياسية على أساس واضح ومحدد من دخول المواطن العادي، بمحض اختياره وبكامل إرادته في نشاط جماعي اجتماعي تتداخل فيه مصلحة الفرد بمصلحة المجموع إلى درجة يصبح فيها من الصعب الفصل بين هذه المصالح، وإن تراوحت حدتها حسب الوضع أو المجتمع المعين. وقد لا يكون لهذا النشاط الذي يمارسه الفرد العادي، بشكل عفوي وفردي في البداية، تأثير إيجابي على مجريات الأمور أحيانا، الأمر الذي يحبط الفرد العادي، أو يخلق لديه الإحساس بالحاجة إلى نمط أرقى وشكل أكثر تنظيماً من

[13]- المحمد، صخر، أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية 2011، ص 8

أشكال النشاط، وهنا يأتي دور منظمات المجتمع المدني القائمة، أو الفئات المتنورة اجتماعيا، للبدء بالعمل المنظم الجماعي وفق برنامج نظري وبرنامج عمل متجانس معه، ويكون هذا العمل النواة الأولى أو الشكل الجنيني لعملية المشاركة السياسية الفاعلة لهذا الفرد ضمن إطار مجموعة منظمة هي منظمة المجتمع المدني[14].

ولكن ينبغي الإشارة هنا إلى أن مفهوم المشاركة السياسية بمحتواه العام، لا يعني بالضرورة مشاركة الفرد بالعملية السياسية بمفهومها المحدد الضيق الخاص بسياسة الدولة او النظام السياسي مباشرة، بل يمكن لهذا المفهوم أن يختص بجانب واحد من جوانب المشاركة السياسية مثل الإصلاح الاجتماعي أو الإصلاح الديمقراطي وحتى العمل في المنظمات المدنية القطاعية المتخصصة، حيث يكون هذا النشاط جزءا من مجمل النشاطات التي يمارسها أفراد المجتمع ضمن منظماتهم المدنية من اجل خلق صورة شاملة وواسعة لمجمل المجتمع من خلال مشاركة الجميع في رسم هذه الصورة ولكن من منطلق التخصيص والنشاط الاحترافي الواعي والممنهج.

ثالثاً: أنماط ودوافع المشاركة السياسية

تتعلق المشاركة السياسية بكيفية تأثير الأفكار والمفاهيم والقيم السائدة اجتماعيا في العملية السياسية وعملية صنع القرار، سواء من خلال العلاقة المباشرة بالحكم، أو من خلال المؤسسات الوسيطة، ولهذا فإن المجتمع حين يفرز شكل النظام السياسي بطريقة أو بأخرى، إنما يقوم من خلال قيمه بتحديد نوع السلطة السياسية ونوع المشاركة في صنع القرار. إن ثقافة المشاركة السياسة، ثقافة مهمة في تحديد علاقة الحكم مع المجتمع، أي أنه كلما كان الحكم أكثر إشراكا للمجتمع وأفراده ومؤسساته في عملية صنع القرار، كلما كان أكثر ديناميكية وأكثر قدرة على تكييف نفسه مع حاجات المجتمع، وكلما كانت ثقافة المجتمع السياسية ناقدة ومستعدة للمشاركة السياسية، كلما كان الحكم حساسا للرأي العام

[14] شاهين، سوسن، دراسة حول "مفهوم المشاركة السياسية في فلسطين"، جريدة القدس، فلسطين 2011

ولا شك أن المشاركة السياسية واجب وطني على كل البالغين العاقلين، لكن هذا وحده لا يحقق المشاركة السياسية الفعالة، لأن المشاركة عمل إرادي قبل كل شيء، ويمكن أن نجمل

دوافع المشاركة السياسية على النحو التالي[15]:

الدوافع النفسية حيث يسعى المشارك سياسيا لإثبات وجوده وتأكيد ذاته كإنسان حر الإرادة قادر على اتخاذ موقف في موضوع سياسي هام، ويحتاج هذا الدافع لمواطن يتمتع بتربية سياسية وطنية بعيدة عن المصالح الذاتية الضيقة، إلى جانب الإحساس الكبير بمسؤولية وطنية شاملة.

- **المشاركة كتعبير عن وعي سياسي** حيث يربط المواطن هنا بين الحقوق التي يحصل
- عليها كونه جزءا من المجتمع، وواجباته تجاه هذا المجتمع.
- **المشاركة السياسية كأداة للتعبير** عن مطالب محددة قد تكون مطالب نقابية أو سياسية

أو اجتماعية، ويظهر مثل هذا النمط من المشاركة في حالات اصطفاف فئة أو شريحة معينة من المجتمع خلف ممثليها في نزاع مهني أو سياسي محدد، مثل التزام عمال قطاع معين بإضراب تعلنه نقابتهم من أجل تحقيق مكاسب معينة للعاملين في القطاع أو الاستجابة الشعبية لنداء تصدره قوى سياسية معينة من أجل تعزيز موقفها في نزاع تخوضه ضد السلطة السياسية الحاكمة، مثل الدعوة لإضراب عام أو عصيان مدني لتحقيق مطالب محددة.

- **المشاركة بدوافع عرقية أو دينية**، ويظهر مثل هذا النوع من المشاركة عند الحركات القومية والجماعات الدينية حيث يسعى أفراد هذه الجماعات لإظهار فكرهم القومي أو الديني، وهذا النوع من المشاركة يمثل في كثير من الحالات دليلا على وجود دولة متعددة القوميات أو الديانات والمذاهب، وإلى وجود درجة

[15] شاهين، سوسن، دراسة حول "مفهوم المشاركة السياسية في فلسطين"، جريدة القدس، فلسطين 2011

معينة من التناقض أو عدم الانسجام بينها بحيث تقوم كل قومية أو طائفة منها بتشكيل جسم سياسي أو مذهبي خاص بها ويدافع عن مصالحها أمام القوى الأخرى والدولة معا.

•**المشاركة السياسية:** خوفا من السلطة ويظهر هذا النوع في بعض دول العالم الثالث حيث يعتبر المواطن أن المشاركة في التصويت مثلا تعتبر انصياعا لأوامر ورغبات السلطة ودرءا لخطرها.

رابعاً: أهمية المشاركة السياسية للشباب للنظام السياسي القائم:

تتبع أهمية المشاركة السياسية في الأنظمة السياسية، لأنها تعتبر المعبر الأول عن اندماج كل فئات المجتمع في السياسية، بما يضمن تماسك المجتمع، ويمكن التأكيد على أهمية المشاركة السياسية في النقاط التالية:

أ- مشاركة الشباب دليل على وجود ديمقراطية سليمة يمثل النظام السياسي فيها الشعب وتطلعاته، وهو ما سعى لإثباته الأنظمة الحاكمة لتأكد شرعيها

ب- كما أنها تساهم في تعزيز الانتماء لدى الشباب، وجعلهم أكثرا ارتباطا بمجتمعاتهم

ت- إن اهمال الشباب له تداعيات خطيرة على المجتمع، حيث إنه عادة ما يتسبب في تحويل الشباب إلى معول هدم في المجتمع، بدلا من أن يكونوا روادا للتنمية

ث- حالة الفراغ التي قد تعتري الشباب نتيجة لعدم إدماجهم في المشاركة السياسية عادة مما يؤدي إلي دفعهم للعمل ضد مجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشر

ج- المشاركة السياسية للشباب تمكن صناع القرار من التعرف على مشاكل الشباب الحقيقية، وبالتالي العمل على حلها بصورة سليمة.

ح- تعكس المشاركة السياسية الشعور بالمسؤولية المجتمعية والرغبة في التصدي للمشاكل المشتركة، ودليل على الاحساس بالأمان والرغبة في صنع التغيير.

أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسة[16]:

من بين أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية ما يلي:

1- غياب الديمقراطية داخل الأحزاب.

2- غياب حرية تعبير منخرطي هذه الأحزاب.

3- هيمنة العلاقات الأسرية والعائلية داخل الأحزاب والجمعيات.

4- تمسك "زعماء الأحزاب" بالقيادة بشكل بيروقراطي وغير ديمقراطي.

5- اقتناع أغلبية الشباب بعدم جدوى الانخراط في العملية السياسية، لما يروه واقعاً ملموساً من ممارسات غير مسؤولة، وانتهازية مفضوحة لبعض الزعماء والمناضلين.

6- غياب برامج حزبية واضحة المعالم ومتميزة تختلف من حزب لآخر.

7- عدم منح الشباب الفرصة داخل الأحزاب السياسية للترشح للانتخابات التشريعية والجماعية

خامساً: الفصائل الفلسطينية السياسية وآليات الاتصال بالشباب.

يظهر واقع الشباب السياسي في العالم العربي وكان الحياة السياسية في غيبوبة وان مفهوم السياسة كإدارة للشأن العام والمشاركة فيه غدا في هذه المرحلة مرتبطا بالمحسوبية والمنافع واستغلال النفوذ والناس لمصالح فئوية وشخصية ضيقة، الأمر الذي ساهم في إبعاد الناس عن السياسة وجعل السياسيين في واد والناس عامة والشباب خاصة في واد آخر. ليس متاحا للشباب العربي في معظم

[16] الندوي، محسن، مشاركة الشباب في الحياة السياسية ودورها في تحصين كرامة الإنسان، مجلة الحوار المتمدن، العدد2597، 2009

الدول العربية الانخراط في العمل السياسي عبر القنوات المؤسساتية ،كون هذه القنوات شبه مغلقة، لا يعبر منها إلا بعض الساعين إلى مكاسب. ذلك أن الفساد السياسي والإداري ضارب في غالبية المؤسسات السياسية على امتداد العالم العربي، وهو واقع لا يقابله الشباب العربي بغير النفور والاستياء، في غياب القدرة على التغيير والتأثير وإزاء هذا الواقع الذي تنعدم فيه الحياة السياسية وتتراجع فرص مشاركة الشباب بفاعلية في مجتمعاتهم واستشراء الفساد السياسي، يضع الشباب العربي نصب عينيه الهجرة سبيلا للخلاص.

1- خصائص النظام الحزبي الفلسطيني

A. جاءت كل التشكيلات السياسية التي عرفها الفلسطينيون منذ بداية القرن العشرين وحتى يومنا هذا في سياق الرد على التحديات الناجمة عن الاستعمار الغربي وما يعرف بصدمة الحداثة وانهيار الدولة العثمانية، ومواجهة المشروع الصهيوني الاستيطاني، أي في إطار البحث عن هوية وكيانية جديدة. ولم تخرج هذه التشكيلات من حيث مرجعياتها الفكرية وأساليب عملها وأشكال تنظيمها وأهدافها عن الصراع بين منظومتين مرجعيتين وتفاعل كل منهما مع البنية المجتمعية الفلسطينية: الإسلام والحداثة الغربية[17].

B. لم يتحقق تميز البرامج السياسية والأيديولوجية، وبالتالي تحولها إلى محط جذب جماهيري، إلا بتوفر واحد أو أكثر من العناصر التالية: (أ) إذا كانت تشكل امتداداً لأيدولوجيا مهيمنة إقليمياً أو عالمياً، ومتمثلة في دول قائمة أو في حركات كبرى فاعلة. (ب) قدرتها على إعطاء التفسيرات والإجابات السياسية والفكرية لأسئلة المرحلة، واللجوء إلى نمذجة المبادئ والقيم الثقافية لجعلها في متناول عامة الناس. (ج) تبني مواقف حازمة وراديكالية في مواجهة الحركة الصهيونية والاحتلال[18].

---

[17] محيسن، تسير، النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث": دراسة بنيوية، ورقة عمل في مؤتمر آفاق الواقع السياسي الوطني في ظل ما يواجه من تحديات وصعاب، جامعة بيرزيت، 2006، ص3

[18] المرجع السابق، ص 3

C. أما اكتساب مساحات التأثير والنفوذ، فكانت تتحقق لهذا التنظيم أو ذاك بفعل العناصر التالية: (أ) التمايز والتميز البرنامجي. (ب) امتلاك طاقة احتجاجية وتعبوية لاستنفار قيم معينة من الثقافة السائدة، أو قطاعات وشرائح اجتماعية معينة. (ج) الانخراط الفعال في الكفاح الوطني ضد الاحتلال، مع تفضيل الأساليب العنيفة كالكفاح المسلح، والعمليات التفجيرية. (د) المبادرات الجماهيرية التي تعاطت مع مشاكل الجمهور وقدمت حلولاً لها كشبكات الخدمة الاجتماعية. (ي) امتلاك الموارد وتقديم التسهيلات وأشكال التحفيز المختلفة لبناء جمهور المؤيدين[19].

D. شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية، داخل الحقل السياسي ومن ثم النظام السياسي الفلسطيني، تصارع الرؤى البديلة وعمليات إحلال واحدة محل أخرى، واشتباكها في عمليات الحوار والمعارضة السياسية والتنافس الحزبي بمختلف جوانبه (الاتجاه القومي بديلاً للقيادة التقليدية ذات النزعة العشائرية، وطنية فتح مقابل الاتجاه القومي المهيمن على قيادة منظمة التحرير ما قبل عام 1968، وأخيرا إسلامية حماس في مواجهة وطنية المنظمة منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين)[20].

E. تسبب الفصائلية السياسية العسكرية في شيوع أمراض الشللية والتناحر والمساومات الفئوية الضيقة وروح التعصب وسيادة القيادة الأبوية اللامؤسسية. ولم تكن التعددية السياسية، التي تعني قدراً من التحمل والتعايش المشترك في نفس الحيز السياسي، جزءاً من القناعة الراسخة أو الثقافة المتجددة بقدر ما مثلت امتداد للتعددية الاجتماعية التقليدية الناشئة عن العلاقات القبلية والعشائرية المحكومة بموازين القوى القائمة ومراعاة المصالح المشتركة[21].

---

[19] محسين، تسير، النظام السياسي الفلسطيني و"التيار الثالث": دراسة بنيوية، ورقة عمل في مؤتمر آفاق الواقع السياسي الوطني في ظل ما يواجه من تحديات وصعاب، جامعة بيرزيت، 2006، ص4

[20] المرجع السابق، ص4

[21] المرجع السابق، ص5

2- أهمية المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني

يمثل الشباب ما نسبته 30% من المجتمع الفلسطيني حسب احصاءات التقارير الرسمية الصادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. ويعتبر الشباب الفلسطيني مسيس بطبيعته نظراً لظروف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والظلم الذي عاشه أبناء الشعب الفلسطيني وهي ظروف ساهمت في إكساب الشباب الفلسطيني الوعي السياسي اللازم تجاه قضيته باعتباره عماد المجتمع، ومحرك الثورة والعمل النضالي ضد الاحتلال، والذي تم ممارسته من خلال الكتل والاتحادات والمجالس الطلابية، والتنظيمات السياسية والأطر الجماهيرية والعسكرية خلال زمن الانتفاضات والتي أدت إلى تعميق التسيس داخل المجتمع الفلسطيني عامة، وبين صفوف الشباب خاصة. انطلاقاً من أهمية المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات المحلية، وما يترتب على هذه المشاركة من حقوق وواجبات؛ يطالب شباب غزة بتشكيل قوائم انتخابية شبابية، من أجل مشاركة فاعلة وناجحة نحو تعزيز حقوقهم في الترشح والاقتراع في انتخابات الهيئات المحلية المزمع عقدها في أكتوبر القادم، وحقهم في تمثيل شريحتهم في المجتمع وتوصيل صوتهم [22].

3- دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين:

على تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بضمان حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه الوطنية المشروعة، ثم إن عليها ثانياً أن تنشط في مجال صنع القرار ورفع نسبة مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية بكل أشكالها ومستوياتها، وثالثاً يجب على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أن

[22] ساق الله، سلوى، واقع المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني في الانتخابات، وكالة سواء الإخبارية، 2016

المصدر: http://www.palsawa.com/news/2016/08/21/opinions/80094.html

تنشط في المجال الاقتصادي من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على جميع موارده الاقتصادية وبناء اقتصاد وطني مستقل قائم بذاته ثم يتطرق الفصل إلى أشكال المشاركة السياسية التي يسعى المجتمع المدني الفلسطيني عبر منظماته ومؤسساته لنشرها، وما هو الهدف من وراء هذه المشاركة، هل هي مشاركة لمجرد المشاركة؟ أم مشاركة من أجل وضع العصي في دواليب عربة التحرك نحو الديمقراطية؟ أم أنها مشاركة للوصول بالمجتمع بأسره إلى مرحلة الحياة الديمقراطية البعيدة عن الولاء الأعمى للعشيرة والقبيلة والحزب أو الفصيل؟ والقائمة على مفهوم المواطنة الواعية في وطن واحد يضم مجتمعاً واسعاً، تتمايز مصالح وغايات أفراده الخاصة، لكنها في تمايزها لا تصل أبداً حد الاقتتال أو الصراع العنيف، بل تبقى ضمن إطار مرن من الحوار الديمقراطي الضامن لمصالح الأفراد والمجتمع في معادلة دقيقة من تقاطع مصالح العام والخاص داخل المجتمع الواحد. من هنا يمكن القول إن ثقافة المشاركة السياسية، وفهم معنى هذه المشاركة، أمور حاسمة في ميدان تحديد علاقة المجتمع بالحكم، فكلما كان النظام السياسي أكثر إشراكاً للمجتمع وأفراده ومؤسساته في عملية صنع القرار، كلما كان أكثر ديناميكية وأكثر قدرة على مواءمة نفسه مع حاجات المجتمع، وبنفس الوقت فكلما كانت ثقافة المجتمع [23] .

4- معيقات أمام مشاركة الشباب في الحياة السياسية الفلسطينية

إن مشاركة الشباب في مواجهة تحديات المشروع الوطني تعترضها معيقات جمة، سواء ذاتية، أي على صعيد الشباب أنفسهم، أو موضوعية، أي على صعيد الحركة الوطنية برمتها، والسياقات المحلية والإقليمية والدولية.

معيقات ذاتية، وتتمثل بالآتي:

- ضعف البنية التنظيمية للحركات الشبابية.

[23] شاهين، سوسن، دراسة حول "مفهوم المشاركة السياسية في فلسطين"، جريدة القدس، فلسطين 2011

- عدم وجود جسم وطني جامع فعّال يعبر عن رؤى الشباب ويطور أداءهم.
- عزوف نسبة كبيرة من الشباب عن المشاركة في العمل السياسي والتطوعي، وانتشار ثقافة الخلاص الفردي.
- ضعف قدرة بعض الحركات على استقطاب الشارع الفلسطيني، وخاصة الشباب.
- ضعف المصادر المالية، مع أن اعتماد التطوع هو عنصر جيد، ولكن العمل يحتاج إلى مصادر مالية في أمور محددة.
- المبادرات الموسمية، حيث تعتمد على تفرّغ وعطاء المبادرين دون التحول إلى منظومة مستدامة ترتكز على الفكر والنهج.
- قلة توثيق أنشطة وذاكرة بعض الحركات والفعاليات، خاصة في الأرض المحتلة 1948.
- التقوقع وقلة المبادرة لكسب المعرفة والتواصل بين الشباب الفلسطيني بمختلف فئاته وانتماءاته وأماكن تواجده، خاصة في ظل التشرذم الجغرافي وفرض الخدمة العسكرية على الشباب الدرزي في أراضي 1948.
- الخضوع لنزاعات داخلية، طائفية وفصائلية، وطغيانها على المصلحة الوطنية.

معيقات موضوعية معيقات سياسية، ومنها:

- غطرسة وعدوان الاحتلال الإسرائيلي في قمع تحركات المقاومة، بما فيها السلمية، والملاحقة السياسية، وفرض الحصار، وتقسيم وتشتيت الشعب الفلسطيني، وفرض جغرافيا استعمارية عليه، إضافة إلى محاولات عزل الشباب الفلسطيني في الأراضي المحتلة العام 1948 عن الشعب الفلسطيني من خلال محاولات الأسرلة في شتى مجالات الحياة، عبر فرض الخدمة العسكرية، وتغلغل الخدمة المدنية في المجتمع، وفرض قوانين قمعية، وتهويد البلدات، وتشويه اللغة العربية.

•غياب استراتيجية وطنية موحدة ذات رؤية وأهداف واضحة متوافق عليها فلسطينيًا، ويمكن للشعب الالتفاف حولها، وتعدد الأولويات والشعارات، وتأثير ذلك على صمود الحركات وعدم قدرتها على التحول إلى حركة جماهيرية، لأنها لا تلبي طموح الشعب، وخاصة الشباب.

•انتقال الثقل السياسي من خارج فلسطين إلى داخلها، ما جعل الحركات تحت مراقبة الاحتلال.

•المطالب التي يرفعها الشباب سياسيًا تكون أعلى من السقف السياسي الفلسطيني الرسمي.

•قمع السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع للحركات الشبابية ومحاولة احتواء بعضها.

•إحجام القوى الحزبية عن دعم الشباب وحراكهم، وتأسيس قيادات مستقبلية مقابل محاولة البعض استغلال هذه التحركات لمصالحه الحزبية الضيقة.

•غياب الحياة الديمقراطية في الدول العربية التي يوجد فيها لاجئون فلسطينيون، أو حرمانهم من الحقوق السياسية والمدنية والحريات.

•تأثر التجمعات الفلسطينية في الدول العربية بالنزاعات والتغيرات الدولية، مثل الأحداث الجارية في سوريا.

•تسيس المنابر الإعلامية الكبرى، الأمر الذي يحرم الشباب، أو أي فئة تخالف النهج السائد، من فرص الوصول إلى الإعلام الجماهيري.

•استخدام الأجهزة الأمنية للتطور التكنولوجي واستغلاله لصالح كشف وقمع المبادرات الفلسطينية بأنواعها.

حلول لعزوف الشباب عن المشاركة السياسية:

اقترح بعض الحلول التي أرى من شانها أن تساهم في تشجيع الشباب على المشاركة في العمل السياسي في المجتمعات العربية وهي:

1. تحديد عدد مقاعد للشباب في المجلس التشريعي الفلسطيني أو في المجالس المحلية.

2. إطلاق حرية العمل السياسي لفئة الشباب، بما يضمن وجود اجسام سياسية معبرة عن فئة الشباب.

3. تشجيع الطلبة في الجامعات على تأسيس نوادي تهتم بعلم السياسة وبالعمل السياسي.

4. تدريس حقوق الإنسان والحريات العامة ليس في الجامعات فحسب بل حتى في الثانويات ايضا.

5. مبادرة الشباب لحوار وطني جامع يستطيعون من خلاله وضع رؤية شمولية ومنهجيات عمل

6. تأسيس برلمانات مصغرة على مستوى الجامعات وعلى مستوى الثانويات يحس من خلالها الشباب

7. تكثيف العمل من خلال الحركات والمبادرات الشبابية، بما يضمن تعزيز دور الشباب في الحياة السياسية الفلسطينية.

8. تطوير الشباب خطة تحرك تضمن تمثيلهم ومشاركتهم في كافة المؤسسات والهيئات السياسية والوطنية.

خاتمة

أن استمرار منطق غياب المشاركة السياسية للشباب، والاتهامات لهم انهم ينتمون لهذه الجهة او تلك هو كلام غير دقيق وصحيح ، فهؤلاء الشباب من حقهم ان يكون لهم دورهم النضالي في اللجان الشعبية والاتحادات الشعبية والجمعيات والمؤسسات الاهلية ومن حقهم ان يكونوا في قيادة الفصائل والقوى والاحزاب، لذلك لابد من ضرورة مشاركة الشباب في أخذ دوراً واضحاً يرتبط بقضايا النضال الوطني والكفاحي والاجتماعي وفي صنع القرار برغم كل المعيقات التي تقف سداً منيعاً أمام ذلك، لأن المستقبل للشباب والحركة الشبابية التي لابد أن تولى الأهمية لها كونها مرشحة لأن تلعب دوراً طليعياً في هذا المضمار النضال التحرري الوطني والديمقراطي والاجتماعي منذ الآن، الأمر الذي يتطلب اعطاء الشباب دور مهم في الحياة السياسية الفلسطينية.

مفهوم الاعتقال الإداري في القانون الدولي وموقف إسرائيل منه

أ.محمود خليل القدرة*

مقدمة:

إن الاعتقال الإداري عبارة عن عملية اعتقال تتم دون حسم قضائي واضح، ودون لائحة اتهام، وحتى دون محاكمة كما هو معروف في القانون الدولي، وليس هناك أدنى شك أن الطريقة التي تستعمل فيها عملية الاعتقال الإداري تتناقض مع القيود التي وضعها القانون الدولي على الاعتقال الإداري .فإذا علمنا أن من أهم وأبرز القواعد الأساسية لحقوق الإنسان هو الحق في الحرية، فإن الاعتقال الإداري هو انتهاك صارخ للقانون الدولي، ولا بد من التأكيد على أن الاعتقال الإداري هو الوسيلة الأكثر تطرفاً التي يسمح بها القانون الدولي للقوة المحتلة باتباعها تجاه سكان المناطق المحتلة. نظراً لأن الحديث يدور عن

---

* ماجستير دراسات الشرق الأوسط

وسيلة شاذة ومتطرفة، فإن استعمال هذه الوسيلة خاضع لشروط صارمة(نوفل، 2015/8/26) .

أما سلطات الاحتلال الصهيوني فتواصل سياسة الاعتقال الإداري ضد الأسرى الفلسطينيين، في خرقٍ واضحٍ وصريحٍ لبنود القانون الدولي. وتلك السياسة تعد مخالفة تمامًا لكافة المواثيق والأعراف الدولية والإنسانية حيث إنه يعد اعتقالاً مبنيًّا على أسس باطلة وزائفة لا تمت إلى الواقع بأية صلة، فيما لا تزال سلطات الاحتلال تعتقل في سجونها ومعتقلاتها مئات المعتقلين الإداريين دون تهمة ولا محاكمة. تعتبر سياسة الاعتقال الإداري التي تنتهجها سلطات الاحتلال مخالفة واضحة لبنود القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين. ويعتبر هذا الخرق إجراءً تعسفيًّا صهيونيًّا ضد المعتقلين الفلسطينيين المحرومين من أبسط الحقوق التي كفلتها الأعراف والمواثيق الإنسانية والدولية، لافتًا أن من بين المعتقلين الإداريين نساء ومرضى ونوابًا منتخبين في المجلس التشريعي الفلسطيني[1].

تناولت الدراسة مفهوم الاعتقال الاداري في القانون الدولي وموقف إسرائيل منه 1993–2016، حيث تطرق المبحث الأول لمفهوم الاعتقال الإداري من منظور القانون الدولي والاتفاقيات الدولية. أما المبحث الثاني فتناول الاعتقال الإداري في الاتفاقيات الدولية المتعددة، مثل القانون الدولي الانساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتطرق المبحث الثالث إلى الموقف الاسرائيلي من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالاعتقال الإداري، وكيف تعاملت إسرائيل مع الفلسطينيين ضمن نطاق هذه الاتفاقيات.

[1] (خاص المركز الفلسطيني للإعلام، 2010/7/31)

المبحث الأول: الاعتقال الإداري: الماهية والمفهوم

المطلب الأول: مفهوم الاعتقال الاداري

إذا كان خضوع الدولة لمبدأ المشروعية هو القاعدة الواجب احترامها في ظل الظروف العادية، فإن الدولة قد تمر بظروف استثنائية من شأنها أن تشكل خطراً على النظام العام، أو استمرارية خدمات المرافق العامة. ولمواجهة هذا الخطر، فإنّ سلطات الإدارة قد تتسع، فالرغبة في حماية الدولة والحفاظ على النظام العام فيها ضد ما قد يهددها من أخطار جسيمة، أدت بالمؤسس الدستوري أو المشرع العادي بل وحتى القاضي، إلى الاعتراف للإدارة باتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهة تلك الأخطار، حتى ولو كانت تلك الإجراءات مخالفة للقواعد القانونية القائمة.

ومن بين الإجراءات الاستثنائية التي يجوز للدولة أن تتخذها في ظل ظروف الأزمة، إجراء الاعتقال الإداري، على أنّ هذه الإجراءات الاستثنائية المعترف بها للإدارة، تتضمن في الغالب الأعم مساساً بالحقوق والحريات العامة، وهنا يقع على الدولة بجميع أجهزتها واجب بذل مجهود للحد من هذا المساس. وفي هذا الصدد لابد من تقرير ضمانات للأشخاص الخاضعين لتلك الإجراءات الاستثنائية، والتي من أهمها تقرير حق الطعن في تلك الإجراءات[2].

يعتبر الاعتقال الإداري موضوعاً بحثياً قائماً بحد ذاته، سواء لجهة الجدل القانوني حوله، أو لجهة ارتباطه بشكل أو بآخر بنهج الاعتقال السياسي، وبحكم كونه إجراء يتراوح اللجوء إليه ما بين الضرورة الشرعية "قانوناً" أحياناً، والتعسف أو العقاب أحياناً أخرى[3]، والتطرق إليه يستدعي تناوله من عدة زوايا منها: الناحية الدولية والموقف الدولي من هذا النوع من الاعتقال، والناحية المحلية "الاسرائيلية"

[2] (عادل عامر، 2011/1/4)

[3] (يوسف وهبة، 2011: 73)

واستخدام "إسرائيل للاعتقال الإداري بكثرة في أسلوبها الذي تتبعه مع الفلسطينيين منذ سنوات طويلة.

يختلف مفهوم الاعتقال الإداري من بلد إلى آخر حسب ارتقاء الشعب، ومفهومه من الحريات العامة[4].

أما الاعتقال الإداري فهو اعتقال تعسفي غير قانوني، يتنافى مع أبسط المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وقد عرفته اللجنة الدولية للصليب الاحمر بأنه: "حرمان شخص ما من حريته بناءً على مبادرة أو أمر من السلطة التنفيذية وليست القضائية، بدون توجيه تهم جنائية ضد المحتجز، أو المعتقل إدارياً، كما أنه اعتقال يتم القيام به استناداً إلى أمر إداري فقط، دون حسم قضائي، ودون لائحة اتهام، ودون محاكمة طبقاً للقانون الدولي[5].

من الواضح أن أحكام القانون الدولي الإنساني قد راعت في بعض موادها الضرورات العسكرية والأمنية للأطراف، لكنها في نفس الوقت اشترطت التناسب المطلوب مع المبدأ السامي الأساسي في حماية الانسان وصون حياته وحقوقه وكرامته[6].

والاعتقال الإداري معروف في سائر الأنظمة القانونية المعاصرة، وهو إجراء استثنائي لابد له من سلطات استثنائية، وأن المشرع قد اكتفى بسلطات القهر المادي، وذلك لمنع هروب الموقوفين إدارياً عن عدم وجود نص التجريم عن فرارهم، وهذا مستوى مع طبيعة الاعتقال الإداري[7].

ثمة أبعاد عديدة في العلاقة بين الاعتقال الإداري والنظام الشمولي، الذي يتميز بأن لا قيمة فيه للإنسان من جهة، ولا قيمة للقانون ذاته من جهة أخرى،

---

[4] (أحمد فتحي سرور، 1977: 239)

[5] (يلينا بيجتش، حزيران 2005: 176)

[6] (وهبة، مرجع سابق: 75)

[7] (قدري الشهاوي، 2003: 22)

ولذلك فإن هذا الاعتقال المنافي لكل أنواع القوانين وحقوق الإنسان، يكشف عن بؤس العلاقة بين المستعمر وبين أصحاب الأرض الأصليين، وكيف يعمل الاستعمار على سن القوانين الذي تعينه على بقاءه على هذه الأرض أو تلك...، وبالتالي يسن القوانين ويقول بها كيف يشاء، وذلك لتحقيق مآربه وأطماعه الاستعمارية[8].

تقع جلسات مراجعة الاعتقال الإداري للمعتقلين الفلسطينيين تحت مصنفات الجلسات السرية "المغلقة"، والتي لا يسمح للجمهور أو لأفراد من العائلة حضورها، أي يمثل فقط المحامي، والمعتقل، والقاضي، والمدعي العسكري، وممثلو المخابرات في بعض الأحيان، مما يشكل حرماناً للمعتقل من حقه في الحصول على محاكمة علنية، حيث تكفل المادة 14 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، في الحق في المحاكمة العلنية، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً من عناصر المحاكمة العادلة، ويجب أن تكون القاعدة هي إجراء المحاكمة شفوياً وعلنياً، ويجب أن تعلن المحكمة أي كان نوعها المعلومات الخاصة بوقت إجراء المحاكمة، ومكانها، ويجوز منع الجمهور وأجهزة الاعلام من حضور جانب من المحاكمة، أو حضورها كلها، ولكن ذلك يقتصر على ظروف استثنائية (كأن يكون الإعلان عن المعلومات الخاصة بالقضية يشكل خطراً على أمن الدولة) ولأسباب محددة، على نحو ما نصت عليه المادة السابقة[9].

أما المصدر الأساسي الذي يتم الاعتماد عليه من قبل السلطات الإسرائيلية لإصدار أمر بالاعتقال الإداري فهو المعلومات الاستخبارية، وبالتالي فإن هناك حرمان تام للمعتقل في الدفاع عن نفسه، أو رد التهم الموجهة إليه، أو التي على أساسها تم اصدار أمر اعتقاله، وبناءً على ذلك تعتبر مادة الأدلة المقدمة من الاستخبارات إلى المحكمة العسكرية هي المصدر الوحيد التي تستند اليه المحكمة في تصديق أو إلغاء قرار الاعتقال الإداري، لكن في المقابل تكون

[8] (حسن صنع الله، 2012/5/22)

[9] (خاص مؤسسة الضمير، أيار 2015)

معلومات أدلة الاتهام مصاغة من قبل الاستخبارات بطريقة تتناسب مع السعي لإقناع المحكمة بمدى الخطر الذي يشكله المعتقل على الأمن القومي[10].

إن الاعتقال الإداري هو من الإجراءات الوقائية التي يكون الغرض منها الحفاظ على النظام العام و وقايته مما يتهدده. فالمفروض أن الشخص المعتقل لم يرتكب أية مخالفة. لذلك فإن الهدف الأساسي من هذا الإجراء هو وقاية النظام العام مما يتهدده من أخطار، وهذا على خلاف العقوبة الجنائية التي يكون الغرض منها هو ردع المجرم. كما أن سبب الاعتقال الإداري هو مجرد أوصاف لا ترقى إلى وصف التجريم. أما سبب توقيع العقوبة هو ارتكاب جريمة معاقب عليها، وبالتالي، فإن الشخص الذي يخضع لإجراء الاعتقال الإداري هو من المفروض الشخص الذي تثور بصدده شكوك حول تصرفاته المستقبلة أو المحتملة، والتي قد تشكل خطورة على النظام العام. لذلك فإن المسألة تعتمد على الظاهر دون حاجة إلى البحث فيما إذا كان هذا الظاهر يتطابق مع الواقع أم لا . و لكن على الرغم من ذلك، بإمكان الجهة المختصة باتخاذ إجراء الاعتقال الإداري أن تعتمد على بعض القرائن التي تفيد خطورة الشخص على النظام العام، من ذلك مثلا، صدور حكم نهائي أو أكثر ضد الشخص الذي تريد الإدارة اعتقاله، والذي يؤكد على ارتكابه لجريمة تمس النظام العام، أو اعتياده على ارتكاب مثل تلك الجرائم(عامر، مرجع سابق) .

وتجدر الإشارة إلى أن القرائن التي تفيد بأن الشخص يعد خطراً على النظام العام، تتطلب أن تكون تلك الوقائع دالة على خطورته . ولكي يتحقق هذا الشرط لا بد من نسبة وقائع محددة للشخص المعني، فالأقوال المرسلة والشائعات لا يعتد بها في هذا المجال. و بالإضافة إلى ذلك يجب أن تصدر تلك الوقائع من الشخص المعني خلال ظروف الأزمة التي تمر بها الدولة، و ألا تشكل تلك

[10] (وهبة، مرجع سابق: 79-80)

الوقائع جريمة معاقب عليها . لذلك لا يجوز من المفروض اعتقال الشخص إداريا إذا ما كان قد ارتكب جريمة معاقب عليها في قانون العقوبات[11].

لقد طبقت "إسرائيل" خلال العقود الماضية الاعتقال الإداري على نطاق واسع، حيث وضعت ألاف الفلسطينيين في سجونها بشكل منظم كوسيلة للقمع السياسي، مشكّلة بهذا الاعتقال مخالفة جسيمة لاتفاقية "جنيف الرابعة"، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، وقد تصاعدت حدة الاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين كجزء من الحرب عليهم، خاصة أنها ناتجة عن قرارات صادرة عن إدارة الجيش الإسرائيلي، والضباط العسكريين، وتستند إلى ما يسمى "الملفات السرية"، وذلك دون توجيه تهم محددة، أو إعطاء أي فرصة للمعتقل ومحاميه للدفاع عنه، ضاربة بذلك كافة التنديدات الدولية الصادرة عن مؤسسات حقوق الانسان، والتي تعتبر هذا النوع من الاعتقال محرماً دولياً، وأن الأسرى الإداريين هم أسرى رأي وضمير يجب إطلاق سراحهم[12].

أما "إسرائيل" فتتناقض في الطريقة التي تستخدمها في الاعتقال الإداري، مع القيود التي فرضها القانون الدولي على تنفيذ هذا النوع من الاعتقال، فطبقاً للقانون الدولي يمكن اعتقال شخصاً ما إدارياً في الحالات الاستثنائية جداً فقط، وذلك كوسيلة أخيرة تهدف إلى منع خطر لا يمكن إحباطه بوسائل أقل مساً، حيث يخضع استعمال هذه الوسيلة لشروط بالغة الصرامة، فطبقا للمادة 68 من اتفاقية "جنيف الرابعة": "اذا كانت الدولة المحتلة تعتقد أن هناك حاجة لأسباب ضرورية تتعلق بالأمن واتخاذ الوسائل الأمنية تجاه المحميين، يحق لها في أقصى حد تخصيص مكان سكن لهم أو اعتقالهم[13].

---

[11] (المرجع السابق)

[12] (خاص صحيفة الحياة الجديدة، 2012/3/10: 6)

[13] "(صحيفة المنطار، ابريل 2012: 4)

لقد اشتهرت "إسرائيل" باستخدام هذا النوع من الاعتقال عبر سنوات احتلالها للأراضي الفلسطينية بصورة متكررة، بحيث أصبح يمثل جزءاً من السياسات المجحفة التي تطبق بحق الأسرى، حيث أصدرت "إسرائيل" منذ العام 1967م أكثر من مائة ألف أمر اعتقال إداري، وأن 98% من هذه الاعتقالات ردتها المحاكم العسكرية الإسرائيلية، ورفضت الإفراج عنها في إشارة إلى أن محاكم الاعتقال الإداري هي محاكم صورية وغير عادلة[14].

تعتبر سياسة الاعتقال الإداري التي تتبعها "إسرائيل" بحق الفلسطينيين غير شرعية، حيث أنها تعتقل الفلسطينيين إدارياً وفق قانون الطوارئ الذي كان معمولاً به إبان فترة الانتداب على فلسطين 1945م، وهو قانون يتيح للسلطات الإسرائيلية اعتقال الفلسطينيين وزجهم في السجون دون محاكمات، أو حتى إبداء الأسباب لفترات مختلفة، وقابلة للتجديد تلقائياً، وبالتالي فإن سياسة الاعتقال الإداري سلاحاً غير شرعي وغير قانوني، وهو اعتقال تعسفي ينتهك كافة المواثيق الدولية[15].

لقد قامت "إسرائيل" باستخدام هذا النوع من الاعتقال في الانتفاضة الأولى 1987م، ففي نوفمبر 1989م قامت بحملة اعتقالات واسعة لنحو 1739 فلسطينياً، وذلك لقمع الانتفاضة، حيث تم وضعهم رهن الاعتقال الإداري واستمرت "إسرائيل" في استخدام هذه السياسة، وأخذت أعداد الأسرى الإداريين بالتناقص بعد اتفاقية أوسلو 1993م، وحتى انتفاضة الأقصى 2000م، لكن "إسرائيل" صعّدت العمل بهذه السياسة مع بداية الانتفاضة الثانية 2000م، حيث تزايد أعداد المعتقلين الإداريين بشكل واضح، ففي عام 2011م بلغ عدد الأسرى الذين عانوا من الاعتقال الإداري 219 أسير، فيما ارتفع هذا العدد إلى 309 عام 2012م، وانخفض مرة أخرى العام 2013م، ليصل إلى 198 معتقلاً[16]، أما العام

[14] (صحيفة الحياة الجديدة، مرجع سابق: 6)

[15] (المرجع السابق: 6)

[16] (خاص الشبكة الأوروبية للدفاع عن حقوق الأسرى الفلسطينيين، 2013-2014: 2)

2014م فقد انخفض أيضاً عدد المعتقلين الإداريين ليصل إلى 89 معتقلاً إدارياً، منهم تسعة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني، قضى 44 معتقلاً منهم أكثر من عام في الاعتقال الإداري[17]، وفي العام 2015م ارتفع عدد الأسرى الإداريين إلى ما يزيد عن 500 شخص، وهي المرة الأولى منذ العام 2009م، حيث تأتي هذه السياسة ضمن العقوبات الجماعية التي تسلكها "إسرائيل" ضد الفلسطينيين[18]، أما العام 2016م فقد وصل عدد المعتقلين الإداريين في السجون الإسرائيلية إلى 750 معتقلاً دون أمر قضائي محدد، أو لوائح اتهام ضدهم[19].

يرى الباحث أن الاعتقال الإداري هو "الإجراء التي تتخذه السلطة المختصة بمقتضى أحكام القانون، والذي تقوم من خلاله بتقييد الحرية الشخصية للفرد الخاضع له عن طريق وضعه في مركز الأمن، وذلك من أجل الحفاظ على النظام العام من الخطر الذي يتهدد به، وبالتالي يعتبر الاعتقال الإداري من أخطر الإجراءات التي تتبعها السلطة في حرمان الشخص من التمتع بحريته عن طريق تقييد تلك الحرية.

أيضاً يرى الباحث أن هناك تمادى وعدم فهم لاستخدام الاعتقال الإداري، نظراً لوجود بعض الاستثناءات التي تتيح استعماله في حالات معينة، وبالتالي فقد تم استخدام تلك الحالات من قبل بعض السلطات للإسراف في هذا النوع من الاعتقال، خاصة ما تقوم به "إسرائيل" من اعتقال آلاف الفلسطينيين إدارياً، بحجة أن اتفاقية جنيف وغيرها قد أباحت استخدامه في بعض الحالات، وبالتالي فإن الفلسطينيين يمثلون خطراً على الأمن الإسرائيلي حسب المزاعم الإسرائيلية، ومن هنا وجب استخدامه كوقاية لوقف هذا الخطر.

---

[17] (خاص مؤسسة الضمير، 2014/5/27)

[18] (خاص العربي الجديد، 2015/11/1)

[19] فادي أبو سعدي، 2016/6/16)

المبحث الثاني

الاعتقال الإداري في الاتفاقيات الدولية

لقد أجاز القانون الدولي اعتقال أشخاص ضمن الاعتقال الإداري في حالات شاذة للغاية، وذلك كوسيلة تهدف إلى منع الخطر الذي لا يمكن إحباطه بوسائل أقل مساً، حيث أورد قانون حقوق الإنسان الدولي أن الحق في الحرية يعتبر من اللبنات الأساسية في حقوق الإنسان، لأن الاعتقال التعسفي المستمر يعتبر انتهاكاً للقانون العرفي الدولي، ووفقاً للقانون الإنساني الدولي فإن الاعتقال الإداري هو الوسيلة الأكثر تطرفاً التي يسمح بها القانون الدولي للقوة المحتلة باتباعها تجاه سكان المناطق المحتلة، نظراً لأن الحديث يدور عن وسيلة شاذة ومتطرفة، فإن استعمال هذه الوسيلة خاضع لشروط صارمة[20].

يقول الدكتور "حنا عيسى" استاذ القانون الدولي لصحيفة فلسطين: "أن الاعتقال الإداري وارد في القانون الإنساني، ولكن لظروف استثنائية، وبشكل فردي، وضمن شروط وقيود قوية، وبطريقة تضمن له إجراءات قضائية نزيهة.."، وأضاف: "عندما أباح القانون الدولي الاعتقال الإداري اشترط أن يكون لأسباب أمنية قهرية، وأن يكون استثنائياً وفردياً، ولا يشكل وسيلة للعقاب الجماعي، وكذلك ينبغي أن يعرف المعتقل الإداري دواعي اعتقاله، والدفاع عن نفسه بآلية محايدة، إلى جانب الحصول على الرعاية الطبية، وحق الاتصال بأفراد الأسرة، وإخبار السلطات التي يتبع لها المعتقل باحتجازه، مع التشديد على انتهاء الاعتقال الإداري بمجرد زوال دواعيه[21].

---

[20] (صحيفة الحياة الجديدة، مرجع سابق: 6)

[21] (فاطمة أبو حية، 2016/4/29)

لقد حدد القانون الدولي المبادئ العامة السارية على الاعتقال الإداري في الحالات الاستثنائية بما يلي[22]:

- الاعتقال الإداري إجراء استثنائي، حيث بينت اتفاقية "جنيف الرابعة" أن الاعتقال الإداري تدبير شديد القسوة للسيطرة على الأمور.
- أن الاعتقال الإداري ليس بديلاً عن الدعوى الجنائية.
- أن الاعتقال الإداري يجب يتم بشروطه بكل حالة على حدة، لأن القانون الدولي يحظر العقاب الجماعي حسب البروتوكول الإضافي الثاني للمادة 2 (2) ب.
- انهاء الاعتقال الإداري متى انتفت الأسباب المؤدية إليه.
- الحق في معرفة أسباب الاعتقال الإداري.
- حق الشخص الخاضع للاعتقال الإداري في الطعن في شرعية اعتقاله.
- النظر في شرعية الاعتقال الإداري من قبل جهة مستقلة ومحايدة.
- السماح للمعتقل بالحصول على المساعدة القانونية.
- تمكين المعتقل إدارياً وممثله القانوني من حضور الدعوى شخصياً.
- السماح للمعتقل إدارياً بالاتصال بأفراد أسرته.
- حق المعتقل إدارياً في الرعاية الطبية التي تقتضيها حالته.
- السماح للمعتقل بتقديم مذكرات تتعلق بالمعاملة التي يتلقاها وأحوال احتجازه.
- حق الوصول للمعتقل الإداري من قبل الصليب الأحمر حسب المادة "143" من اتفاقية "جنيف الرابعة".

المطلب الأول/ الاعتقال الاداري في القانون الدولي الانساني:

لقد أجاز القانون الدولي الانساني اللجوء للاعتقال الإداري لأسباب أمنية وقهرية وبشكل استثنائي وقهري، محذراً من استخدامه سلباً وبشكل جماعي، لأن ذلك ربما يصل إلى مستوى "العقاب الجماعي"، على أن ينهي الاعتقال الإداري

[22] (خاص وحدة دراسات مركز أسرى فلسطين، 2014/9/26)

فور انتهاء الأسباب وزوالها، وبالتالي وضع قيوداً صارمة على تنفيذه، واستمرار احتجاز المعتقلين، وحدد إجراءات وضمانات قضائية نزيهة في حال اللجوء إليه، أبرزها معرفة المعتقل الإداري لأسباب احتجازه فور اعتقاله، وبشكل تفصيلي وكامل، وباللغة التي يفهمها، وحصوله على آلية مستقلة ومحايدة للطعن في شرعية الاحتجاز، وحصول المعتقل الإداري على المساعدة القانونية، ومنحه الحق في النظر بشكل دوري في شرعية احتجازه، وحقه في الاتصال بأفراد عائلته عبر المراسلة والاستقبال، وحقه في الحصول على الرعاية الطبية، كما وألزم السلطات بإخطار السلطات الوطنية التابع لها الشخص المعتقل إدارياً بأمر احتجازه، وأجبرها على السماح للسلطات الدبلوماسية أو القنصلية ذات الصلة بالاتصال برعاياها وزيارتهم[23].

كذلك أقر القانون الدولي الإنساني عدم جواز الاعتقال التعسفي، ففي دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الإنساني العرفي، أكدت القاعدة العرفية رقم "99" على خطر الحرمان التعسفي من الحرية، كما أكدت القاعدة العرفية رقم "100" على أنه "لا يدان أي شخص أو يصدر عليه حكم إلا بمحاكمة عادلة، تتوفر فيها جميع الضمانات القضائية الأساسية، وأكدت القاعدة العرفية رقم "102" كذلك على "عدم جواز إدانة أي شخص بجريمة إلا على أساس المسؤولية الجنائية الفردية[24].

على الرغم من أن القانون الدولي الإنساني قد اعتبر أن الأسرى الذين يتم اعتقالهم من العدو يصبحون أسرى حرب، وفي حالة الاحتلال يتم تعريض المدنيين للإقامة الجبرية كإجراء احترازي ضمن معايير ينظم عملها القانون الدولي الإنساني، وذلك بموجب اتفاقية "جنيف الرابعة"، لكن بالرغم من ذلك فإن الإطار التنظيمي للقانون الدولي الإنساني كثيراً ما تعرض للخرق أو سوء المعاملة، لا سيما أنه تم إعطاء بعض الحرية للدول عبر مفاهيم مختلفة أو متنازع على

[23] (نبهان أبو جاموس، 2015/6/13)

[24] (معتصم عوض، 2012/2/20)

تفسيرها، قد ضمنها القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، ففي كثير من الأحيان تم فهم الأسباب المسموح بها للاحتجاز أو الاعتقال الإداري تندرج ضمن المادة "78" من اتفاقية "جنيف الرابعة"، والتي جاءت صياغتها بشكل مطاطي ومرن حيث نصت المادة على انه: "اذا رأت دولة الاحتلال لأسباب أمنية قهرية أن تتخذ تدابير أمنية إزاء اشخاص محمين فلها على الأكثر أن تفرض عليهم إقامة إجبارية أو تعتقلهم"، فما هو الإطار المحدد لمفهوم "أسباب أمنية قهرية؟"، هنا تترك للدول تحديد تلك المعايير التي تعتبرها دولة الاحتلال أعمالاً عدائية تستوجب تدابيراً أمنية قهرية، في حين أنه من الواضح أن المدنيين الذين يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية هم المدرجون تحت هذه المادة، إلا أنه من المرجح أن يقع قياساً مدنيون آخرون أيضاً ضمن نطاق هذه المادة، ومن هنا تأتي إشكالية تفسير واضح لمفهوم "أسباب أمنية قهرية"[25].

أما المشكلة الأخرى فتكمن في تكملة نص المادة "78" من اتفاقية "جنيف الرابعة" والتي جاء فيها: "تتخذ قرارات الإقامة الجبرية أو الاعتقال طبقاً لإجراءات قانونية تحددها دولة الاحتلال وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية، وتكفل هذه الإجراءات حق الأشخاص المعنيين في الاستئناف ويبت بشأن هذا الاستئناف في أقرب وقت ممكن، وفي حالة تأييد القرارات يعاد النظر فيها بصفة دورية، وإذا أمكن كل ستة شهور، وذلك بواسطة جهاز مختص تشكله الدولة المذكورة، ومن الملاحظ أن الإجراءات التي يتم فيها مراجعة أسباب الاعتقال تتم عبر وسائل تحددها دولة الاحتلال ضمن آليات تستحيل معها معرفة ما اذا كانت المعلومات التي حوكم بسببها المدنيون كانت بالفعل صحيحة ومقنعة، أو معرفة ما اذا كانت أعمال المدنيين تستحق عقوبة الاعتقال الإداري[26].

لقد أجازت المادة "41" من اتفاقية "جنيف الرابعة" بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحروب اللجوء إلى الاعتقال الإداري، حيث نصت على أنه: " إذا

[25] (مؤيد حطاب، د.ت)

[26] (المرجع السابق)

رأت الدولة التي يوجد الاشخاص المحميون تحت سلطتها أن تدابير المراقبة الأخرى المذكورة في هذه الاتفاقية غير كافية، فإن أشد تدابير رقابة يجوز لها اللجوء إليها هو فرض الإقامة الجبرية أو الاعتقال وفقاً لأحكام المادتين 42 و 43[27].

من الواضح في المادة "41" أن أحكام القانون الدولي الإنساني راعت الضرورات العسكرية والأمنية للأطراف، لكنها وفي نفس الوقت اشترطت التناسب المطلوب مع المبدأ السامي الأساسي في حماية الإنسان، وصون حياته وحقوقه وكرامته، فعلى الرغم من أخذ نص المادة بعين الاعتبار احتمالية عدم التمكن من اللجوء إلى خيارات أخرى، ولكن هذا لا يعني عدم العمل وفق مبدأ التدرج في اللجوء إلى تلك الخيارات وصولاً للخيار المتمثل في وسيلتين متتاليتين كذلك من ناحية القسوة: الإقامة الجبرية، ومن ثم الاعتقال، فتشريعهما هنا جاء على اعتبار أن السلطة قد استنفذت جميع المحاولات الأقل قسوة، كما أن اللجوء الى هذا الإجراء لا يتم بمعزل عن استيفاء شروط ومعايير المادتين "42" "43"، حيث تشترط الأولى بشكل صريح وحاسم على أنه: "لا يجوز الأمر باعتقال الأشخاص المحميين أو فرض الإقامة الجبرية عليهم، إلا اذا اقتضى ذلك بصورة مطلقة أمن الدولة التي يوجد الأشخاص المحميون تحت سلطتها[28].

وقد أكدت "اتفاقية جنيف الرابعة" لعام 1949م بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، على مبدأ المحاكمة العادلة، حيث نصت المادة " 71" من الاتفاقية على: "عدم جواز إصدار أي حكم ضد الأفراد الخاضعين لسلطة دولة الاحتلال من المحاكم المختصة التابعة لدولة الاحتلال، إلا اذا سبقته محاكمة قانونية، على أن يتم دون إبطاء إبلاغ أي متهم تحاكمه دولة الاحتلال كتابة، وبلغة يفهمها، بتفاصيل الاتهامات الموجة إليه، كما نصت المادة "72" من الاتفاقية على: "أن أي منهم له الحق في تقديم الأدلة اللازمة لإعداد دفاعه، كما نصت المادة "73"

---

[27] (وهبة، مرجع سابق: 75)

[28] (المرجع السابق: 75-76)

من الاتفاقية على: "حق المتهم استخدام وسائل الاستئناف التي يقررها التشريع الذي تطبقه المحكمة ويبلغ بكامل حقوقه في الاستئناف والمهملة المقررة لممارسة هذه الحقوق[29].

يرى الباحث أنه يجب على المجتمع الدولي، خاصة مجلس الأمن، والجمعية العمومية، والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف 1949، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، تحمل مسؤولياتهم القانونية الملقاة على عاتقهم، وأخذ التدابير الكاملة لوقف سلوك الدولة غير الإنساني، خاصة أن بعض نصوص القوانين الدولية ضعيفة، وبالتالي فهي معرضة للتلاعب والتأويل الخاطئ من بعض الدول القوية، وبالتالي لا بد من تعزيز الوسائل العلمية البحثية، والدراسات والمؤتمرات القانونية، بحيث يرتقي لدى الأمم منظور إنساني مختلف لمفهوم الاعتقال الإداري.

المطلب الثاني/ الاعتقال الاداري في القانون الدولي لحقوق الانسان:

أما فيما يخص القانون الدولي لحقوق الإنسان فقد نصت المادة "4" من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على أنه: "في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسمياً، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ في أضيق الحدود، التي يتطلبها الوضع تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد، شريطة عدم منافاة هذه التدابير للالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي، وعدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق أو اللون أو الجنس أو الدين، أو الأصل الاجتماعي، ولكن على الرغم من هذا التصريح الوارد في هذه المادة للدول بعدم التقيد بالتزاماتها وفق هذا العهد، ومن ضمنها الحق الفردي في الحرية، فان هذا التصريح ليس مطلقاً، أو بمعزل عن شروط مشددة كذلك[30].

---

[29] "(عوض، مرجع سابق)

[30] (وهبة، مرجع سابق: 77).

إذاً فان قيام الدول الأطراف في هذا العهد بالانتقاص من تلك الحقوق الفردية، خاصة فيما يتعلق بالحق الفطري في الحرية، يخضع لعدة شروط، أهمها على الاطلاق، أن يتم ذلك في ظروف فائقة الاستثنائية، وخلال فترة زمنية محددة، بحيث لا تكون اجراءات تلك الدولة مستديمة، أو خلال فترات زمنية طويلة وغير محددة، وتحت حجج عدة قد تسعى الدولة من خلالها لاعتبار أن الاوضاع السائدة فيها تعتبر حالات طارئة تهدد حياة الامة[31].

أما المادة "9" من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، والذي ينص على أن: "لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه، وعدم جواز توقيف شخص أو اعتقاله تعسفاً، كما أكدت المادة على وجوب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه، كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه، على أن يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية سريعاً إلى أحد القضاة، أو أحد الموظفين المخولين قانوناً مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مدة معقولة، أو أن يفرج عنه، أيضاً لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة، وذلك لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني، كما تنص المادة على أن لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض[32].

علاوة على ذلك، فإن قانون حقوق الإنسان، وبشكل خاص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادتيه "10"و "11"، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في مادتيه "9" و "14" قد ضمن حق المعتقل في المحاكمة العادلة، وفي إخضاع اعتقاله لمراجعة قضائية حقيقية لمنع الاعتقال التعسفي، خاصة أن بعض دول الاحتلال ومنها "اسرائيل"، تلجأ للاعتقال الإداري بما لا يتسق وقانون حقوق الإنسان، وأحكام القانون الدولي الإنساني الناظمة لسلوك القوة المحتلة، مما

[31] (المرجع السابق: 78)

[32] (عوض، مرجع سابق)

يجعله سلوكاً تعسفياً غير مشروع، يقتضي من المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية ذات العلاقة اتخاذ تدابير فعالة لوقفه[33].

يرى الباحث أن من أهم وأبرز القواعد الأساسية لحقوق الإنسان هو الحق في الحرية، فإن الاعتقال الإداري هو انتهاك صارخ للقانون الدولي ولا بد لنا أن نؤكد أن الاعتقال الإداري هو الوسيلة الأكثر تطرفا التي يسمح بها القانون الدولي للقوة المحتلة باتباعها تجاه سكان المناطق المحتلة. وعلى الرغم من أن هذا النوع يتعارض مع بنود ووثائق القانون الدولي، لكن هناك الكثير من الخروقات عليه، حيث تواصل كثير من الدول –استناداً على مبدأ القوة– انتهاكها المستمر والمتكرر لوثيقة جنيف الثالثة والرابعة، واتفاقية لاهاي 1907، خاصة "إسرائيل" التي لم تردعها تلك الاتفاقات على الاطلاق، مما يستوجب توحيد الموقف واتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذه الممارسات الإسرائيلية، وضمان ملاحقتها قضائياً، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي.

[33] (رزق شقير، 2014/7/15)

المبحث الثالث

الموقف الاسرائيلي من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالاعتقال الإداري

يعتبر الاعتقال الإداري إجراء مرتبط بالوضع السياسي السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحركة الاحتجاج الفلسطيني على استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وهو عقاب وإجراء سياسي يعبر عن سياسة حكومية رسمية، باستخدامها هذا النوع من الاعتقال كعقاب جماعي ضد الفلسطينيين، والاعتقال الإداري بالشكل الذي تستخدمه "إسرائيل" محظور في القانون الدولي، حيث استمرت "إسرائيل" في إصدار أوامر اعتقال إداري بحق شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني، شملت نشطاء حقوق الانسان، والعمال، والطلبة الجامعيون، والأطفال، والتجار، وغيرها[34].

لقد استغلت "إسرائيل" مادتين قانونيتين كمسوغ لفرض الاعتقال الإداري على الفلسطينيين، المادة الأولى "111" من أنظمة الدفاع لحالة الطوارئ التي أقرها الانتداب البريطاني العام 1945م، والثانية البند "78" من "اتفاقية جنيف الرابعة"، والتي يسمح باعتقال أشخاص ضمن الاعتقال الإداري، ولكن في حالات شاذة للغاية، كوسيلة أخيرة تهدف إلى منع الخطر الذي لا يمكن احباطه بوسائل أقل مساً بالحرية، والتي اعتبرها قانون حقوق الإنسان الدولي من اللبنات الأساسية في حقوق الإنسان، ثم تفننت "إسرائيل" في إصدار أوامر الاعتقال الإداري، بهدف قمع النخب السياسية والاجتماعية في الأراضي المحتلة، على الرغم من أن تلك الاعتقالات منافية لأحكام المواد 83-96 من اتفاقية "جنيف الرابعة" لسنة

[34] (خاص مؤسسة الضمير، ورقة عن..، مرجع سابق)

1949م، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب[35].

تعرضت سياسة الاعتقال الإداري التي تقوم بها "إسرائيل" للإدانة من قبل هيئة الأمم المتحدة، وقد ذكر الفريق التابع للأمم المتحدة أنه: "لا يجوز التضحية بحرية شخص ما ثمناً لعجز الحكومة عن جمع الأدلة، أو عن تقديمها بصورة ملائمة"، وقد خلص التقرير إلى أن الاعتقال الإداري يعتبر نوعاً من العقاب[36].

أيضاً لقيت سياسة الاعتقال الإداري إدانة من داخل "إسرائيل" نفسها، من قبل مؤسسات محلية وإنسانية وشخصيات هامة، حيث رأت هذه الجماعات والمؤسسات في الاعتقال الإداري "وصمة عار لإسرائيل[37].

تبرر "إسرائيل" سياسة الاعتقال الإداري بدون محاكمة بما تعتبره "احتياجات أمنية"، غير أن هذه الاحتياجات على فرض وجودها حقاً في كل حالة من حالات الاعتقال الإداري، إلا أنه لا يمكن تبرير مثل هذا الانتهاك الخطير لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، كما أن مفهوم أمن المنطقة، والأمن العام من المفاهيم الواسعة، وغير المحددة، ويترك تفسيرها وتحديدها للقائد العسكري[38].

بالرغم من عدم مشروعية الاعتقال الإداري وإدانته من قبل المجتمع الدولي، إلا أن "إسرائيل" تعتقل المئات من الفلسطينيين لفترات طويلة، وذلك بموجب هذا النوع من الاعتقال، دون تقديمهم للمحاكمة، ودون منحهم الحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي الإنساني، مثل تمكين المتهم من معرفة التهم الموجه إليه، وعدم تمكينه من الدفاع عن نفسه، حيث تكمن خطورة الاعتقال

---

[35] (حنا عيسى، 2012/10/6)

[36] (عيسى قراقع، 1993: 149)

[37] "(جدعون ليفي، 17/نيسان 1994: 35)

[38] (علي محمد حلس، 2010: 186)

الإداري في كونه إجراء يمكن اتخاذه وتكراره لمرات عديدة بحق المعتقل، كما أنه لا يقتصر تطبيق هذا النوع من الاعتقال بحق المعتقلين الجدد، بل يمكن أن يشمل أيضاً معتقلين انتهت مدة محكوميتهم[39].

إن ما تقوم به السلطات الإسرائيلية من اعتقال الفلسطينيين إدارياً وفقاً لقوانينها الداخلية، هو اعتقال تعسفي غير قانوني، يتنافى مع أبسط الحقوق والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، حيث يعد سجن أي شخص بدون تهمة ومحاكمة انتهاكاً لحق الشخص في الحرية والحماية من الاعتقال، وهو ما أكدته مواثيق وإعلانات حقوق الإنسان، كما لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه بشكل تعسفي وبدون وجه حق، وفي ذات السياق أكدت المادة "30" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على عدم جواز تأويل أي نص من نصوص هذا الإعلان، ونصت على: "ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط، أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه"[40].

يعتبر الحق في محاكمة عادلة من الحقوق التي لا يجوز الانتقاص منها خلال المنازعات المسلحة، وفقاً لما نصت عليه اتفاقيات جنيف الأربع، والبروتوكولات الملحقة بها، ورغم أن المادة "4" من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أجازت التحلل من الالتزامات الواردة في المادة "9" وفق المادة "4" إذا كانت الدولة في حالة طوارئ، إلا أنها وضعت قيوداً على ذلك الوضع، إلا أن "إسرائيل" لا تطبق تلك القيود على سكان المناطق المحتلة، لكنها تمارس هذا النوع من الاعتقال بحجة الذرائع الأمنية، على خلاف ما أقرته المواثيق الدولية من وجوب توافر ضمانات المحاكمة العادلة، وبعدم جواز الاعتقال التعسفي، حيث أن ذلك يتعارض مع ما تمارسه السلطات الإسرائيلية من سياسة الاعتقال الإداري بحق المعتقلين الفلسطينيين بدون توجيه أية تهمة، ولفترات

[39] (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، 2009/4/16)

[40] (حلس، مرجع سابق: 186-187)

طويلة جداً، وهذا يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، والتي يجب على جميع مؤسسات المجتمع الدولي توحيد الموقف، واتخاذ الإجراءات اللازمة للجم الممارسات الإسرائيلية باعتقال الكثير من الفلسطينيين بشكل تعسفي ولفترات طويلة[41].

تكفل المادة "14" (1) من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الحق في المحاكمة العلنية، باعتبار ذلك عنصراً من عناصر المحاكمة العادلة، ويجب أن تكون القاعدة إجراء المحاكمة شفوياً وعلنياً، ويجب أن تعلن المحكمة أياً كان نوعها، المعلومات اللازمة بوقت إجراء المحاكمة ومكانها، مع جواز منع حضور الجمهور وأجهزة الإعلام جلسات المحاكمة بعضها أو جميعها في ظروف استثنائية، لكن بالرغم من ذلك قامت "إسرائيل" بتهميش تلك الاتفاقات، وعدم العمل بأي من موادها وبنودها، بل إنها قامت بإجراء جلسات محاكمة المعتقلين الإداريين تحت مصنف الجلسات غير العلنية، أي "المغلقة"، والتي لا يسمح للجمهور أو لأفراد من العائلة حضورها، وبحضور فقط المحامي، والمعتقل، والقاضي، والمدعي العسكري، وممثلو المخابرات في بعض الأحيان، مما يشكل حرماناً للمعتقل من حقه في الحصول على محاكمة علنية[42].

يعد قيام "إسرائيل" بالاعتقال الإداري بحق الفلسطينيين وفقاً لأنظمة الطوارئ لعام 1945م، والتي هي ملغاة أصلاً، انتهاك واضح للقانون، وعلى اعتبار أن المادة "43" من اتفاقية "لاهاي" 1907 لا تجيز لدولة الاحتلال أن تغير في الواقع التشريعي للبلد المحتل، وباعتبار أن "إسرائيل" تقر بوجوب تطبيق أنظمة لاهاي لعام 1907م، وأن ذلك يتم تأكيده أكثر من مرة بقرارات واضحة من المحكمة العليا الإسرائيلية، مثل قرار المحكمة عام 2000 بأنه لا يحق للدولة احتجاز مواطنين لبنانيين بالاعتقال الإداري، وبناء عليه فإنه لا يوجد أي أساس قانوني يخول "إسرائيل" أن تستند إلى أنظمة الطوارئ كأساس للجوء إلى الاعتقال

[41] (حلس، المرجع السابق: 188)

[42] (مؤسسة الضمير، ورقة عن...، مرجع سابق)

الإداري، وبالتالي فالاعتقال الإداري يتعارض مع أساسيات التشريع الإسرائيلي ذاته[43].

كما أن "اتفاقية جنيف الرابعة" لعام 1949م، وتحديداً المواد 70 و71 منها، تشترط لاعتبار المحاكمة عادلة أن يتم إبلاغ المتهم بلائحة إتهام واضحة، وبلغة يفهمها، تبين له أسباب اعتقاله، ليتاح له إمكانية الدفاع عن نفسه، وحيث أن الاعتقال الإداري يستند الى الملف السري، يصبح عدم وجود ضمانات المحاكمة العادلة، وعليه فإنه يعد جريمة حرب وفق المواد 130 و131 من اتفاقية جنيف الثالثة، وكذلك وفق المواد 147 و148 من اتفاقية جنيف الرابعة، خاصة وأن "إسرائيل" قبلت لنفسها أن تلتزم في حكمها للأراضي الفلسطينية بالقانون الدولي، وأنظمة لاهاي لعام 1907م، وقد أكدت المحكمة العليا الإسرائيلية في أكثر من قرار، أبرزها عام 1977م في القضية رقم 78/606 وذلك بشأن مستوطنة ألون موريه[44].

ترفض "إسرائيل " في كثير من الأحيان، ومنذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م الاعتراف بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة عام 1967م، حيث تدَعي أن هذه الأراضي لم تحتل من سلطة ذات سيادة في حينه –مصر والاردن–، وجاءت قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا، لتؤكد هذا التوجه، إلا أنها زعمت أن المعايير ذات الطابع الإنساني من الاتفاقية يتم تطبيقها، وتجدد الإشارة إلى أن بعض الشخصيات في الحكومة الإسرائيلية افترضت أنه ربما يجب على "إسرائيل" الالتزام بتطبيق الاتفاقية الرابعة على الأرض المحتلة، ولكن لم تتخذ أي خطوة فعلية على هذا الصعيد، ومن هنا يمكننا

[43] (حنا عيسى، 2015/7/22)

[44] (دويكات ضد دولة اسرائيل)،

القول أنه على القائد العسكري إجراء تعديلات على القوانين المتعلقة بالاعتقال الإداري بما يتلاءم ومتطلبات الاتفاقية[45].

لقد قامت "إسرائيل" باتخاذ عدة إجراءات في هذا النوع من الاعتقال ضد الفلسطينيين، تتنافى مع الشروط الواجب توافرها في الاعتقال الإداري، وبالتالي كانت تلك الاجراءات بمثابة إعلان موقفها الواضح من الاتفاقيات والقرارات الدولية الخاصة بالاعتقال الإداري، مثل اتفاقية جنيف الثالثة، والرابعة، واتفاقية لاهاي 1907م وغيرها، ومن هذه الإجراءات ما يلي[46]:

1- أن طريقة اعتقال الفلسطينيين إدارياً لا تكون وفق الحالات الطارئة والقصوى التي لا مفر منها، والتي تنص عليها اتفاقية جنيف الرابعة عام 1949م، حيث أن هناك مئات المعتقلين الفلسطينيين يقبعون في السجون تحت بند الاعتقال الإداري، والذي يمدد عدة مرات.

2- قانون الاعتقال الإداري الإسرائيلي يستند لما يسمى "الملف السري" للمعتقل، بينما اتفاقية جنيف لا تتحدث عن ملفات سرية، أو مواد سرية للاعتقال الإداري على الاطلاق.

3- عدم السماح للشخص المعتقل إدارياً من الاطلاع على التهم الموجهة إليه، ليتمكن من الدفاع عن نفسه، وفق ما جاء في اتفاقية جنيف الرابعة 1949م.

4- يتم تمديد الاعتقال الإداري بناءً على قرار قاضي عسكري منفرد، حيث يقوم بالتمديد بناء على توجيه من مكتب التحقيق، أو المخابرات، وهذا يتنافى مع اتفاقية جنيف، التي تشير إلى ضرورة تشكيل لجان مختصة تتابع المعتقل دون تمديد الاعتقال.

5- تقوم "إسرائيل" بوضع المعتقل الإداري مع المعتقلين الآخرين، وهذا يتنافى مع اتفاقية جنيف التي تؤكد على ضرورة الفصل بينهما.

---

[45] (مؤسسة الضمير، ورقة عن..، مرجع سابق)

[46] (خاص موقع وزارة الأسرى والمحررين، 2016/4/4)

6- لا توفر "إسرائيل" للمعتقلين الإداريين الغذاء الصحي المناسب، وتنوعه كماً وكيفاً، كما أنهم لا يخضعون للمتابعة الصحية والفحص الطبي، وهذا يتنافى مع ما جاء في اتفاقية جنيف.

7- أن قيام "إسرائيل" بهذا النوع من الاعتقال يشكل تعذيب نفسي وعقوبة قاسية دون أي تهمة، حيث يتنافى في ذلك نص المادة "5" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على: "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا المعاملة القاسية، أو اللا إنسانية، أو التقليل من الكرامة.

يرى الباحث أن "إسرائيل لا تلتزم بالحد الأدنى من المعايير الدولية الخاصة بالأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وفق ما جاء في اتفاقيات جنيف الرابعة وبروتوكولها، حيث تقوم بإصدار أوامر وقرارات عسكرية تتنافى والقانون الدولي الإنساني، وقامت بسياسة ممنهجة لخرق تلك الاتفاقيات وانتهاكها، بحجة وبدون حجة، وقد كان من بين المبررات التي ساقتها أن الأراضي المحتلة ليست دولة أو طرف سامي، ولم يوقع على الاتفاقية، ولذلك فهي غير ملزمة بتطبيقها على الأراضي الفلسطينية، كونها كانت تحت الوصاية الأردنية في الضفة الغربية، والحكم المصري في غزة، وهذا ما نفته اتفاقية جنيف الرابعة، على أن الأراضي المحتلة يطبق عليها أحكام الاتفاقية، بوصفها أراضي تحت الاحتلال، وكون "إسرائيل" دولة احتلال، فهي ملزمة باحترام اتفاقية جنيف الرابعة في معاملتها السكان المدنيين، بما فيها المأوى والمأكل والتعليم والصحة وغيرها من الضرورات.

كما ان الاساليب كافة المتبعة بحق الاسرى الاداريين وغير الاداريين لديها هي غير قانونية ويجب الغاؤها واطلاق سراحهم بقوة احكام اتفاقية جنيف الرابعة واجبار المعالم على تنفيذ التزاماته القانونية تجاه تطبيق القانونية على الاسرى الفلسطينيين وإطلاق سراحهم.

مراجع الدراسة:

1-عماد نوفل، **ما هو الاعتقال الإداري**، موقع مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية، 2015/8/26، للتفاصيل:
http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=21768

2-تقرير صادر عن المركز الفلسطيني للإعلام، أكثر من 250 معتقلاً تمارس بحقهم هذه السياسة القذرة: الاعتقال الإداري سياسة صهيونية مخالفة للقانون الدولي الإنساني، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2010/7/31، للتفاصيل:
https://www.palinfo.com/news/2010/7/31

3-عادل عامر، الاعتقال الإداري والمسؤولية المترتبة عليه، بحث منشور على موقع دار العلوم القانونية والاسلامية والانسانية (موقع الكاتب)، 2011/1/4، للتفاصيل:
http://www.adelamer.com/vb/showthread.php?8627

4-أحمد فتحي سرور، الشرعية والاجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.

5-يلينا بيجيتش، المبادئ والضمانات الاجرائية المتعلقة بالاحتجاز والاعتقال الاداري في النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف، مختارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حزيران 2005.

6-يوسف وهبة، وضعية الأسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية، بحث منشور، مؤسسة عامل الدولية، بيروت، 2011.

7- قدري عبد الفتاح الشهاوي، ضوابط الحبس الاحتياطي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003.

8- حسن صنع الله، الاعتقال الاداري في القانون الاسرائيلي: خضر عدنان كحالة دراسية، مركز الدراسات المعاصرة، 2012/5/22، للتفاصيل:
http://derasat.ara-star.com/full.php?ID=565#.WLNbCxpBrIU

9- خاص مؤسسة الضمير، ورقة عن الاعتقال الاداري، موقع مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الانسان، آيار 2015، للتفاصيل:
http://www.addameer.org/ar/content/

10- خاص صحيفة الحياة الجديدة، الاعتقال الاداري غول يطارد الفلسطينيين، وسيف مسلط على رقابهم لتحطيم ارادتهم، صحيفة الحياة، العدد 5873، 2012/3/10.

11- صحيفة المنطار، الاعتقال الاداري سيف اسرائيل مسلط على رقاب المعتقلين (تحقيق العدد)، نشرة اعلامية صادرة عن المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، العدد 137، ابريل 2012.

12- خاص الشبكة الاوروبية للدفاع عن حقوق الاسرى الفلسطينيين، الاعتقال الاداري: تشريع اسرائيلي لانتهاك حقوق الانسان، الشبكة الاوروبية للدفاع عن حقوق الاسرى الفلسطينيين، أوسلو، 2013-2014.

13- خاص مؤسسة الضمير، ما هو الاعتقال الاداري، موقع مؤسسة الضمير لرعاية الاسير وحقوق الانسان، 2014/5/27، للتفاصيل:
http://derasat.ara-star.com/full.php?ID=565#.WLNg3RpBrIU

14- خاص العربي الجديد، 500 أسير فلسطيني في الاعتقال الاداري، موقع العربي الجديد، 2015/11/1، للتفاصيل:
-https://www.alaraby.co.uk/society/2015/11/1/500

15- فادي أبو سعدي، الاحتلال يحوّل اعتقال أسير فلسطيني للإداري بعد 15 سنة في السجن، موقع صحيفة القدس العربي، 2016/6/16، للتفاصيل:
http://www.alquds.co.uk/?p=551047

16- خاص وحدة دراسات مركز أسرى فلسطين، دراسة حول قانونية الاعتقال الاداري، دراسة منشورة على موقع مركز أسرى فلسطين للدراسات، 2014/9/26، للتفاصيل:
http://www.asrapal.net/index.php?action=detail&id=6909

17- فاطمة أبو حية، الاعتقال الاداري ملف سري في مواجهة القانون الدولي، والعالم يغض الطرف، موقع فلسطين أون لاين، 2016/4/29، للتفاصيل:
/http://felesteen.ps/details/news/163976

18- نبهان أبو جاموس، الاعتقال الاداري في ميزان القانون الدولي الانساني، موقع دنيا الوطن، 2015/6/13، للتفاصيل:
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2015/06/13/369120.html

19- معتصم عوض، الاعتقال الاداري من منظور القانون الدولي والانساني، صحيفة القدس، 2012/2/20.

20- مؤيد حطاب، الاعتقال الاداري للاحتلال الاسرائيلي في ميزان الانسانية، موقع الجامعة، د.ت، للتفاصيل:

http://www.aljame3a.com/2016/10/blog-post_56.html

21- رزق شقير، الاعتقال الاداري في ضوء أحكام القانون الدولي، موقع جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، 2014/7/15، للتفاصيل: https://www.palestinercs.org/ar/adetails.php?aid=22

22- حنا عيسى، الاعتقال الاداري، موقع تلفزيون نابلس، 2012/10/6، للتفاصيل: https://www.nablustv.net/internal.asp?page=details&newsID=72229&cat=13

23- عيسى قراقع، الاسرى الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية بعد أوسلو، معهد الدراسات العليا، جامعة بير زيت، 1993.

24- جدعون ليفي، الاعتقال الاداري وصمة عار لإسرائيل فمتى نتخلص منه، صوت الاسير، عدد 4، 17/نيسان 1994.

25- علي محمد حلس، حماية أسرى الحرب والمعتقلين في الاراضي الفلسطينية المحتلة: دراسة تحليلية تطبيقية في اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة لعام 1949م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، 2010.

26- المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، تقرير صادر بتاريخ 2009/4/16، وذلك بمناسبة يوم الاسير الفلسطيني.

27- ابراهيم أبو الهيجا، المنسيون في غياهب الاعتقال الصهيوني، مركز الاعلام العربي، الجيزة، مصر، ط1، 2004.

28- حنا عيسى، الاعتقال الاداري ارقام واحصائيات، موقع وكالة فلسطين اليوم الاخبارية، 2015/7/22، للتفاصيل: https://paltoday.ps/ar/post/243417/

29- خاص موقع وزارة الاسرى والمحررين، انتهاك للقانون الدولي والانساني واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، موقع وزارة الاسرى والمحررين، 2016/4/4، للتفاصيل:
http://mod.gov.ps/wordpress/?p=593

تقارير

مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية: الواقع والمأمول

أ. يحيى سعيد قاعود*

تقديم

تعد عملية دراسة القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع والدولة وتحليلها، من أهم الأدوار التي تضطلع بها المراكز البحثية عموما؛ إذ تهدف من خلالها إلى معرفة الأسباب التي تكمن وراءها، وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية المتعلقة بها، ووضع الحلول المناسبة لها، وقد أصبح للمراكز البحثية دور رائد ومتقدم في قيادة السياسات العالمية، وأصبحت أداة رئيسية لإنتاج العديد من

* باحث في مركز التخطيط الفلسطيني

المشاريع الاستراتيجية الفاعلة[1]. لا أحد يستطيع أن ينكر الدور الفعال للبحث العلمي في النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي فالبحث العلمي يفتح آفاقا أمام الباحث لاكتشاف الظواهر المختلفة والحقائق العلمية عن ذاته وعن بيئته ومجتمعه أو عن العالم الذي يعيش فيه، وهو كذلك وسيلة الانسان في إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهه والصعاب التي تعترض حياته [2].

تتخصص ورقة العمل في مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية المتخصصة في الدراسات السياسية والاستراتيجية. والتي بمجملها تهتم بقضايا الصراع العربي– الإسرائيلي، وتستشرف مستقبل القضية الفلسطينية، من خلال توفير البدائل، وإيجاد الحلول، وإنعاش القيم الفلسطينية المشتركة التي باتت مهددة بفعل الانقسام والتشرذم الفكري، إن كانت تابعة للمؤسسات الرسمية أو للأحزاب السياسية أو للمراكز الخاصة "مؤسسات المجتمع المدني". وسوف نعرض الورقة من خلال العناوين الرئيسية التالي:

أولاً: نشأة مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية.

ثانياً: واقع مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية.

ثالثاً: التحديات التي تواجه مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية.

رابعاً: المأمول من مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية.

---

[1] محمود، وليد. (2013): دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة– قطر، ص1.

[2] حسن، مرح. (2008): دور المراكز البحثية في تطوير كفاءة باحثيها جامعة الموصول أنموذجاً، مجلة دراسات موصلية، العدد العشرون، الموصل– العراق، ص105.

أولاً: نشأة مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية

منذ انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة ونشأة منظمة التحرير الفلسطينية، اعتمدت على المفكرين والسياسيين البارزين، ومن ثم تأسست المراكز الفكرية بمختلف أنواعها وألوانها تباعاً. وقد انشئ أول مركز فلسطيني للدراسات والأبحاث "مركز الأبحاث" الذي تأسس عام 1965م، بقرار من اللجنة التنفيذية الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد وقت قصير من إعلان قيام المنظمة في أيار 1964. وتتكون أقسام المركز من: قسم الأرشيف، قسم المكتبة، قسم اليوميات الفلسطينية، نشرة رصد إذاعة إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، القسم الفني، ويصدر عن المكتب العديد من الإصدارات البحثية المطبوعة[3]. ثم تأسس مركز التخطيط الفلسطيني بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني عام 1968م. كمركز تابع لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لمساعدته وأعضاء اللجنة التنفيذية وغيرهم من القيادات الفلسطينية في مجال التخطيط للسياسات الفلسطينية وفي عمليات اتخاذ القرار. مارس المركز عمله في بيروت حتى عام 1982م، حيث أدى الاجتياح الإسرائيلي إلى تدميره واستشهاد وجرح عدد من العاملين فيه، وأعيد تأسيسه في تونس عام 1985م، ثم تم نقله عام 1994 إلى أرض الوطن حيث تمت إعادة تأسيسه في مدينة غزة[4]. وفي حقبة السبعينيات والثمانينيات– المد القومي، كتب الكثير من الفلسطينيين في مراكز الدراسات العربية والقومية، وبعد نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن، وبناء مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، بدأت تنشأ مراكز الأبحاث والدراسات بشكل كبير وبمختلف توجهاتها السياسية، ورصدت الورقة مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية، فكان العدد كما يلي:

---

[3] مركز الأبحاث. (2016): تأسيس مركز الأبحاث، مجلة شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية. http://www.shuun.ps/page-27-ar.html

[4] مركز التخطيط الفلسطيني. (2016): عن المركز، مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية.
http://ppc-plo.ps/ar/pages/54/%D8%B9%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2

وفق دليل مجلس البحث العلمي في قطاع غزة التابع لوزارة التربية والتعليم العالي فإن عدد مراكز البحث والجمعيات الخاصة (59) مركزاً، بينما يوجد في الضفة الغربية والقدس (33) مركزاً، غالبيتها تهتم بالشؤون السياسية والاستراتيجية. بالإضافة إلى مراكز الأبحاث والمجلات العلمية في الجامعات والمعاهد التعليمية. وكذلك المراكز البحثية التابعة للأحزاب والفصائل الفلسطينية، والمراكز الرسمية التابعة للمؤسسات الحكومية[5].

ثانياً: واقع مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية

إن الدور الذي تقوم به المراكز العربية بشكل عام، مختلف عما هو عليه الأمر في الغرب، وذلك بسبب المعيقات والمصاعب والتحديات التي تواجهها، ولأنها لم تتبوأ مكانها الحقيقي، ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة في صنع القرار أو تقديم ما يلزم من مشورة ومن دراسات رصينة، لعدم تكليفها بهذه المهام بحكم طبيعة الحياة السياسية العربية وطبيعة أنظمتها وبعدها عن العمل المؤسسي المعمول به في الغرب[6]. والوضع في فلسطين لا يختلف كثيراً عما هو عليه في الدول العربية. بل وأكثر من ذلك فغالبية النخب السياسية والقيادات الحزبية الفلسطينية، تألف الكتب السياسية وكأن المطلوب من مراكز الفكر والشعب السماع لما يقولونه دونما السماع لصوت العقل، فالمراكز البحثية هي العقل الذي يخطط مسار المجتمع يومه وغده ومستقبله.

ويتمحور عمل مراكز الدراسات في فلسطين في عقد ورش عمل وندوات ومؤتمرات وإصدار كتب ومجلات ونشرات شهرية حول قضايا المجتمع الأساسية، وتهتم بالقضايا السياسية المتصلة بالقضية الفلسطينية على المستوى الدولي، وتجمع في مشاريعها "صناع القرار – والأكاديميين والباحثين" وليس مطلوباً منها

(5) الدويري، خالد. (2015): مراكز البحث العلمي الخاصة، والجمعيات التي لها أنشطة بحثية في غزة، مجلس البحث العلمي– وزارة التربية والتعليم.
http://www.mohe.ps/research/viewer/page
دليل مراكز الدراسات في الضفة العربية وقطاع غزة والقدس، أنظر:
ملحق رقم (1)، وملحق رقم (2).

(6) مرجع سابق: محمود، وليد. ص3.

أكثر من تقديم دراسات طليعية تعالج مشكلات المجتمع وتستشرف المستقبل وتقديم توصياتها للقيادة السياسة وصناع القرار السياسي. أي أن هناك تقاسم للأدوار ما بين مراكز الفكر والدراسات التي تقدم كل ما لديها وصانع القرار السياسي الذي يمتلك السلطة التنفيذية. ولكن الواقع مختلف تماماً في فلسطين، حيث تعقد أغلب المؤتمرات وورش العمل والدراسات العلمية للمراكز البحثية في فلسطين بنفس الشخوص تقريباً، بعيداً عن صناع القرار السياسي الرسمي. **ويمكن تحديد إنتاج مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية في مسارين رئيسيين، هما:**

الأول: أن اعمالها ومشاريعها تبقى في عقول من يحضرها ويتابعها، ومن ثم تحبس في الإدراج، ولا تصل للقيادة السياسية.

الثاني: هو العمل الموجه، أي أن مراكز الفكر والدراسات تعمل بتوجهاتها السياسية، فإن كان نشاط المركز في غزة سوف تجد صناع القرار هم من حركة حماس، وكذلك بالنسبة لليسار أو لحركة فتح.

وبالرغم من ذلك فإن عمل مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية يكتنفه قصور كبير، فهي لا تقوم بالدور المطلوب على أكمل وجه، فهي غير قادرة على القيام بواجباتها وتقديم حلول إبداعية، فالعمل السياسي لا يتطلب سوى مكتبة وفي عالم التقنية والتكنولوجية تتوفر الكتب والدراسات على الانترنت، والحلول السياسية والاستشرافية لا تتطلب سوى الإبداع في طرح الأفكار الجديدة المبنية على التجارب السابقة. فقد توصلت دراسة استطلاعية لخمس مراكز بحثية في جامعة الموصل في العراق، بأن: "تطوير كفاءة الباحثين تعتمد أساساً على جهود وإمكانيات الباحث نفسه ودور المراكز هو دور مساند للباحثين من خلال تقديم الخدمات المختلفة وتذليل الصعوبات التي تعترض سير البحث"[7] ولا سيما في الدراسات الإنسانية والفكر السياسي التي تعتمد على التفكير والإبداع.

(7) المرجع السابق، حسن، مرج، ص101.

ويمكن كشف هذا التقصير من خلال أهم معايير القياس العالمية لوضع ترتيب علمي وواقعي ودقيق لتقييم مراكز الفكر Think Tanks والدراسات الاستراتيجية على المستويين العربي والدولي، وهي[8]:

أولاً: معايير ترتبط بالمراكز نفسها: حجم الموازنة والموارد العامة، عدد الجوائز التي حصل عليها المركز وباحثوه محلياً ودولياً، تنوع مجالات البحث وعدد الباحثين في المؤسسة.

ثانياً: معايير ترتبط بنشاط ومهام المراكز البحثية، وتشمل: مدى نجاح المركز في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها. حجم النشاطات البحثية التي تقوم بها المراكز ومدى تنوعها: من محاضرات وندوات ومؤتمرات وحلقات نقاش، قدرة المراكز في جذب النخبة عالمياً وإقليمياً من صناع القرار ومفكرين وباحثين وأكاديميين وخبراء، للمشاركة في نشاطاتها المختلفة. ومدى قدرة المركز على الاستجابة الفورية للأحداث والتطورات والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، بإصدار تقارير معلوماتية وأوراق سياسية ودراسات.

ثالثاً: معايير ترتبط بالقدرة على دعم اتخاذ القرار وصناع السياسيات، وتشمل: درجة التواصل بين المؤسسة البحثية وصناع القرار والسياسات في الدولة، ودور المركز البحثي في دعم القرار الوطني وتطوير الاستراتيجيات والسياسات داخلياً وخارجياً، وكذلك عدد التقارير والدراسات المرفوعة إلى صناع القرار سواء بطلب منهم أو بمبادرة المركز ذاته، قدرة المركز على طرح حلول عملية وواقعية للتحديات التي يواجهها المجتمع، وتجسير الفجوة بين الرؤى النظرية والسياسات التنفيذية.

رابعاً: معايير ترتبط بالقدرة على الإسهام الأكاديمي الفعال، وتشمل: إصدار المؤسسة البحثية دورية أو دوريات علمية محكمة، يتم تحكيم بحوثها من خلال خبراء تحكيم علمي. وحجم البحوث التي تعدها مراكز الدراسات، ومدى

(8) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. (2015): تقييم مراكز الدراسات والبحوث العربية والدولية 2014-2015، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي-الإمارات، ص8-10.

أهمية هذه البحوث وارتباطاتها بالأهداف الخاصة بالمركز. ومدى إقبال الباحثين على النشر في الدورية أو الدوريات العلمية المحكمة التي تصدرها تلك المراكز. عدد إصدارات المركز ومدى اهتمام وسائل الإعلام المختلفة بتغطية هذه الإصدارات.

خامساً: معايير ترتبط بالكفاءة في التواصل مع المجتمع، وتشمل: حجم مشاركة المركز وباحثيه إعلامياً في وسائل الإعلام التقليدية، كالصحف والقنوات التلفزيونية، واهتمام المركز بالتواصل مع الجمهور العام، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وقدرة المركز على توفير دوريات تخاطب الجمهور غير المتخصص، وكذلك الدور الذي يقوم به المركز في التعليم والتأهيل والتدريب لخدمة البحث العلمي. وأهم ما تتميز به المراكز هو توافر الشفافية والصدقية والحيادية والعلمية في تناول الموضوعات والقضايا المرتبطة بالمجتمع.

إذا ما طبقنا هذه المعايير على مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية، سوف تتهاوى أغلب المراكز في مرحلة التقييم، فالعديد من المراكز يكون عدد المديرين أكثر من الباحثين، وعدد مكاتبهم ومسمياتهم أكبر بكثير من انتاجهم. ومراكز أخرى تجد أنها تقوم على شخص أو إثنين على الأكثر. هذا لو استثنينا المراكز الحزبية أو التابعة للمؤسسات الرسمية في الدولة. ويبقى أن نقول في هذا الجانب، أن مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية مازالت تعمل بالطرق التقليدية، ولم تقدم على الدراسات المسحية أو قراءة الرأي العام بصورة مستمرة ودائمة. وحتى ننصف المراكز البحثية يمكن القول بأن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه عمل مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية.

ثالثاً: التحديات التي تواجه مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية

إذا أردنا الموضوعية في ورقتنا، لابد ان نذكر التحديات التي تواجه عمل مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية، بعدما عرضنا جوانب القصور الذي يكتنف

عملهـا. فهنـاك العديـد مـن المعوقـات والتحـديات التـي تواجههـا مراكـز الفكـر والدراسات الفلسطينية، والتي سوف نوردها على النحو التالي:

أولاً: معوقات البحث العلمي في فلسطين

إن معوقـات البحـث العلمـي فـي فلسـطين تكمـن فـي عوامـل داخـل مؤسسـات الفكـر والبحـث العلمـي، وعوامـل خارجيـة سـببها الاحـتلال، ويرصـد أيمـن حسـين معوقات البحث العلمي لمراكز الفكر والدراسات الفلسطينية فيما يأتي(9):

1. ضـعف المخصصـات المرصـودة فـي ميزانيـة السـلطة للبحـث العلمـي حيـث أن نسـبة التمويـل ضـئيلة جـداً تبلـغ 80 مليـون دولار تصـرف لتمويـل الرسـوم الدراسية.

2. عـدم قيـام عمـادات البحـث العلمـي فـي الجامعـات الفلسـطينية بالـدور المطلوب لرفع مستوى البحث العلمي.

3. عـدم وجـود فـرص حقيقيـة للتعـاون مـع مراكـز الأبحـاث الإقليميـة والعالميـة للراغبين في البحث العلمي.

4. فـرض القيـود والتـأخير مـن قبـل الجمـارك الإسـرائيلية علـى مـواد البحـث العلمي والذي يؤدي إلى تأخر وصول المواد والأجهزة العلمية.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك أسباب أخرى نستطيع رصدها وهي:

1. الإغـلاق وعـدم التواصـل بـين البـاحثين ومـؤتمرات البحـث العلمـي فـي الضفة وقطاع غزة.

2. الحصـار وإغـلاق المعـابر الحدوديـة أمـام البـاحثين ومـنعهم مـن المشـاركة في المؤتمرات العلمية خارج الوطن.

(9) حسين، أيمن. (2008): البحث العلمي في فلسطين؛ معوقات وتحديات، مستودع البحث العلمي في جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين، ص6.

ثانياً: التحديات التي تواجه عمل مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية

هناك جملة من التحديات التي تواجه عمل مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية، وهي:

1. تقاطع وظيفة المراكز البحثية مع وظائف مراكز الدولة والأحزاب السياسية، وبالتالي غياب مظاهر التعاون والتنسيق بينهما.
2. مصادر التمويل، تعتمد مراكز الدراسات على التمويل الذاتي من خلال إصداراتها المطبوعة، ولكن لعدم كفاية التمويل تلجأ عدة مراكز بحثية إلى مؤسسات أجنبية للتمويل، وبالتالي إن لم تفرض عليها شروطاً محددة في مجالات عملها، ومن جانب آخر التمويل الأجنبي لتلك المراكز يفقدها المصداقية أمام الشعب.

رابعاً: المأمول من مراكز الفكر والدراسات الفلسطينية

إذا كنا نؤمن بالدور الذي تقوم به مراكز الدراسات في تنمية وتطوير المجتمع، من خلال وضع حلول مستقبلية لها، فعلى مراكز الفكر والدراسات والسلطة والأحزاب القيام بمسؤولياتهم لتفعيل دور مراكز الدراسات الفلسطينية، على النحو التالي:

1. بناء علاقات تكاملية بين المراكز وصناع القرار، يجب إنهاء حالة الشك والإهمال بين المراكز وصناع القرار السياسي، من خلال تقديم دراسات رصينة تتسم بالموضوعية والحياد، وتقبل نتائج الدراسات من قبل صانع القرار والعمل على تنفيذها.
2. ايجاد قنوات اتصال بين المراكز والسلطة من جهة، وبين المراكز والأحزاب من جهة أخرى، للتعرف على أهم ما انتجته المراكز من أبحاث ودراسات بهدف الاستفادة من البدائل التي تطرحها أمام صانع القرار.
3. توفير جزء من التمويل اللازم للمراكز المنتجة.

4. العمل الإبداعي والتخصصي من أجل الخروج بنتائج إبداعية وحلول مبتكرة للمشكلات التي تواجه القضية الفلسطينية، والابتعاد عن التكرار.

وأخيراً نوصي بما يلي:

1. تقديم دراسات سياسية نوعية تعتمد على أساليب ومناهج البحث العلمي الحديث، كالاستقصاء والمسح والدراسات المستقبلية، كما قدم المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية–مسارات دراسته "وثيقة الوحدة الوطنية" للتأثير عن صناع القرار.

2. تخصيص جوائز للأبحاث والدراسات العلمية الرصينة من قبل الدولة ومراكز الفكر. مثل "جائزة الدولة التقديرية في الآداب والفنون والعلوم الإنسانية".

3. ضرورة اعتماد القيادة السياسية على الدراسات السياسية والاستراتيجية التي تعتمد على الموضوعية ومناهج البحث العلمي، المراكز البحثية الجادة تطرح دراسات قوية تجبر الجميع على قراءتها والأخذ بها.

ملحق رقم (1)

مراكز البحث العلمي والجمعيات التي لها أنشطة بحثية في قطاع غزة

مجلس البحث العلمي–وزارة التربية والتعليم

المراكز	العنوان	الاتصال
جمعية البحث العلمي والدراسات	غزة – الرمال – تقاطع شارع الوحدة والجلاء	08-2844470
المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء – مساواة	شارع الجلاء – برج الجلاء – الطابق 5	08 -2864206
جمعية القدس للبحوث والدارسات الاسلامية	غزة – شارع الجزائر	08-2833664
جمعية ابداع للتنمية والثقافة والتطوير	غزة – دوار أنصار– مقابل قصر الحاكم	08-2874794
المركز العربي للدراسات	غزة – شارع عزالدين القسام	28540008 -
الجمعية الفلسطينية للعلوم التربوية والنفسية	غزة – النصر	

جمعية الدراسات النسوية الفلسطينية التنموية	غزة – النصر	59-98428810
جمعية مركز بيت المقدس للدراسات والبحوث الفلسطينية	غزة – النصر – شارع عز الدين القسام	08-2877224
جمعية مركز دراسات المجتمع المدني	غزه –الرمال الجنوبي	0599714909
جمعية مركز شؤون المرأة	غزة – النصر	08- 2849466
هيئة مركز أبحاث المستقبل	غزة – النصر	08 - 2877311
هيئة مركز النقب للبحوث والتنمية والتوثيق	غزة – الرمال الجنوبي	08 - 2877007
الجمعية الفلسطينية للتنمية والاعمار (بادر)	غزة–النصر	08 2820999 -
جمعية بنيان للتدريب والتقييم والدراسات المجتمعية	غزة –خانيونس–	08 -2866355
جمعية الضمير لرعاية الاسرى والمعتقلين وحقوق الإنسان	غزة– شارع شارل ديغول	08 2051810 -
جمعية مركز التنمية والدراسات العمالية	غزه – النصر	08 2826660 -
مركز الميزان لحقوق الإنسان	غزة – الرمال الغربي – الميناء	08 2888134 -
جمعية المتوسط للخدمات الإنسانية والدراسات التنموية	النصيرات	08 - 2820442
معهد دراسات التنمية	غزة – تل الهوا	08 - 2551454
مركز تطوير المؤسسات الأهلية	غزة –الرمال	08 - 2838884
مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة	غزة –الرمال	08 - 2828999
مركز بحوث ودراسات الأرض والإنسان	غزة– الرمال – شارع خليل الوزير	08 -2856357
بال لينك للدراسات الاستراتيجية	غزة – الرمال الغربي	
معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية	غزة – الرمال	08 - 2848346
منتدى فكرة للدراسات والاعلام	غزة – دوار أنصار	08 - 2822005
المركز الفلسطيني لحقوق الانسان	غزة –شارع عمر المختار	08 - 2842211
طاقم شئون المرأة	غزه –شارع عمر المختار	5996859610
معهد دراسات التنمية	غزة–الرمال	08- 2824776

مركز الوطن للإعلام والسياسات	غزة – تل الهوا	08 -2847518
جمعية المركز الفلسطيني للدراسات التنموية والتدريب	غزه – الرمال	2838884
مركز البحث العلمي	غزة – الرمال الجنوبي	08 - 2842623
المركز الثقافي الفلسطيني للبحوث والدراسات	غزه – الرمال	0595834333
جمعية استراتيجية للدراسات والأبحاث الجنائية	غزة – شارع الوحدة	08 - 2828428
المركز الوطني للبحوث والدراسات	غزة النصر – شارع عز الدين القسام	08- 2480074
مركز الشرق الأوسط للدراسات	غزه – شارع الوحدة	5996351190
مركز الدراسات الاستشرافية	غزة –شارع الجلاء	08-2820422
مركز البحر المتوسط للبحوث		082824867
عرفات للدراسات الدولية	غزة – الرمال الجنوبي	082884444
مركز العلوم للدراسات والابحاث	غزة –شارع الجلاء	082865185
مركز السلام للتدريب المجتمعي والأبحاث	غزة– الرمال	08- 2850093
مركز الدراسات القانونية والقضائية	غزة	08 - 2472779
المركز الوطني للبحوث	بيت لاهيا	08- 2053949
مركز شقائق النعمان للبحوث	خانيونس	08 2551357
المركز العربي للدراسات العبرية	غزة	082842907
مركز الاشعاع الفكري	غزة / الزهراء	08- 2875398
النداء الفلسطيني للدراسات الرياضية	غزة – الشيخ رضوان	08- 2066188
بولستا للدراسات والابحاث	خانيونس– غزة	08- 2876916
المركز التربوي للدراسات والابحاث	غزة – النصر	0597140271
مركز الطالب الفلسطيني للدراسات	جباليا	08 - 2877383
الصخرة للأبحاث والدراسات	جباليا	08-2054890
مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق	خانيونس	08 - 2833909
فلسطين للدراسات	الرمال–غزة	08- 2 827369
معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية	غزة –النصر	08-2839940
مركز الوعي	غزة – الرمال الجنوبي	

الأكاديمية الدولية للدراسات المتخصصة	غزة	
استبيان أيست لاستطلاعات الرأي والدراسات المسحية	غزة – دوار أنصار – شارع شارل ديجول	
المركز القومي للبحوث	غزة	
مركز أبحاث التنمية	غزة – الرمال– الجندي المجهول	
المنتدى الفلسطيني للفكر والحوار	غزة – ارع عمر المختار	

ملحق رقم (2)

مراكز البحث العلمي الخاصة والجمعيات التي لها أنشطة بحثية في الضفة الغربية والقدس

تم إحصاء المراكز من خلال شبكة الانترنت

المركز	العنوان	الاتصال
الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية – باسيا	وادي الجوز، القدس	6264426-02
المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)	كراكره، مقابل بلدية البيرة الارسال، البيرة	2973816-02
المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي	بجانب فندق ارارت- بيت ساحور	2774846-02،
المركز المعاصر للدراسات وتحليل السياسات (مداد)	رفيديا، نابلس	2339942-09
المركز الوطني الفلسطيني للبحوث الزراعية	قباطية، جنين	2514457-04
المركز الوطني للدراسات والابحاث والتدريب – الموارد	السعيري، وسط البلد، رام الله	2963735-02
شركة النهر لخدمات التنمية العادلة	المصايف، رام الله	2957541-02
مؤسسة احياء التراث والبحوث الاسلامية	قبسة، ابو ديس	6285473-02
مؤسسة الدراسات الفلسطينية	اميل حبيبي، مول برافو الماصيون، رام الله	2967159-02
مؤسسة باب الواد للإعلام والصحافة	وسط البلد، رام الله	2963573-02
مجموعة متين	وسط البلد، رام الله	2954568-02
مدرسة الاثار البريطانية	الشيخ جراح، القدس	5828101-02
مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)	الماصيون، رام الله	2957363-02

مركز ابحاث الاراضي	حلحول، الخليل	2217239-02
مركز ابحاث السنابل للدراسات والتراث الشعبي	سعير، الخليل	2560280-02
مركز ابن الهندي للبحث العلمي	كفر عقب، القدس	398231-0599
مركز الباشا العلمي للدراسات والابحاث	البساتين، جنين	590284-0599
مركز التخطيط والتطوير الحضري	بيت وزن، نابلس	2343001-09
مركز التعليم المستمر	الفنادق، رام الله	2956229-02
مركز الدراسات والتطبيقات التربوية	الميدان، البيرة	2954021-02
مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (اوراد)	المصايف، رام الله	2950958-02
مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق	البالوع، البيرة	2426468-02
مركز المشرق – العامل للدراسات الثقافية والتنموية	المنارة، البيرة	2957215-02
مركز الهدف للدراسات والاعلام	وسط البلد، رام الله	2966808-02
مركز دائم للصحة المجتمعية	وسط البلد، بيت لحم	2751171-02
مركز دراسات القدس	البلدة القديمة، القدس	6284920-02
مركز دراسات اللاجئين	وسط البلد، رام الله	2954204-02
مركز شعب السلام للأبحاث والدراسات واستطلاعات الرأي	الجامعة، نابلس	2349803-09
مركز فلسطين تحت المجهر للدراسات والابحاث	ضاحية البريد، الرام	2349075-02
معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس	الماصيون، رام الله	2987052-02
معهد الابحاث التطبيقية – القدس (اريج)	الكركفة، بيت لحم	2770535-02
مكتب هورايزون للتنمية المستدامة	البالوع، البيرة	2406641-02
مواطن –المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية	الارسال، البيرة	02-2960376

المشاركة السياسية لنازحي الحرب على غزة في الانتخابات المحلية لعام 2016

أ.إبراهيم عاطف قاسم*

تمهيد:

تعد المشاركة السياسية في أي مجتمع محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية الاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيساً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة، المجتمعات التي أعاد العمل الصناعي وتقدم العلوم والتقانة والمعرفة الموضوعية والثقافة الحديثة بناء حياتها العامة وعلاقاتها الداخلية، على أساس العمل الخلاق، والمبادرة الحرة، والمنفعة والجدوى والإنجاز، وحكم القانون، في إطار دولة وطنية حديثة، هي تجريد عمومية المجتمع وشكله السياسي وتحديده الذاتي.

بعبارة أخرى، المشاركة السياسية مبدأ ديمقراطي من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ مبدأ يمكننا أن نميز في ضوئه الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على

---

*مركز دراسات المجتمع المدني

المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على الاحتكار. مبدأ يقيم فرقاً نوعياً بين نظام وطني ديمقراطي قوامه الوحدة الوطنية، وحدة الاختلاف والتنوع والتعارض الجدلي، ونظام شمولي أو تسلطي قوامه التحاجز الاجتماعي والحرب الأهلية الكامنة التي يمكن أن تنفجر عنفاً عارياً وتدميراً ذاتياً في أي وقت. مبدأ سياسي وأخلاقي يقيم فرقاً نوعياً بين الحرية والاستبداد.

وتعرف المشاركة السياسية حسب رؤية " صموئيل هينتنجتون "و"نيلسون أنها النشاط الذي يقوم به مواطنون معينون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي ، أما مكلو سكي فقال : إنها تشير إلى الأنشطة الإرادية التي يساهم أعضاء المجتمع عن طريقها في اختيار الحكام وتكوين السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، لكن وينر قدم تعريفا أكثر ليونة حين عرفها بأنها كل عمل إرادي، ناجح أو فاشل، منظم أو غير منظم، مرحلي أو مستمر يفترض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية، بهدف التأثير على اختيارات سياسية أو إدارة الشؤون العامة أو اختيارات الحكام، وعلى كل المستويات الحكومية، محلية أو وطنية.

ويعتبر حق الانتخاب أو التصويت هو أبرز الحقوق المدنية والسياسية وأحد الركائز الأساسية للديمقراطية الحديثة، حيث اعتمد فيها كبديل مناسب لتمثيل الشعب بعد تعذر ممارسة الديمقراطية المباشرة. بدأ استعمال مصطلح حق الاقتراع أو التصويت أيام الفرانك الأحرار "Franks" في فرنسا القديمة عندما كان التصويت ممنوعاً على مجموعات كثيرة لأن أعضائها لم يكونوا رجالاً أحراراً .

فمع بداية تطبيقه كان محصوراً بطبقات اجتماعية معينة كالأغنياء أو ذوي المستوى التعليمي المحدد كما كان الحال في فرنسا قبل عام 1848، أو تم حصره بمن يجيد القراءة والكتابة أو بمن يحسن تفسير الدستور، كما كان حال الزنوج في أميركا في القرن التاسع عشر. كل ذلك كان بهدف إبعاد فئات معينة من ممارسة هذا الحق، أو السماح لفئات أو لطبقات محددة بالتمتع به.

وقد خضع هذا الحق لعملية تطور من خلال الممارسة، أوصلته إلى مفهومه الحالي حيث أصبح يمارس ضمن شروط، وقواعد أبرزها العمومية والاختيارية والسرية.

يرى فيه بعض الفقه الدستوري أحد الحقوق الطبيعية، ولا يمكن سحبه من الشعب على حد تعبير جان جاك روسو انطلاقا من مبدأ السيادة الشعبية، بينما يرى فيه البعض الآخر نوعاً من الواجب الملزم قانوناً؛ كما حصل في العديد من الدول الديمقراطية التي اعتمدت التصويت الإلزامي أبرزها بلجيكا واستراليا .وقد جمع فريق ثالث بين الرأيين، إذ رأى فيه نوعاً من الواجب والحق في نفس الوقت.

إن حق الانتخاب بقي محصوراً بالرجال دون النساء حتى القرن العشرين، حيث بدأ السماح للنساء بالمشاركة بحق الانتخاب بدءاً بالولايات المتحدة الأميركية عام 1918، وفرنسا عام 1945، وسويسرا في العام 1971 ليصبح في نهاية القرن العشرين ظاهرة شائعة في العديد من دول العالم بعد أن وضعت له آليات التطبيق ونظمت القواعد الضرورية لحمايته. وبعد بروز عدد من الدول المستقلة، نجد أن هناك حوالي مائة وثمانية دولة من أصل المائة وتسعة عشر دولة ديمقراطية تنص دساتيرها على حق المواطنين باختيار ممثليهم السياسيين. بعض هذه الدول نصت دساتيرها على قواعد انتخابية مفصلة، وبعضها الآخر أعلن هذا الحق كحق أساسي تاركاً للقوانين وضع القواعد التفصيلية التي تنظم ممارسته وحمايته.

جاء ذلك بعد أن أكّدت المعاهدات والإعلانات الدولية على واجب الدول في حماية حق الانتخاب لمواطنيها، وبعد أن كرس كأحد الحقوق الأساسية في القانون الدولي.

لذا فإذا كانت الديمقراطية بمفهومها الواسع تعني حكم الشعب ومن اجل الشعب، فإن الانتخاب هو الوسيلة التي من خلالها يمكن الوصول إلى مبتغى حكم الشعب لفرز أفضل العناصر ذات الكفاءة ليكونوا ممثلين مخلصين ينفذون ما يطمح إليه الشعب.

و بتعدد فئات المجتمع تتعدد أجندات هذه الفئات في حالة الانتخاب، وهنا تلعب فكرة التفاوض مع القوائم و تشكيل التحالفات دورا مهما في عملية فرض هذه الأجندات على طاولة الفائز في الانتخابات ، وبحكم أن النازحين الفلسطينيين هم فئة مهمشة من فئات المجتمع الفلسطيني فإن للنازحين مصلحة كبيرة في فرض أجندتهم ودعم المرشحين للحصول على ضمانات خاصة بهم.

من هم النازحون داخليا:

النازحون هم الأشخاص أو الجماعات الذين أُكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولاسيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة.

إن الغرض من تسليط الضوء على النازحين داخلياً والعمل على تعزيز مشاركتهم السياسية ليس تفضيلهم على المجموعات الأخرى؛ فهم يتمتعون بالحقوق نفسها مثل غيرهم من المواطنين في بلدهم، وهم غالباً ما يواجهون العديد من المخاطر نفسها كغيرهم من المدنيين المتضررين جراء الصراعات، إلا أن تجربة النزوح الداخلي تخلق أيضاً مخاطر متزايدة ومتميزة في مجال الحماية، لابد من فهم هذه المخاطر الخاصة ومواجهتها لضمان حماية حقوق النازحين داخليا مع حقوق غيرهم من المواطنين.

يُجبر النازحون داخليا على مغادرة منازلهم وغالبا ما لا يكون بمقدورهم العودة بسبب مواجهتهم مخاطر معينة في مناطقهم الأصلية لا تستطيع سلطات الدولة حمايتهم منها، أو لا ترغب في ذلك، أو ربما بسبب منعهم تحديداً من العودة أو تدمير منازلهم أو احتلالها من قبل مواطنين آخرين .وقد يواجهون أيضاً احتمال العودة القسرية إلى منطقة غير آمنة.

والنازحون المعنيون هنا هم الفلسطينيون المشردون والمدمرة منازلهم إبان القصف الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة في 2014، حيث تشير تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى وجود أكثر من 88.849 ألف نازح فلسطيني في قطاع غزة ينتمون إلى 16.141 ألف عائلة فلسطينية ، يعمل % 21 منهم فقط فيما يعاني % 79 من البطالة الأمر الذي أدى إلى تفاقم معاناة النازحين الفلسطينيين % 10 من هذه العائلات تعيلها النساء، كما تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن النازحين ينقسمون ما بين 21.666فتاة و 22.748صبي و 20.331 امرأة و 24.104 رجل ، أما عمريا يتوزع هؤلاء النازحون إلى 16.077 من عمر 5-0 سنوات ، و 28.325 من عمر 17-5 عاما و 41.588 من 60-17 عاما و 2.859 فوق 60 عام ، أما جغرافيا ، فقد أشارت

التقارير إلى أن هناك % 28 من النازحين يتواجدون في شمال غزة و %28منهم في محافظة غزة و % 18 في محافظة خانيونس و % 15 في محافظة الوسطى و % 11 في محافظة رفح،

وبعد تحليل الأرقام والنسب، يجدر الإشارة إلى أن 44.447 ألف من النازحين يحق لهم المشاركة في الانتخابات العامة التشريعية أو البلدية كما يحق لهؤلاء المشاركة في انتخابات النوادي و الهيئات و الجمعيات بالإضافة إلى الأحزاب السياسية، بيد أن النزوح الداخلي قد يجعل من الصعب على الأفراد ممارسة حقوقهم في المشاركة السياسية، لاسيما في الانتخابات. لذلك، فمن المحتمل أن يحرم النازحون داخلياً من التعبير عن رأيهم في القرارات السياسية والاقتصادية التي تمس حياتهم.

من هم رابطة النازحون؟

أعلنت مجموعة من النازحين الذين دمرت منازلهم خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة برعاية مركز دراسات المجتمع المدني.عن تشكيل رابطة للنازحين والمهجرين الفلسطينيين وتعني هذه الرابطة بجميع شئون المهجرين في كافة أماكن تواجدهم وتسعى لتامين عودتهم إلى مناطقهم وقراهم التي هجروا منها قسرا جراء العدوان.

على الرغم من فشل تجربة الانتخابات المحلية عام 2016 في كل من قطاع غزة و الضفة الغربية بسبب التناحر السياسي بين حركتي فتح و حماس والذي وصل تأثيره للقضاء الفلسطيني، إلا انه قد لوحظ أن النازحين الفلسطينيين وعلى الرغم من وجود جسم تمثيلي لهم وهو " رابطة النازحين و المهجرين الفلسطينيين " لم يبادر هذا الجسم إلى مناقشة مسألة تأييد قائمة أو تشكيل قائمة انتخابات محلية خاصة بالنازحين، دون الأخذ بعين الاعتبار أن البلديات تؤثر بشكل رئيسي في حياة النازحين وفي عملية إعادة الإعمار الأمر الذي سيشكل فرصة لفرض أجندة النازحين على طاولة المجالس المحلية خاصة أنهم يملكون أكثر من 44.447 ألف ناخب .

تأثير المشاركة السياسية والانتخابات على قضايا النازحين:

يمكن القول إن المشاركة السياسية هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي، لا في مفهومه فحسب، بل في واقعه العملي أيضاً، إذ تعيد المشاركة السياسية إنتاج العقد الاجتماعي وتؤكده كل يوم؛ أي إنها تعيد إنتاج الوحدة الوطنية وتعزها كل يوم، وهذه أي الوحدة الوطنية من أهم منجزات الحداثة، ولاسيما الاعتراف بالحقوق الناجمة عن الاعتماد المتبادل بين مختلف الفئات الاجتماعية وإسهام كل منها في عملية الإنتاج الاجتماعي على الصعيدين المادي والروحي، نعني الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل . وهي، من ثم، تعبير عملي عن المواطنة، أي عن صيرورة الفرد، من الجنسين بالتساوي، عضواً في الدولة الوطنية متساوياً، بفضل هذه العضوية، مع سائر أفراد المجتمع وأعضاء الدولة في جميع الحقوق المدنية والحريات الأساسية .ويمكن القول إن المشاركة السياسية هي جوهر المواطنة وحقيقتها العملية، وهي التي تحدد الفارق النوعي بين الرعايا والمواطنين وبين الامتيازات والحقوق. ذوو الامتيازات، في كل عصر وفي كل نظام، لم يكونوا مواطنين، بل رعايا. وذوو الامتيازات اليوم ليسوا مواطنين، بل هم رعايا وموالون وعبيد، فمن يظن نفسه سيداً على جماعة من العبيد هو أكثر منهم عبودية. وذوو الامتيازات اليوم ليسوا وطنيين، لأن الوطنية تتنافى مع الامتيازات على طول الخط .والنظام الذي يقوم على الامتيازات وتسلسل الولاءات ليس نظاماً وطنياً بأي معنى من المعاني. الوطنية هنا مرادفة لكلية المجتمع وعمومية الدولة وسيادة الشعب، وليست حكم قيمة أو صفة أخلاقية .المواطنون فقط هم ذوو الحقوق المدنية، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي، ويصونها القانون الذي يعبر عن هذا العقد.

وتتضمن عبارة "المشاركة السياسية" أي شكل من الانخراط في الحياة السياسية والعامة لمجتمع ما، بما في ذلك التماس المنصب العام وشغله، والمشاركة في عمل الأحزاب السياسية أو مجموعات المعارضة والتصويت والترشح للانتخابات، عندما تجري الانتخابات بطريقة عادلة وشاملة للجميع، فإنها قد تمهد الطريق للسلام والمصالحة الوطنية والحكم الرشيد، مما يعزز الاستقرار طويل المدى والحلول الدائمة للنزوح.

هذا وتتمثل مصلحة النازحين المباشرة في خوض غمار الانتخابات المحلية حيث أن النازحين هم أصحاب المصلحة والمستفيدون المباشرون من عمليات إعادة الاعمار، إذ

تحتاج غزة ووفقا لتقديرات وزارة الإشغال العامة والإسكان والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لما يقارب الـ (13) ألف وحدة سكنية سنويا، وهذا لا يشمل العجز الحاصل جراء ما دمره العدوان الإسرائيلي في العام2014 ، وهجمات العدوان الإسرائيلي السابق في الأعوام 2008 ،2012 ، حيث أصبح العجز يقدر بمقدار (71) ألف وحدة سكنية.

وحسب التقرير الصادر عن المكتب الإقليمي للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية بعنوان" غزة لن تكون مكاناً ملائماً للعيش في العام " 2020 ، قد تصل حاجة قطاع غزة للمساكن نحو 100.000 وحدة سكنية، وتعتبر البلديات شريكا في عملية إعادة الإعمار حيث تقوم هذه البلديات بعمل المخططات الهيكلية للمدن و الشوارع و البنية التحتية بالإضافة إلي مسؤوليتها عن تراخيص البناء و الهدم ، وإجراءات إدارية أخرى قد يكون لها بالغ الأثر في تسريع عملية إعادة الإعمار و مراعاة أوضاع النازحين و تقنين أوضاعهم وتبني استراتيجياتهم الخاصة.

ولكن في الواقع، كثيراً ما يعجز النازحون داخلياً عن ممارسة حقوقهم الانتخابية، سواء أثناء النزوح أو عند رجوعهم إلى مناطق منشئهم أو مناطق توطينهم في أجزاء أخرى من البلد، قد يؤدي ذلك إلى الحرمان من حق التصويت وإلى الإقصاء عن الحياة السياسية والعامة للبلد، الذي يمكن بدوره أن يفاقم التمييز والتهميش اللذين كثيراً ما يعاني منهما النازحون من أشخاص ومجتمعات .وفي ما يلي بعض العقبات التي كثيراً ما يواجهها النازحون داخلياً.:

• **شروط الإقامة** التقييدية :بصفة عامة، تربط القواعد الانتخابية الوطنية ممارسة الحقوق الانتخابية بمكان الإقامة، لذلك فإن النزوح الذي يستتبع بحكم تعريفه فقداناً مؤقتاً أو دائماً لمكان الإقامة، يجعل من الصعب

للنازحين داخلياً التسجيل والتصويت؛ في بعض الحالات، قد يطلب منهم العودة إلى مناطق منشئهم التي غالباً ما تظل غير آمنة وغير صالحة للسكن، وكثيراً ما يكون التسجيل في مناطق النزوح صعباً بسبب، مثلاً، الشروط الصارمة المتعلقة بالإقامة أو الوثائق، أو غير ممكن إجمالاً لأنه قد يسفر عن فقدان المساعدات الإنسانية أو الإبطال التلقائي للتسجيل في منطقة المنشأ، مما يخلق عقبات أمام العودة.

• انعدام الوثائق :كثيراً ما تكون وثائق الهوية، التي غالباً ما تكون مطلوبة للتسجيل والتصويت، قد فقدت أو دمرت أو صودرت أثناء النزوح، قد يصعب الوصول إلى وثائق بدل ضائع، وقد يتطلب الأمر عودة النازحين داخلياً إلى مناطق منشئهم، وقد لا تكون لدى أفراد أو جماعات معينة وثائق قبل النزوح أو يكون قد تم رفض منحهم وثائق بسبب قوانين وممارسات تمييزية، فكثيراً ما تعجز النساء والفتيات، على سبيل المثال، عن الوصول إلى وثائق بأسمائهن كما يجب تسجيلهن بصفتهن عوائل لأزواجهن أو أقربائهن الذكور، وهو ما ينتهك حقوقهن ويجعلهن بدون وسائل تثبت هويتهن، لاسيما في حالة انفصال أفراد الأسرة أو وفاة هؤلاء الأقرباء.

• التمييز :قد تتشوه سائر جوانب العملية الانتخابية بفعل القوانين والممارسات التمييزية، التي تكون قد ساهمت في النزوح فى المقام الأول، ففي بعض الحالات في دول أخرى، تم منع الناخبين النازحين أو مجموعات معينة منهم، كالأقليات العرقية، عمداً من التصويت وأتيحت لهم سبل الوصول إلى عدد أقلّ من مراكز الاقتراع أو مراكز نائية مع ساعات تصويت أقصر، وتم إخضاعهم لإجراءات تسجيل مرهقة، أو كانوا يفتقرون إلى معلومات انتخابية بلغة يفهمونها.

• الصراع وانعدام الأمن :تجري الانتخابات أحياناً في جو من العنف المستمر أو التوترات المجتمعي، فقد شهدت بعض الحالات تهديد ناخبين ومرشحين أو مضايقتهم أو الاعتداء عليهم في سائر مراحل العملية الانتخابية :خلال تسجيل الناخبين، وأثناء الوصول إلى وثائق بدل ضائع، وأثناء تواجدهم على الطريق إلى مراكز الاقتراع أو داخلها، وخلال الحملة الانتخابية، أو عند تولي المنصب .

انه من غير الممكن أن تكون الانتخابات حرة وعادلة وشرعية إلا إذا كان بمقدور النازحين داخلياً المشاركة فيها بدون خوف من خطر أو ترهيب أو ضرر.

• انعدام سبل الوصول :كثيراً ما تكون سبل الوصول إلى مراكز الاقتراع محدودة في أوضاع النزوح بسبب انعدام الأمن والمسافات الطويلة والافتقار إلى وسائل نقل آمنة يمكن تحمل تكلفتها، أو عدم كفاية ترتيبات التصويت، مثل عدم كفاية عدد مراكز الاقتراع، هذا وتواجه النساء إلى جانب المسنين وذوي الإعاقة عقبات خاصة في هذا الشأن.

•الافتقار إلى المعلومات :كثيراً ما يفتقر النازحون داخلياً، لاسيما المقيمين في مخيمات أو كرافانات، إلى معلومات بلغة يفهمونها عن العمليات والأحزاب السياسية وترتيبات التصويت.

الإطار القانوني

يشتمل الحق في المشاركة السياسية، المكفول في القانون الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان، على الحق في المشاركة في الحكومة والشؤون العامة والتصويت والترشح في الانتخابات وامتلاك سبل وصول متساوية للمشاركة في الخدمة العامة.

يجوز أن تكون هناك قيود معينة على الحق في المشاركة السياسية، إلا أنها يجب أن تكون معقولة وموضوعية وغير تمييزية .فمثلاً، قد يقتصر حق التصويت على المواطنين الذين بلغوا سن الرشد بموجب القانون الوطني .غير أن أي شكل من التمييز، بما في ذلك على أساس نوع الجنس أو الأصل العرقي أو الدين أو الرأي السياسي، محظور، مثل أي قيود على أساس الدخل أو التعليم أو معرفة القراءة والكتابة أو الإعاقة أو النسب أو الوضع من حيث الملكية أو الانتماء السياسي أو النزوح .كما يتمتع النازحون داخلياً بحق كامل ومتساو، مع غيرهم، في المشاركة السياسية، بما فيه حق التصويت أثناء وجودهم في حالة النزوح وعند عودتهم أو توطينهم في مكان آخر داخل البلد .وحيثما تنطبق شروط الإقامة، فيجب ألا تكون سبباً لاستبعاد النازحين داخلياً أو أي ناخبين آخرين ممن ليست لديهم إقامة دائمة.

للنساء حقوق متساوية مع الرجال في مختلف الأمور المتعلقة بالمشاركة السياسية، وينبغي أن تتخذ الدول سائر الخطوات الضرورية لضمان قدرة النساء على ممارسة حقوقهن السياسية والمشاركة في سائر مراحل العملية الانتخابية وأثناء التفاوض حول اتفاقيات السلام وخلال تنفيذها وأثناء برامج الإنعاش المبكر والتنمية. ويحمي القانون الدولي أيضاً عدداً من الحقوق الأخرى المهمة لضمان مشاركة سياسية ذات معنى، ومن بين هذه الحقوق ما يلي:

•الحق في حرية الرأي والتعبير، بما فيه الحق في التماس المعلومات وتلقيها وإعطائها بلغة من اختيار المرء وبدون تهديد بالمضايقة أو الإكراه أو العنف .وهو يتضمن حرية مناقشة وتأييد ومعارضة الأفكار أو المرشحين أو الأحزاب السياسية، بما في ذلك من خلال وسائل الإعلام، بدون التعرض للرقابة أو التقييد، وإن كان لا ينبغي أبدا التسامح مع الدعاية للحرب أو العنف أو الدعوة للكراهية الوطنية أو العرقية أو الدينية.

•الحق في تكوين الاتحادات والتجمع، ويشمل ذلك الحق في تشكيل المنظمات والاتحادات والانضمام إليها،بما فيها الأحزاب السياسية، والحق في مناقشة الأمور السياسية والعامة وعقد مظاهرات واجتماعات سلمية .

•الحق في حرية التنقل، ويشمل الحق في الانتقال بحرية – بدون خوف من ضرر محتمل – بما في ذلك لأغراض الدعاية الانتخابية أو التصويت أو تولي منصب عام.

وعليه نرى انه ينبغي في هذا الصدد أن تمارس رابطة النازحين و المهجرين الفلسطينيين دورها التمثيلي في تثقيف النازحين الفلسطينيين حول المصلحة التي قد تتحقق لهم في حال فوز قوائم تحتوي على نازحين أو أنها قد شكلت بأكملها من النازحين بعيدا عن الأدوار التقليدية للناخب الفلسطيني في انتخاب قطبي الانقسام .

ناهيك عن استطاعتهم خوض عملية تفاوض وحوار مع القوائم الانتخابية المشكلة حول دعمها لهم، خاصة تلك القوائم المستقلة التي قد تغير في بنية قوائمها و أهدافها رغبة منها لكسب أصوات جديدة على عكس القوائم الحزبية التي قد تبدو أكثر جمودا.

وبناء على ما تقدم في هذه الورقة فإننا نوصي بالتالي :

•إعداد قواعد بيانات بالنازحين الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات العامة وتوزيعهم جندريا و جغرافيا.

•إعداد إستراتيجية موحدة للنازحين فيما يخص الهيئات المحلية يمكن تبني هذه الإستراتيجية من قبل القوائم.

•تثقيف النازحين و المهجرين بحقوقهم في المشاركة السياسية والانتخابات، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية التي تخوّلهم القيام بخيار واعٍ في صناديق الاقتراع.

•دراسة فكرة تشكيل قوائم انتخابية خاصة بالنازحين أو المشاركة ضمن قوائم مشكلة خاصة القوائم المستقلة.

•تشجيع مراقبي الانتخابات على الاهتمام بمقدرة النازحين داخلياً على ممارسة حقوقهم السياسية

•دعم حملات تثقيف الناخبين الهادفة إلى تعريف النازحين داخلياً والمجتمعات المتضررة الأخرى بما يلي :

حقوقهم السياسية، و أين يتم التسجيل والتصويت ومتى وكيف، بما في ذلك أي ترتيبات للتصويت الغيابي، ومدى توفر آليات الشكاوى والطعون.

المراجع :

•د.سوسن شاهين : دراسة حول مفهوم المشاركة السياسية في فلسطين ، القدس ، ص 15

•د.عبد الحليم الزيات : التنمية السياسية – دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ج : 2البنية والأهداف ،ص85-84

•مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

•مصطفي إبراهيم ، انتخابات البلدية و إعادة الإعمار.

مراجعات

قراءة في كتاب داعش من الجذور إلى الحلول

اسم الكتاب :داعش من الجذور إلى الحلول

المؤلف :د جبرا الشوملي

الناشر:دار الجندي للنشر والتوزيع –القدس –الطبعة الأولى 2016

مراجعة: أ. سمية السوسي

يأتي كتاب داعش من الجذور إلى الحلول في 96 صفحة مقسمة إلى ستة مقالات ،الأول حول داعش والنص الإسلامي الأول .المقال الثاني بعنوان داعش والخوارج . المقال الثالث يتحدث عن داعش في التاريخ الإسلامي .أما المقال الرابع فهو بعنوان داعش المنتوج المعاصر لابن حنبل وابن تيمية ومحمد ابن عبد الوهاب. المقال الخامس حول داعش والإخوان المسلمون .المقال السادس جاء بعنوان :داعش ولعبة السياسة الدولية ومستقبل الإقليم .وفي نهاية الكتاب يورد الكاتب بعض الاستخلاصات العامة لتلك المقالات .

في مقدمة كتاب داعش من الجذور إلى الحلول يتحدث الكاتب عن أن داعش ظاهرة لم تأت من فراغ ولم تسقط فجأة وان لها أصداء في صوت التاريخ ولها بنية اجتماعية وبنية عقائدية ونص عقائدي وهدف عقائدي لذلك فهي ظاهرة بكل ما تحمل الظاهرة من دلالات فلسفية وفكرية وتنظيمية وسياسية وبكل ما تحمله من أسئلة موجعة تتطلب الإجابات المفتاحية الدقيقة والواضحة والصريحة وهذا غير ممكن دون مقاربة علمية رزينة تقف على الأصول والجذور .

المقال الأول: داعش والنص الإسلامي الأول :

يتناول هذا المقال مفهوم القتال في النص الإسلامي الأول والقتال في خطاب داعش ،حيث يتحدث الكاتب عن مفهوم الجهاد في النص الإسلامي الأول الذي هو القران الكريم والحديث الشريف .فقد جاء الجهاد في القران الكريم نوعان:الجهاد الأكبر والجهاد الأصغر والأول يشمل المعنى الأوسع الذي يدور حول طلب الرزق والعلم وتطهير النفس من الشرور والسعي من اجل الخير العام.أما الثاني الجهاد الأصغر فهو يدور حول مفهوم القتال ،ويضيف أن هذا التمييز بين الجهادين له دلالاته الأخلاقية لصالح المفهوم الأول .وبعد ذلك يتحدث عن منطق ولادة مفهوم القتال في النص النظري الأول ويورد الآيات التي تحدثت عن القتال ويتتبع التسلسل الزمني لها ويرجح الكاتب أن سورة الإسراء آية 33 "ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا". هي الآية الأولى التي تحدثت عن القتال لان القران والنبي عمما خطابا وسلوكا في محيط اجتماعي تكون فيه هيمنة السياسة بوسائل تحدد طبيعتها العلاقة بين المعايير وإمكانية تحقيقها.ويتتبع الكاتب بقية الآيات التي تحدثت عن القتال ومواقيت نزولها وعلاقتها بتأسيس الدولة الإسلامية والانتقال من مكة إلى المدينة .الأمر الذي يدل على أن القتال

ورد في القران الكريم كوسيلة وليس هدفا منضبطا وليس منفلتا، نسبيا وليس مطلقا وأضاف أن آيات القتال تواترت ارتباطا بطبيعة اللحظة السياسية ومستوى تطور الصراع.وكانت دائما تأتي استجابة لتلك اللحظة وحلا ليس وحيدا وإنما ضمن جملة من الحلول لفض تناقضاتنا .هذا المعنى الذي صار مع داعش مطلقا وليس نسبيا عاما وليس خاصا جوهرا وليس مظهرا ،ركنا رئيسيا وليس وسيلة اضطرارية وكل ذلك يحال إلى عقل عربي إسلامي يحمل من الموروث الثقافي والفقهي الأثر المضخم لأولوية النقل على العقل واللفظ على المعنى.

المقال الثاني :داعش والخوارج :

في هذا المقال يتحدث الكاتب عن داعش وفرقة الخوارج اللتان لا تنتميان إلى نص فقهي واحد ولا مضمون سياسي أو اجتماعي واحد وان تكفير الخوارج كان موقف من حادثة تاريخية وهو ليس نفس تكفير داعش وهذان التكفيران لا ينتميا إلى النص الإسلامي الأول ،حيث ندد القران الكريم بالمكفرين تكريسا لمبدأ حرية الاعتقاد لدي البشر .يعتبر النص الفقهي للخوارج نص ابتدائي اقرب إلى نص اللفظ الممزوج بالورع والتقوى والبساطة في إطار عقل القبيلة وكان لديهم اجتهادات فقهية أولية ويوضح الكاتب أن المقارنة بين تكفير فرقة الخوارج وتكفير تنظيم داعش جاءت لتوضيح هزالة هذا الرابط بينهما أما على صعيد محتوى التكفير فالاثنان مفارقان إلى حد لا يقاس ولا يجمع بينهما أي جامع تاريخي ولا اجتماعي ولا فقهي .ويخلص أن المشترك بينهما لا يتعدى الاسم الرمزي لمفهوم التكفير حيث أن تكفير فرقة الخوارج تكفير ظرفي محدد ارتبط بظرف محدد وأشخاص محددين ولم يتجاوز ذلك إلا نادرا.كما أن تكفيرهم ليس نهائيا وتجوز عليه التوبة.بينما تكفير داعش هو تكفير ايدولوجي شمولي لا يستثني احد،عابر للحدود ويشمل جميع أصناف البشر ومعتقداتهم الدينية والفكرية والسياسية بما في

ذلك أهل السنة العرب وغير العرب من المسلمين الذين يتبنون الإسلام كدعوة دينية أخلاقية عمادها العقل والاعتدال وينتهي بان البون شاسع بينهم ولا يحتمل المقارنة تحت أي ظرف .

المقال الثالث: داعش في التاريخ العربي الإسلامي :

هنا يتحدث الكاتب عن انفجار التناقضات المختبئة في ثوب الجماعة الإسلامية بعد موت النبي وظهور سؤال كيف يجب أن يكون الحكم الصالح في الإسلام ؟ ويتابع الصراعات التي حدثت في حقبة الخلفاء الراشدين والحقبة الأموية والعباسية والعثمانية .ويذكر أن انشغال فكر المسلمين بسؤال الحكم آنذاك ذهب إلى ما هو ابعد من سؤال من هو الحاكم الأحق بالحكم أبو بكر أم علي بن أبي طالب ومع هذا السؤال زرعت الجماعة الإسلامية بذور تصدع وحدتها وانفلات صراعاتها وصولا إلى التناقضات الدموية التي فيها اختتم التحول التاريخي العكسي للإسلام دورته من إسلام العقيدة إلى إسلام القبيلة _الدولة .وأعيد تفسير الإسلام بما يخدم تبرير احتكار الفكر والعنف المنظم .ويضيف أن تسييس الدين وليس تديين السياسة هو بؤس الثقافة السياسية العربية الإسلامية خلال التاريخ العربي.كما يتحدث أيضا عن الظواهر الدموية في حقبة الأمويين والعباسيين من تمثيل بالموتى وصلبهم وحرق جثثهم وينتهي بان داعش هي ظاهرة من ظواهر هذه اللعنة ظاهرة تناسلت من رحم عربي _إسلامي محض مفارقة لجوهر الدين ومنسجمة مع قدم الدم المفرط الذي انتعله معاوية بن أبي سفيان وأبو العباس السفاح حتى أنها تنتعل نفس النعل البدائي وتستخدم نفس أدوات الحرب البدائية مع الأسرى قياسا واستنساخا .

المقال الرابع:

داعش منتوج معاصر ابن حنبل وابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب:

يتحدث الكاتب في هذا المقال عن التأصيل الفقهي للفظ النص الديني ،حيث يذكر أن فرقة الخوارج أرست نواة فقه لفظ النص الديني دون بنية فقهية وكانت مجرد تأويلات أولية ردا على حوادث تاريخية .أما ابن حنبل فقد اندفع معه فقه لفظ النص الديني خطوة بنيوية إلى الأمام قاعدتها مقولته الشهيرة "أن الحديث الضعيف أحب من القياس " وهذا الأمر يعد تجريف عالي المستوي لزخم العقل في القران الكريم والسنة النبوية وتجاهل للمقولة الدينية "إن أصل ديني هو العقل ".هذا التجريف انقلب إلى بنية فقهية ساقها ابن حنبل وهي أولية النقل على العقل وما تبعه من مقولات فقهية حول الأحكام المتعلقة بالمعاملات والعبادات أي كل ما يرتبط بالإنسان والمجتمع.وهنا نتناول مقولة الجهاد وتحديدا الجهاد الأصغر(القتال)حيث يقول ابن حنبل "إن الجهاد هو قتال مطلق ضد الشرك ،لا يوجد خيار ثالث :إما الدخول في الإسلام أو القتل "

ويفند الكاتب هذه المقولة ويتحدث بعدها عن بلورة أحكام ومبادئ مفهوم جهاد الطلب أي قتال الهجوم عند الشافعي والذي صاغ بناء عليه ابن تيمية القاعدة العامة لمفهوم الجهاد(القتال):كل من بلغته دعوة الرسول إلي دين الإسلام ولم يستجب فيجب قتاله والجهاد يعلو الحج والعمرة وصلاة التطوع.ووضع شروط القتال وفرق بين قتال الطلب وقتال الدفع الذي اخذ مساحة تنظيرية وأحكاما موسعة في أدب ابن تيمية السياسي ويوضح الكاتب أن آراء ابن تيمية كانت وليدة معاصرته لزمن ضعف الدولة الإسلامية والمغول والحروب بينهم وبين المماليك لذا فمن الطبيعي أن يكون متطرفا في حديثه عن مفهوم قتال الدفع على حساب مفهوم قتال الطلب .الأمر الذي يعود إما إلى أسباب فكرية وسياسية لتخفيف حدة

شبح التهديد الذي يمثله فكره في سماء العلاقات الدولية لدي الدول التي تدين به وتحتفظ بعلاقات مع الغرب أو إلى قراءات اقتطاعية لفكر الرجل الذي لا تخفى موسوعيته وإسهاماته الفقهية الكبيرة والمميزة رغم باب العنف الذي شرعته وفتحته مقولته قتال الطلب .

بعد ذلك يتحدث عن محمد بن عبد الوهاب الذي ورث ارث ابن حنبل وابن تيمية الفقهي والسياسي لكن هذه الوراثة حذفت كل ما هو عقلاني وإنساني في فكر الرجلين مثل العقلانية الصوفية في فكر ابن تيمية والتسامح الذي عاد إليه ابن حنبل في أواخر حياته .كما ندد بالعلوم المعاصرة واعتبرها هرطقات غريبة على الإسلام الصحيح .

كما قام محمد بن عبد الوهاب ببناء دعوته على ثلاثة خطوط متزامنة وهي تكفير مجتمعات الجزيرة العربية والهجرة من المجتمعات الكافرة وتشكيل مجتمع مضاد وبديل. وقام بشن حروب محلية مولتها بريطانيا لإخضاع الجزيرة العربية والدول المجاورة لها للفكر الوهابي وقاموا بقتل كل من لا يعتنق هذا الفكر.وبعدها تولي محمد بن سعود السلطة السياسية ومحمد بن عبد الوهاب السلطة الدينية كمرشد روحي للإمارة الإسلامية الجديدة وبدأت حملة ضد علماء الدين في نجد المعروفين بسعة اطلاعهم الديني وسلوكهم التسامحي والتكفير واسع النطاق لكل ما هو غير متفق مع التفسير الوهابي للنص الديني الأول .

ويرى الكاتب انه إذا كان احمد ابن حنبل واحمد ابن تيمية قد قدموا الإطار النظري لفكر داعش فان محمد بن عبد الوهاب قد قدم النموذج العملي المعاصر للطرق البدائية في الغزو والسبي والسلب والنهب وجز الرقاب والتمثيل بالجثث ركضا وراء مقولة التكفير الموسعة التي طالت العلماء وسواد الناس من مسلمين سنة وشيعة وغيرهم من أصحاب العقائد وقامت داعش بضغط مقولة دار الإيمان

ودار الكفر الحنبلية إلى حدودها القصوى وتوسعت دائرة الشرك إلى ابعد الحدود لتشمل الأغلبية الساحقة من مسلمين وغير مسلمين ليصبح فقه القتال مع هذه الحدية الصارمة في تقسيم الكون لازمة عضوية انتحارية .

المقال الخامس: داعش والإخوان المسلمون:

تمثل حركة الإخوان المسلمين الكيان التنظيمي الأول لفكر الإسلام السياسي المعاصر وقد تأسست في مصر على يد حسن البنا عام 1928 ومن قلبها نشأت تيارات ومنظمات سياسية –دينية تراوحت بين فكر راديكالي وصل ذروته في خطاب القاعدة ووليدها الأعنف داعش ،وفكر يسمي نفسه بالمعتدل كمان ترغب الحركة الأم الإخوان المسلمين في تسميته .من الجدير بالذكر أن تلك الحركات الدينية المتطرفة ترتد في أصولها ومنطلقاتها الفكرية إلى حركة الإخوان المسلمين وان خطاب الإسلام السياسي المعاصر بكافة أطيافه هو خطاب سياسي وليس ديني.وبالرغم من كون النص الديني مرجعيته إلا أنها مرجعية ايدولوجية مؤولة على طريقتهم .

احتلت مقولة الإسلام دين ودولة مكانة الجذر في فكر الإخوان المسلمين وتطورت وأخذت معاني قطبية عنيفة في فكر النصرة وداعش وهذه المقولة هي مقولة معاصرة لم تكن متداولة في الموروث السياسي العربي الإسلامي سواء في عصر النبي والصحابة أو العصر الوسيط.

وتعتبر حركة الإخوان المسلمين الوريث الشرعي لخط فكري إسلامي تعود أصوله الفكرية الأولى إلى مذهب احمد بن حنبل و فتاوي ابن تيمية ويصعد مع مقولات محمد بن عبد الوهاب ويختتم الصعود مع رشيد رضا ومجلته المنارة التي زودت حسن البنا بالمؤونة السياسية لتأسيس الحركة عام 1928 وهي نفس المؤونة التي مكنت أبا الأعلى المودودي من تأسيس حركته في مدينة لاهور في

باكستان عام 1941. ومنهما تبلورت ايدولوجية العنف الصاخبة في فكر سيد قطب وعبد الله عزام أستاذ أسامة بن لادن وأيمن الظواهري وفي فكر أبي مصعب الزرقاوي وتلميذه أبي بكر البغدادي .

ويتابع الكاتب في هذا المقال كيف استفاد كلا من حسن البنا من تلك الموروثات الفكرية وكيف ترجم سيد قطب كتابات أبي الأعلى المودودي وكيف تبخرت الحدود بين قتال الدفع(الدفاعي) وقتال الطلب (الهجومي) ليصبح القتال الهجومي والإعداد له هو النتيجة المنطقية لمسار فكر الإخوان المسلمين السياسي .ويوضح الأسباب وراء عدم تبني جماعة الإخوان المسلمين مفهوم القتال الهجومي، من تلك الأسباب ما يتعلق بالاختلافات الفقهية ومنها ما يتعلق بأسباب ظرفية ذات علاقة بطبيعة عمل الجماعة في الساحة المصرية والعربية.

إن حركة الإخوان المسلمين التي تعيش اليوم مخاضا سياسيا فكريا داخليا بين الالتزام بالقشور البراغماتية بالديمقراطية التي لا تستوي مع ثقافة الأمراء والمقالات المتشددة لابن حنبل وابن تيمية والفقه السياسي للعصر الوسيط .ومراجعة جذرية لنظرية الوصايتين مفرخ التكفير والعنف .

ومغادرة احتكار تمثيل الإسلام وكونهم المرادف له ومشاركتها مع كافة القوى السياسية والاجتماعية في المجتمع وفي هذه الأمور جوابا للسؤال المستعصي حول كيفية الخروج من تلك الأزمة المستعصية التي تمر بها الحركة لردم الهوة بين إسلام عصري تنويري متسامح وإسلام نسخ عنوة عن إسلام مكة بإسلام المدينة دون اعمل العقل في أن إسلام المدينة أو بعضه لم يكن سوى طريق اضطراري لا اختياري لاستئناف مسيرة إسلام مكة العظيم.

المقال السادس :داعش والصراع الدولي على الإقليم:

في هذا المقال يتحدث الكاتب عن ثقافة الاستشراق الرأسمالية التي استغلت محنة العقل العربي الإسلامي لتأسيس ثقافة تصف الوعي الشرقي بالراكد المبهم الذي يفتقد إلى الروح النقدية وذلك لتبرير حكم هذه المجتمعات من قبل المجتمعات الرأسمالية .أما سياسيا فقد وجد الغرب ضالته في تحويل الثقافي إلى سياسي في ايدولوجية داعش أي تحويل فقر العقل العربي الإسلامي كما عبر عنه الاستشراق ثقافيا وكما عكسته المقولات الفقهية التي تستلهمها داعش شرعيا من فقه القرون الوسطى إلى فقر يذهب ابعد من اتفاقيات سايكس بيكو إلى فقر يشحن مكبوت الصراع التاريخي السني–الشيعي الجاهز أصلا في عقل داعش ومن هنا كانت ولادة داعش عراقية كون الساحة العراقية أكثر الأماكن التي استوعبت هذا الصراع.

كما أن هناك تلاقي للمصالح بين داعش والرأسمالية الغربية للثار من جمهوريات كانت مشاغبة للرأسمالية الغربية ومتصادمة مع الفكر الديني المتطرف .تلك الجمهوريات العلمانية كانت العدو المشترك بينهم وهي نفسها التي أخفقت في برامج التنمية الوطنية وتحقيق مناعة الاستقلال الوطني مما عزز من صعود وانتشار الفكر الديني المتطرف وكانت داعش هي نموذج الخلاص بالانتحار.

هذا التلاقي في المصالح بين داعش والرأسمالية الغربية يبرر وفق المعطيات التالية:تلاقي مصالح داعش والأتراك و الأمريكان في إسقاط النظام السوري لضمان حصول داعش على عائدات النفط التي تسيطر عليها.

وجود تسهيلات وصفقات بإشراف أجهزة مخابرات دول محيطة لتسليح داعش بأنواع الأسلحة المتطورة.

المعـابر التركيـة مفتوحـة أمـام تـدفق المقـاتلين العـرب والأجانـب والأتـراك والمسـاعدات الماليـة وغيـر الماليـة التـي تـذهب لـداعش ممـا يؤكـد علـى وحـدة المصالح المشتركة.

إستخلاصات عامة للكتاب :

يـرى الكاتـب أن إشـكالية تأويـل النصـوص الدينيـة هـي مكمـن الخلـل النظـري وهـذه الإشـكالية لـن تنتهـي بفـتح النـار عليهـا إنمـا هـي إشـكالية ثقافيـة عمرهـا قـرون وقـد جـرت معهـا منظومـة كاملـة مـن فقـه إشـكالي متغلغـل فـي كـل مكـان. إن فـتح ملـف فقـه العصـور الوسـطى هـو بدايـة الخـروج مـن المحنـة ولـذا يجـب إعـادة تعريـف الفقـه الـديني باعتبـاره شـارح الـنص الـديني فـي عصـره ولـيس مصـدرا مـن مصـادره. فالشـارح مجتهـد يصـيب ويخطـي. وإنمـا تكـون ورشـة عمـل كبيـرة تتطلـب عقـولا عربيـة إسـلامية موسـوعية مختصـة فـي علـم الاجتمـاع الـديني تسـير وفـق شـروط وآليـات البحـث العلمـي المعاصـر وتوضـع نتائجهـا فـي منـاهج جديـدة فـي المعاهـد والجامعـات العربيـة مـن المحـيط إلـى الخلـيج .هـذا مـا يـراه الكاتـب المخـرج طويـل الأمـد للانتقـال مـن بركـة الـدم إلـى الإسـلام والـذي يمكنـه تحويـل داعـش وغيرهـا مـن منظمـات الـدين السياسي المتطرف إلى اثر مخزٍ من تاريخ لن يتكرر.

ترجمات

استراتيجية التدويل الفلسطينية – نهاية الطريق

المصدر: معهد الأمن القومي الاسرائيلي

الكاتب: عاموس يادلين وكوبي مايكل

التاريخ: 2017/3/21

أ.زهير عكاشة

قبل نحو ثماني سنوات عندما استلمت حكومة ناتنياهو الحكم بعد حكومة أولمرت، وتولى باراك أوباما مهام منصبه كرئيس للولايات المتحدة، أخذ الفلسطينيون يتبنون " استراتيجية التدويل " وهذا الخيار يعكس حالة الريبة الفلسطينية حيال احتمال جسر الفجوات مع اسرائيل (كإقتراحات أولمرت) والأمل من الأسرة الدولية أن توافق على مطلبهم ثلاثي الأبعاد وهو اقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران من عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. تمنى الفلسطينيون تحقيق ذلك الهدف ولكن دون المساهمة في تلبية أقل قدر من المطالب الاسرائيلية لإنجاز اتفاق، والتي تتمثل في الالتزام بإنهاء الصراع ونهاية المطالب والتنازل عن حق العودة والموافقة على ترتيبات أمنية تحد شيء ما من سيادتهم. واصل الفلسطينيون خطوات حث المجتمع الدولي على انشاء دولة

فلسطينية حسب المخطط الذي يريدونه ولكن دون التفاوض مع اسرائيل وبدون تقديم تنازلات ضرورية لانجاز اتفاق عبر المفاوضات. تعززت استراتيجية التدويل الفلسطينية من خلال حملة العلاقات العامة الداعية الى تطعيم الرواية الفلسطينية بأسباب الصراع وبالطريقة العادلة لحله، وتحميل اسرائيل مسؤولية المأزق السياسي اضافة الى محاولات نزع الشرعية عن اسرائيل. هذه الاستراتيجية التي ترتكز على جهود منظمة ثابتة تهدف الى تسويد صورة اسرائيل في المؤسسات والهيئات الدولية وتقويض شرعيتها وإنكار العلاقة القومية التاريخية للشعب اليهودي بأرض اسرائيل، سجلت العديد من الانجازات البارزة خلال الأعوام الأخيرة. لم يعد القادة الاسرائيليون والفلسطينيون في عهد أوباما الى المفاوضات المباشرة رغم التجميد المؤقت للاستيطان في الضفة الغربية والذي نجح أوباما في فرضه على اسرائيل، ورغم جهود الوساطة التي قام بها المبعوث الخاص عن الرئيس السيناتور جورج متشل، ورغم وساطة عاهل الأردن الملك عبدالله. أحد أبرز الانجازات التي حققتها الحركة الوطنية الفلسطينية تمثلت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012 برفع تمثيل فلسطين الى دولة مراقب غير عضو. أضف إلى ذلك أن الفلسطينيين نجحوا في غرس فكرة أن سياسة الإستيطان الاسرائيلية تشكل العقبة الرئيسية أمام أي اتفاق في عقول موظفي الادارة الأمريكية. ومن هنا شكل خطاب الرئيس أوباما في مايو أيار عام 2009 في جامعة القاهرة نقطة مناسبة للانطلاق. هناك انجازان دبلوماسيان في غاية الأهمية تلا ذلك وهما امتناع الولايات المتحدة عن التصويت في 23 ديسمبر من عام 2016 على قرار مجلس الأمن رقم 2334 الذي ينص على اعتبار حدود عام 1967 أساساً للمفاوضات خلافاً لقرار رقم 242 الذي ينص على انسحاب اسرائيل من (مناطق) احتلت عام 1967 وكذلك الخطاب الذي ألقاه جون كيري عند انتهاء فترة ولايته كوزير خارجية للولايات المتحدة والذي اختار فيه تكريس معظمه للقضية الاسرائيلية الفلسطينية. الثقة التي حصل عليها الفلسطينيون من خلال الانجازات السياسية والدبلوماسية التي حققوها على مدار الأعوام تنعكس من خلال التهديدات التي يوجهونها ضد ادارة ترامب فيما لو نفذت الوعود الانتخابية بنقل السفارة من تل أبيب الى القدس. وفي هذا السياق يهدد أحد المسؤولين

الفلسطينيين الكبار بتحويل حياة الادارة الأمريكية إلى جحيم في أروقة الأمم المتحدة، وأن الشرق الأوسط سيتفجر بموجات شديدة من العنف، حتى أن الأمين العام لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات هدد بسحب الاعتراف بإسرائيل وتسليم مفاتيح السلطة الفلسطينية لها. على أي حال يبدو أن الفلسطينيين يواجهون صعوبة في استيعاب تغيرين أساسيين يجعلان من استراتيجية التدويل أقل شئناً وهما، أن ادارة ترامب ليست ملزمة بالفلسطينيين بالقدر الذي كانت عليه ادارة أوباما، وأن الرواية الاسرائيلية هي الأقرب الى رؤية الادارة الراهنة من الرواية الفلسطينية.

اضافة الى ذلك كله أن الصراع الاسرائيلي – الفلسطيني أضحى أقل اهتماماً في العالم العربي وفي المجتمع الدولي، وحقيقة الأمر هو أن القضية الفلسطينية لم تعد تتربع على أجندة القادة العرب المنشغلين بمشاكل صعبة جداً في دولهم وفي المنطقة بشكل عام والتي تركت أثاراً جيوسياسية بعيدة الأثر. الذي غير ترتيب أولويات هؤلاء القادة للصراعات هو حقيقة أن اسرائيل تشكل مصدر استقرار وحليف في الصراع ضد إيران من ناحية وضد تنظيم الدولة الاسلامية من ناحية أخرى، اضافة الى ضعف التأييد الأمريكي لأنظمة حكم في المنطقة خاصة السعودية ومصر. علاوة على ذلك كله هو أن التحديات التي تواجهها القوى الكبرى في التعامل مع نزاعات وصراعات في الشرق الأوسط وعلى رأسها الحرب الأهلية في سوريا وعدم الاستقرار في اليمن والعراق وتزايد نفوذ حزب الله وتزايد وتيرة التدخل الايراني والروسي في المنطقة قوضت فاعلية الاستراتيجية الفلسطينية. وهنا أدت هجرة 10 مليون سوري والكارثة الانسانية في اليمن وعدم الاستقرار في كل من العراق وليبيا الى دحر القضية الفلسطينية الى هامش المنطقة السياسي.

تقول اسرائيل بأن الولايات المتحدة وليس المجتمع الدولي الذي قبل بالرواية الفلسطينية هي التي يجب أن تتزعم الجهود الدولية لمعالجة القضايا الاقليمية ومنها القضية الفلسطينية. لذلك ينبغي على اسرائيل ترتيب رداً رسمياً للمشكلة الفلسطينية وذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة مع تغيير قواعد اللعبة

التي نجح الفلسطينيون في فرضها خلال السنوات القليلة الماضية، هناك احتمال أن تكون قدرة كبيرة ومتزايدة لدى الولايات المتحدة على تزعم هذا الأمر بفضل السياسة الأكثر رصانة من قبل الرئيس الجديد وبفضل الاعتراف المشترك بالأولويات والصياغة المشتركة لاستراتيجية مناسبة، بعد أن ترسخ وضع الادارة الجديدة في البيت الأبيض والذي يبدو أنه منفتحاً أمام أفكار جديدة يكون لدى اسرائيل الآن فرصة وبالتنسيق مع هذه الادارة لإعادة تشكيل نمط الاحتمالات المتعلقة بالقضية الفلسطينية كعنصر من عناصر استراتيجية اقليمية واسعة.

لقد أعلنت ادارة الرئيس ترامب منذ البداية أن القضية الاسرائيلية – الفلسطينية لا بد أن تعاد الى طاولة التفاوض ضمن اطار حوار ثنائي، كما أعلنت أنها لن تقبل بإملاءات أحادية الجانب من قبل الأمم المتحدة أو الرباعية ضد اسرائيل. الادارة الأمريكية ليست مع استمرار البناء في المستوطنات أو ضم أراضي بالضفة الغربية لكنها في نفس الوقت لا تقبل بالجدلية الفلسطينية القائلة بأن اسرائيل والمستوطنات هما عقبة أمام السلام. مصلحة اسرائيل تتطلب تنسيقاً وتفاهماً مع الولايات المتحدة حول التحديات الحقيقية في المنطقة مثل التخريب والارهاب الايراني والصراع الدائر في سوريا والحاجة الى تقوية مصر والأردن كعناصر مثبتة للاستقرار والدول الفاشلة في المنطقة التي يمكن أن تثير عدم الاستقرار وتقوض الأمن الاقليمي. لذلك يجب أن توضع القضية الفلسطينية في أولوية أقل من الأولوية التي كانت تتمتع بها ابان ادارة الرئيس أوباما هذا الى جانب القيام بجهود اسرائيلية امريكية مشتركة لاقناع الفلسطينيين بعدم جدوى استراتيجية التدويل.

إن الأولوية الجديدة التي منحت للصراع وكذلك لجهود التوصل الى تسوية لم يكن هدفها تعزيز الوضع الحالي بل على العكس. فاستراتيجية التدويل الفلسطينية ورفض الفلسطينيين التقدم بإتجاه المرحلة الثانية من خارطة الطريق أي الحدود المؤقتة للدولة الفلسطينية المستقبلية وموقف الجانبين القائم على فكرة الكل أو لا شيء الخاص بالقضايا الأساسية، منعت كلها أي تقدم بإتجاه حل الصراع. التوضيح للفلسطينيين بشكل لا لبس فيه أن عليهم العودة الى العملية التفاوضية

والقبول بالتبادلية في مبدأ خذ وأعطي والقبول أيضاً بترتيبات انتقالية ومرحلية كبدائل مفضلة على الوضع الراهن سيولد حافزاً قوياً نحو تقدم أفضل من الذي كان سائداً ابان فترة أوباما.

وكإشارة مبدئية للفلسطينيين على أن قواعد اللعبة تغيرت يكون من الأفضل نقل السفارة الأمريكية الى القدس وأي تراجع امريكي عن هذا التعهد حتى ولو كان ضمن منظومة مرنة ابداعية نتيجة تهديد فلسطيني لمنع تنفيذ هذه الخطوة سيضعف الموقف الأمريكي ويصبح حافزاً للفلسطينيين نحو التمسك بإستراتيجية تجاوز اسرائيل والتهرب من المفاوضات المباشرة. الاشارة المبدئية التي يفسرها الفلسطينيون على أنها تراجع أمريكي عن هذا الوعد جعلت كثيراً من المسؤولين الفلسطينيين الكبار يعلنون عن نيتهم الاستمرار في استهداف اسرائيل على الحلبة الدولية ودعم قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بعدم شرعية المستوطنات وهذه المرة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حتى ولو جوبه بفيتو أمريكي. من الأهمية بمكان بالنسبة للولايات المتحدة الوفاء بوعدها بنقل السفارة الى القدس مع الاشارة الى أن مكان السفارة في الشطر الغربي من المدينة على أرض غير متنازع عليها وستبقى تحت السيادة الاسرائيلية في اطار أي تسوية هو قرار أمريكي سيادي ولا يشير الى تراجع من قبل الولايات المتحدة عن موقفها التقليدي حول تقرير مستقبل القدس الشرقية عبر المفاوضات بين الطرفين.

لاشك أن ترسيخ وضع الادارة الأمريكية الجديدة وعدم ارتياح الجمهور الاسرائيلي ازاء الوضع القائم عند الفلسطينيين ومجال المناورة في هذا السياق المتاح أمام القيادة الاسرائيلية يخلق فرصة فريدة من نوعها لخط سياسة اسرائيلية جديدة للتعامل مع الصراع مع الفلسطينيين ومع تنسيق هذه السياسة مع الولايات المتحدة. لابد أن تقوم هذه السياسة على تحييد استراتيجية التدويل الفلسطينية ومنح حوافز للفلسطينيين كي يعودوا للمفاوضات المباشرة مع اسرائيل بغية تحقيق تسوية على أساس حل الدولتين. أيضاً لابد أن يرافق كل ذلك ثلاثة متطلبات أساسية وهي اطار زمني محدد للفلسطينيين كي يعودوا لطاولة المفاوضات، والتزام

فلسطيني مسؤول ومنظم تجاه عملية بناء مؤسسات الدولة (المؤسسات والاقتصاد واحتكار القوة وتنفيذ القانون والنظام) بحيث يضمن أن تكون الدولة الفلسطينية الناشئة عملياتية وليست فاشلة، ووضع حد للتحريض والدعم المالي للإرهابيين المعتقلين في اسرائيل والى أسر الارهابيين المقتولين. ينبغي على الولايات المتحدة أن توضح للفلسطينيين أنهم اذا أرادوا المضي قدماً في مساعيهم الهادفة لعزل اسرائيل على الساحة الدولية بدلاً من العودة الى المفاوضات المباشرة أثناء الفترة المخصصة فإنها ستدعم أي خطوات اسرائيلية مستقلة لتقرير حدودها ووفق المصالح الاسرائيلية الاستراتيجية مع الحفاظ على امكانية التنفيذ المستقبلي لحل الدولتين عن طريق المفاوضات. تستطيع اسرائيل بهذه الطريقة الاستعداد للانفصال عن الفلسطينيين مع الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية وغور الأردن واحتمال العمليات الأمنية في شتى أرجاء الضفة الغربية. في الوقت نفسه يجب أن يتاح التواصل الاقليمي للكيان الفلسطيني وتوفير التحرك السلمي من شمال الضفة الغربية الى جنوبها. اضافة الى ذلك ستتخذ اسرائيل والاسرة الدولية كافة الخطوات اللازمة لتطوير البنية التحتية الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني مثل تخصيص أجزاء من مناطق ج لهذا الغرض.

تشير نتائج استطلاع للرأي العالمي قام به معهد الأمن القومي الاسرائيلي مؤخراً حول مواضيع ذات صلة بالأمن القومي الى أن اغلبية الجمهور الاسرائيلي يعارض استمرار الوضع القائم الآن أو ضم مناطق. فقط 10 في المائة يؤيدون ضم يهودا والسامرة و17 في المائة مع استمرار الوضع على ما هو عليه. 61 في المائة من الجمهور الاسرائيلي مع الاستيطان سواء من خلال اتفاق دائم أو اتفاق مؤقت يسبق الاتفاق الدائم.

وبما أن الجمهور الاسرائيلي يريد التغيير اذن للقيادة الاسرائيلية مرونة ومجال للمناورة في هذه القضية. التنسيق مع الولايات المتحدة في ظل ظروف خاصة سيتيح تبديد التهديدات والتصدي لاستراتيجية التدويل الفلسطينية وإيلاء القضية الفلسطينية مكانة أكثر اتزاناً على الاجندا الاقليمية والدولية وتشكيل نمط لوضع أمني اسرائيلي مناسب بالنسبة لاسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية عادلة.

ترحيب نتنياهو بانتخاب صديقه ترامب

مجلة : ميديابارغ

15نوفمبر \2016

الكاتب : Chloé Demoulin

ترجمة : نهال محمد ثابت

رحب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بانتخاب صديقه ترامب كما واعتبره خبرا سارا بالنسبة لإسرائيل . ولكن الخبراء قلقون من اقتراب جمهورية فلاديمير بوتين .

ليس سرا أن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أراد أن يذكر بأن كلا من نتنياهو وترامب يعرف بعضهم البعض، وهناك تقدير متبادل وأن الملياردير دعم بنيامين نتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية عام 2013بتصدره مقطع فيديو يحث علي انتخابه لفترة أخرى، وتحدث فيه (انه معجب جدا بإسرائيل وخاصة أن لديها رئيس وزراء عظيم مثل بينيامين نتنياهو وان الفوز هو التصويت لبنيامين ، رجل عظيم وقائد عظيم لإسرائيل). كما وانه دعم أيضا وبقوه بنيامين نتنياهو في مواجهة براك اوباما ضد الاتفاق النووي الإيراني . كما ووعد الحزب الجمهوري في

مـارس الماضـي فـي لقـاء مـع ايبـاك (اللـوبي المؤيـد لإسـرائيل فـي أمريكـا) أن الأولوية رقم واحد في حال انتخابه هي العمل علي تفكيك الاتفاق النووي .

وفـي يـوم الأربعـاء الموافـق 9 نـوفمبر كـان نتنيـاهو يصـلي ويـدعو لترامـب وهنـأه علـي انتخابـه ، وأكـد أن لـيس للولايـات المتحـدة حليـف أفضـل مـن إسـرائيل فـي المنطقـة . ومـا إن انتخـب ترامـب حتـى سـارع بالاسـتجابة لـدعوة بنيـامين نتنيـاهو للقـاء معـه فـي واشـنطن فـي اقـرب وقـت ممكـن لمحادثـات (صـافيه و حـارة) .، ووفـق مكتـب رئـيس الـوزراء الإسـرائيلي وفـي بيـان سـابق وصـف نتنيـاهو ترامـب بالصـديق الحقيقـي لدولـة إسـرائيل وانـه يتطلـع إلـي العمـل معـه لتعزيـز الأمـن والسـلام فـي المنطقـة وانـه علـي قناعـه بـأن الـرئيس المنتخـب سـوف يواصـل تعزيـز التحـالف القوي والفريد من نوعه بين البلدين .

وعلـى خطـي نتنيـاهو رحـب العديـد مـن المسـئولين الإسـرائيليين بوصـول دونلـد ترامب إلي البيت الأبيض .

ويبـدو أن التغييـر لـيس فقـط فـي الـنمط الجمهـوري ولكـن أيضـا فـي السياسـة التـي انتهجتهـا الولايـات المتحـدة فـي المنطقـة . وبعيـدا عـن الخطـى الايجابيـة لحـل الـدولتين، ومقاومـة الاسـتيطان الـذي يعارضـه بـاراك اوبامـا حتـى الآن، فـان الـبعض يخشي من اوباما بآخر هدية مسمومة منه في يناير كانون الثاني .

إن مسـتوى الصـداقة بـين الولايـات المتحـدة وإسـرائيل لـم يسـبق لهـا مثيـل، وأنهـا سـتكون أفضـل مـن أي وقـت مضـى كمـا أنهـا أفضـل مـن الإدارات الجمهوريـة الأخـرى فـي الماضـي. ديفيـد فريـديان مستشـار دولنـد ترامـب للقضـايا الإسـرائيلية تحـدث نقـلا عـن جـوروزليم بوسـت فـي احـدي الأعمـدة ((نحـن نعلـم كيـف تعامـل اوبامـا مـع رئـيس الـوزراء الإسـرائيلي بنيـامين نتنيـاهو وكيـف أن هـيلاري كلنتـون وبختـه، سـوف نمضـي قـدما فـي الاحتـرام والحـب المتبـادل بـين الـدولتين للوصـول إلـي

مستقبل أفضل بين أمريكا وإسرائيل)). ومن خلال حملة ترامب الانتخابية وعد النظر في حل الدولتين كوسيلة لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي . ويعتبر انتخاب ترامب هبة من السماء لليمين الإسرائيلي والمدافعين عن المستوطنات. فوزير التربية والتعليم الإسرائيلي نفتالي بينت سارع إلي تفسير انتخاب الجمهوري بأنه فرصة للتخلي عن فكرة إقامة الدولة الفلسطينية وتحدث قائلا (هذا هو موقف الرئيس المنتخب وهكذا ينبغي فقط أن تكون سياستنا، عهد الدولة الفلسطينية قد انتهى وتم التخلي عنه .

وفي يوم الخميس الموافق 15 نوفمبر \ تشرين الثاني ، احد المستشارين الأقرب لدولند ترامب ، جيسون جرينبلات ، أضاف علي إذاعة الراديو العسكري الإسرائيلي أن الرئيس المنتخب للولايات المتحدة الأمريكية (لا يرى أن المستوطنات عقبة في طريق السلام) ولا داعي للتذكير أن رئيس بلدية القدس ومساعد الشؤون الخارجية ، ووزير العدل الإسرائيلي ، قد وعدهم ترامب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلي القدس .

ديفيد فريديان مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الإسرائيلية لم يعترض علي ذلك بل العكس تماما حيث تحدث قائلا انه من المكن أن يكون من أوائل انجازات ترامب في المنطقة (نقل السفارة من تل أبيب إلي القدس) . وعلى الصعيد الفلسطيني ، فان هذا التحرك كان من اقتراح ابنة ترامب ايفانكا التي اعتنقت اليهودية الأرثوذكسية في الشهر الماضي، ومن الواضح أنها قفزه من شأنها تعزيز ضمنيا اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة (الدولة اليهودية) ولكن القدس متنازع عليها أيضا من قبل الفلسطينيين الذين بدورهم يريدون أيضا أن تكون عاصمة لدولتهم المستقبلية، والتي لا تزال حتى يومنا هذا حجر عثرة الرئيس في مفاوضات السلام. الساسة الفلسطينية خاب أملهم في باراك اوباما وهم أيضا لا يتوقعون الكثير بعد انتخاب دولند ترامب. فقد

علـق المتحـدث باسـم حركـة حمـاس و المصـنفة ضـمن قائمـة الجماعـات الإرهابيـة مـن قبـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة (أن الشـعب الفلسـطيني لا يعـول كثيـرا علـي أي تغيـر مـن قبـل الرئاسـة الأمريكيـة الجديـدة فالسياسـة الأمريكيـة اتجـاه القضـية الفلسطينية كانت دائما متحيزة).

فـي الواقـع إذا كانـت طبيعـة العلاقـة التـي جمعـت بـين اوبامـا ونتنيـاهو جليديـة ، وخاصـة فيمـا يتعلـق بـالملف النـووي الإيرانـي فمـن المعـروف لعامـة النـاس أن العلاقـة بـين البلـدين لـم تتـأثر بهـا. وكـان هـذا واضـح مـن توقيـع الاتفاقيـة فـي أيلـول/ سـبتمبر مـن العـام الماضـي بقيمـة 38مليـار دولار (34مليـار يـورو) لأكثـر مـن 10 سـنوات لـدعم الترسـانة العسـكرية الإسـرائيلية ولـيس هنـاك نيـة لترامـب للعـودة عنهـا . وعـلاوة عـن ذلـك ، فقـد انتهجـت واشـنطن سياسـتها فـي حـق الـنقض الفيتـو ضـد القـرارات المناهضـة لإسـرائيل فـي الأمـم المتحـدة خـلال السـنوات الثمانيـة الماضـية ، ومؤخرا صوتت ضد قرار اليونسكو المثير للجدل الخاص بالقدس .

وفـي الوقـت نفسـه ، يجـب أن لا ننسـي أن الولايـات المتحـدة لا تـزال واحـدة مـن الجهـات الرئيسـية المانحـة للضـفة الغربيـة ، ولـرئيس السـلطة الفلسـطينية (محمـود عبـاس) الـذي بـدوره هنـأ ترامـب بـرغم مـن كـل ذلـك وأعـرب عـن أملـه رسـميا بفـتح صـفحة جديـدة فـي حـل الصـراع ، وخلـف الكـواليس أشـار مستشـاريه إلـى أن حـل الدولتين يبقى شرطا مسبقا لأي اتفاق .

ومـن تنـاقض دولنـد ترامـب انـه قـال أثنـاء حملتـه الانتخابيـة انـه يرغـب فـي أن يبقـى علـي الحيـاد فـي الصـراع الإسـرائيلي الفلسـطيني ويتعـين علـي الطـرفين التوصـل للاتفـاق بنفسـيهما . مـره أخـرى اعتبـر نتنيـاهو هـذه التصـريحات بأنهـا ايجابيـة وخاصـة انـه أوضـح أن القـرار يجـب أن يكـون بـين الطـرفين فقـط وانـه يـرفض أي تدخل خارجي وخاصة اقتراح باريس.

وما يثير قلق بعض الخبراء كما تحدث القاضي في صحيفة جيروزيلم بوست جوليان بارنز لاسي المتخصص في شؤون الشرق الأوسط في لجنة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوربي إن تجنب الولايات المتحدة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد يؤدي إلي موجه جديدة من العنف في الضفة الغربية . كما أنهم قلقون أيضا من تجنب الولايات المتحدة للصراعات الإقليمية وخاصة إذا دمج ذلك بالحفاظ على الصداقة بين ترامب وفلادمير بوتن حيث أن(ترامب سيكون على استعداد لترك المجال لإعداد هيكلية إقليمية حتى لو كان ذلك لحساب الطموحات الروسية والإيرانية بدلا من مواجهتها) .

فهل ستسقط صداقة بنيامين نتنياهو وترامب ؟؟ وذلك بسبب تقارب الرئيس الأمريكي الجديد مع الرئيس الروسي حليف سوريا الأسد وأيضا إيران ، وهذا يمكن أن يفتح في أي حال حقبة جديدة من عدم الوضوح بالنسبة لمصالح إسرائيل في المنطقة . فهناك شكوك علي سبيل المثال في إرادة ترامب الحقيقية في تفكيك الاتفاق الخاص بالبرنامج النووي الإيراني، وهذه الشكوك يغذيها تصريحات وليد فارس احد مستشاري في السياسة الخارجية حيث قال (انه لا يمكن التخلص من اتفاق وقعه النظام الأمريكي وهذا الرجل من ضمن ذلك النظام إلا انه لن يطبق علي هذا النحو حيث انه سيتم إعادة النظر فيه بعد سلسلة من المفاوضات مع الجانب الإيراني أو مع مجموعة من الحلفاء لها . وأوضح ذلك في يوليو الماضي خلال مقابلة مع موقع ديلي كليلر وهو موقع للمحافظين علي شبكة الانترنت.

وبناء علي اعترافه بافتقاره للخبرة في السياسة الخارجية، فإن دولند ترامب سيسلم للأمر الواقع وسيعتمد إلى حد كبير علي مستشاريه . وهذه هي الفرضية المشتركة في الخارجية الإسرائيلية وعممت علي جميع السفارات الإسرائيلية حول العالم ونشرتها صحيفة هارتس الإسرائيلية يوم الخميس، وأضيف أن العملية الدبلوماسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين لن تكون من أولويات ترامب ومن

الطبيعي أن نفترض انه سيؤثر ذلك على الموظفين المحيطين به وعلى التطورات على ارض الواقع .

تصريحات ترامب لا تثير بالضرورة إلى سياسة ثابتة بشأن هذه القضية ، وما يمكننا قراءته انه هذا هو حال الملياردير ، ويتعين علينا الانتظار إلى أن يتم التحقق منه على ارض الواقع.